



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم المالية والمحاسبة

## محاضرات في مقياس التدقيق الداخلي

د. لعروسي قرين زهرة

محاضرات موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص محاسبة وتدقيق

2025-2024

معلومات المقياس

السداسي: الثالث

وحدة التعليم: الأساسية.

المادة: التدقيق الداخلي

الرصيد: 04

المعامل: 02

الحجم الساعي الاسبوعي للدروس: ساعة ونصف

الحجم الساعي الاسبوعي للأعمال الموجهة: ساعة ونصف

أهداف التعليم:

تهدف هذه المادة التعليمية الى تطوير المهارات اللازمة ليصبح قادرا على اجراء تدقيق

داخلي واعداد تقرير التدقيق الداخلي حيث سيصبح الطالب قادرا على فهم المخاطر والضوابط

وتطوير برنامج التدقيق بالإضافة الى أداء العمل الميداني واعداد وتقديم تقرير التدقيق النهائي.

المعارف المسبقة المطلوبة:

من دراسة هذه المادة يجب ان يكون الطالب ملما بمكتسبات مادة المحاسبة المالية 1، ومادة

المحاسبة المالية 2، بالإضافة الى أداء العمل الميداني واعداد وتقديم تقرير التدقيق النهائي

## مقدمة:

يُعد التدقيق الداخلي أحد الركائز الأساسية في تعزيز الشفافية والكفاءة داخل المؤسسات، حيث يساهم في تحقيق الرقابة الفعالة وضمان التزام الأنشطة بالسياسات والمعايير المحددة. في هذا الإطار، تأتي هذه المحاضرات كمادة علمية متخصصة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر في تخصص المحاسبة والتدقيق، بهدف تزويدهم بالمفاهيم والأساليب الحديثة في مجال التدقيق الداخلي. تتناول هذه المطبوعة تعريف التدقيق الداخلي، وأهميته، وأهدافه، بالإضافة إلى تصنيفاته ومراحل تطوره التاريخي. كما تُسلط الضوء على خصائص التدقيق الداخلي، ودوره في تحسين عمليات المؤسسة، وتعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر. إلى جانب ذلك، يتم استعراض أدوار ومسؤوليات المدقق الداخلي، والمهارات المطلوبة لأداء هذه الوظيفة بكفاءة. تهدف هذه المحاضرات إلى تمكين الطلاب من فهم آلية عمل التدقيق الداخلي، وكيفية تطبيقه في الواقع العملي، مع التركيز على المعايير الدولية التي تحكم هذه المهنة. كما تتضمن شرحاً مفصلاً لأدوات وتقنيات التدقيق الداخلي، والتي تُعد ضرورية لاكتشاف الأخطاء وتحسين الأداء المؤسسي.

نأمل أن تكون هذه المطبوعة دليلاً علمياً وعملياً يُثري معارف الطلاب، ويساعدهم على تطبيق ما تعلموه في حياتهم المهنية المستقبلية، بما يخدم مصلحة المؤسسات والاقتصاد الوطني بشكل عام.

## المحور الأول: ماهية التدقيق

في عالم الأعمال المعاصر المتمسم بالتعقيد والتنافسية الشديدة، يبرز التدقيق كأداة حيوية لاغنى عنها لضمان الشفافية والمصداقية في العمليات المالية والإدارية. فهو يمثل عملية منظمة ومستقلة تهدف إلى فحص وتقييم السجلات والأنشطة المختلفة داخل المؤسسة، وتقديم رأي موضوعي حول مدى دقتها وامتثالها للمعايير والقوانين المحددة.

لا يقتصر دور التدقيق على الكشف عن الأخطاء أو الاحتيال فحسب، بل يمتد ليشمل تقديم رؤى قيمة لتحسين الأداء، وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر بفعالية. سواء كان تدقيقاً خارجياً يهدف إلى طمأنة أصحاب المصلحة الخارجيين، أو تدقيقاً داخلياً يدعم الإدارة في تحقيق أهدافها، فإن التدقيق يساهم بشكل كبير في تعزيز الثقة، ودعم اتخاذ القرارات الرشيدة، والمساهمة في استدامة ونجاح المؤسسات في بيئة دائمة التغير. إنه بمثابة البوصلة التي توجه المؤسسات نحو ممارسات سليمة وحوكمة رشيدة.

## أولاً: مفهوم التدقيق

**التعريف الأول:** التدقيق هو منهجية توضع بصفة منسجمة من طرف محترفين من خلالها يستعملون مجموعة من الفنيات المعلوماتية والتقييمية من أجل التعبير عن رأي خاص، بمدى تطبيق الاجراءات الداخلية والتنظيمية المؤسسة، بمدى فعالية النظام المعلوماتي والتنظيمي للمؤسسة والتغيير في الرأي يكون مستند للمعايير (L.collin, 1992, p. 20)

**التعريف الثاني:** التدقيق هي عبارة عن: تحقيق وبحث بهدف تقييم الإجراءات المحاسبية والإدارية وغيرها السارية داخل المؤسسة وذلك لتقديم ضمانات لكل من يهمه الأمر من مسيرين شركاء، نقابة وبنوك ... الخ حول صحة ومصداقية المعلومات الموضوعية تحت تصرفهم والتي تمثل واقع المؤسسة. (الدين، 2015، صفحة 10)

**التعريف الثالث:** هي فحص للمعلومات من طرف شخص خارجي شريطة أن يكون هو الذي أعدها أو استعملها بهدف زيادة منفعة المعلومات للمستعمل (Poisson، 1986، صفحة 21).

## ثانياً: خصائص التدقيق

### 1. عملية منهجية ومنظمة:

- **التخطيط:** يبدأ التدقيق بتخطيط دقيق يحدد نطاق العمل، الأهداف، الموارد المطلوبة، والجداول الزمنية.
- **التنفيذ:** يتم جمع الأدلة وتقييمها وفقاً لخطة التدقيق وباستخدام إجراءات محددة.
- **التقرير:** تنتهي العملية بإعداد تقرير يلخص النتائج والتوصيات (إن وجدت).
- **اتباع معايير:** يلتزم المدققون بمعايير مهنية معترف بها) مثل معايير التدقيق الدولية ISA ، أو معايير المعهد الدولي للمراجعين الداخليين. (IIA)

### 2. الموضوعية:

- **الحياد:** يجب على المدقق أن يكون محايداً وغير متحيز في جمع الأدلة وتقييمها وتكوين رأيه.
- **الاستناد إلى الحقائق:** يعتمد المدقق على الأدلة الموثوقة وليس على الآراء الشخصية أو الافتراضات غير المدعومة.
- **تجنب تضارب المصالح:** يجب ألا يكون للمدقق أي مصلحة شخصية أو مالية يمكن أن تؤثر على حكمه.

## 3. الاستقلالية:

- استقلالية المظهر: يجب أن يُنظر إلى المدقق على أنه مستقل من قبل الأطراف الخارجية.
- استقلالية الفكر: يجب أن يكون المدقق قادرًا على اتخاذ قراراته دون أي تأثير أو ضغط من الإدارة أو أي طرف آخر.
- أساسية للمصداقية: الاستقلالية هي حجر الزاوية في مهنة التدقيق وتضمن مصداقية تقرير المدقق.

## 4. الاستناد إلى الأدلة:

- أدلة كافية ومناسبة: يجب على المدقق جمع أدلة كافية (من حيث الكمية) ومناسبة (من حيث الجودة والملاءمة) لدعم استنتاجاته ورأيه.
- 20 أنواع الأدلة: تشمل المستندات، السجلات، الملاحظات المباشرة، الاستفسارات، التأكيدات الخارجية، الإجراءات التحليلية، وإعادة الأداء.
- قابلية التحقق: يجب أن تكون الأدلة قابلة للتحقق ويمكن تتبعها.

## 5. المقارنة مع معايير محددة:

- نقطة مرجعية: يتم تقييم الموضوع محل التدقيق بناءً على مجموعة من المعايير أو المقاييس المحددة مسبقًا.
- أمثلة على المعايير:

▪ في التدقيق المالي: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أو مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا (GAAP).

▪ في تدقيق الجودة: معايير ISO 9001.

▪ في تدقيق الامتثال: القوانين واللوائح والسياسات الداخلية.

▪ في التدقيق التشغيلي: أفضل الممارسات الصناعية أو أهداف الأداء المحددة.

#### 6. الكفاءة المهنية والعناية الواجبة :

- المعرفة والمهارات :يجب أن يمتلك المدققون المعرفة والمهارات والخبرة اللازمة لأداء مهام التدقيق بفعالية.
- التطوير المهني المستمر :يجب على المدققين الحفاظ على كفاءتهم وتحديثها باستمرار.
- العناية المهنية الواجبة :تعني أن المدقق يبذل الجهد المعقول والمهارة التي يتوقعها منه شخص محترف في نفس الظروف، بما في ذلك التشكيك المهني.

#### 7. التوثيق :

- أوراق العمل :يقوم المدقق بتوثيق جميع الإجراءات التي قام بها، والأدلة التي جمعها، والاستنتاجات التي توصل إليها في أوراق عمل التدقيق.
- أهمية التوثيق :يوفر سجلاً للعمل المنجز، ويدعم رأي المدقق، ويسهل مراجعة جودة العمل، ويمكن استخدامه كمرجع في المستقبل.

#### 8. التقرير :

- وسيلة الاتصال :تقرير التدقيق هو الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل نتائج التدقيق ورأي المدقق إلى الأطراف المعنية (مثل الإدارة، مجلس الإدارة، المساهمين، الجهات التنظيمية).
- الوضوح والإيجاز :يجب أن يكون التقرير واضحًا، موجزًا، ومفهومًا، ويتضمن جميع المعلومات الهامة.
- أنواع الآراء :في التدقيق المالي، يمكن أن يكون الرأي غير متحفظ (نظيف)، متحفظ، سلبي، أو امتناع عن إبداء الرأي.

## 9. السرية:

- حماية المعلومات :يجب على المدققين الحفاظ على سرية المعلومات التي يحصلون عليها أثناء عملية التدقيق وعدم الكشف عنها لأطراف ثالثة دون إذن مناسب أو التزام قانوني.

## 10. النزاهة:

- الصدق والأمانة :يجب على المدققين أن يكونوا صادقين ومباشرين في جميع تعاملاتهم المهنية والتجارية.
- السلوك الأخلاقي :يتصرف المدققون وفقاً لأعلى معايير السلوك الأخلاقي.

## 11. التشكيك المهني:

- عقلية متسائلة :يتبنى المدقق موقفاً يتضمن عقلية متسائلة، ويكون متيقظاً للظروف التي قد تشير إلى احتمال وجود أخطاء أو تحريفات جوهرية، سواء كانت ناتجة عن خطأ أو احتيال.
  - التقييم النقدي للأدلة :لا يقبل المدقق الأدلة بشكل أعمى بل يقوم بتقييمها بشكل نقدي.
- هذه الخصائص مجتمعة تضمن أن عملية التدقيق تتم بفعالية وتوفر قيمة مضافة للمؤسسة أو للجهات التي تعتمد على نتائج التدقيق.

## ثالثاً: أهمية التدقيق

للتدقيق أهمية كبيرة للأطراف المستخدمة للقوائم والتقارير المعدة من طرف المؤسسة:

## 1- إدارة المؤسسة :

وتتمثل أهميته في:

- رأي معتمد ودليل لمستخدمي القوائم المالية داخل وخارج المؤسسة حول عدالتها كوحدة واحدة.
- أساس للحصول على القروض من البنوك ومؤسسات الإقراض والموردين.

➤ أساس لتحديد سلامة المركز المالي.

➤ أساس لتقرير وتحديد ربحية العمليات وقوتها الإدارية.

➤ أساس لتجنب العسر المالي أو الإفلاس أو الاختلاس.

## 2- الدائنين والموردين:

يعتمدون على تقرير المدقق بسلامة وصحة القوائم المالية ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة

على الوفاء بالالتزام قبل الشروع في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه، وتفاوت نسب الخصومات التي تمنحها وفقا لقوة المركز المالي.

## 3- البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى:

تلعب هذه المؤسسات دورا مهما في التمويل قصير الأجل للمؤسسات لمقابلة احتياجاتها وتوسعاتها، لهذا فإنها تعتمد على تقرير المدقق لدراسة وتحليل القوائم المالية قبل الشروع في نهج المصرفي وتعتمد كأساس للتوسع فيه أو الإحجام عنه عن طريق تقييم درجة الخطر في منح القرض.

## 4- المؤسسات الحكومية:

تعتمد القوائم المالية وتقرير المدقق للتخطيط، المتابعة، الإشراف والرقابة على المؤسسات الاقتصادية، وتأکید التزامها بالتعليمات، الإجراءات والتوجيهات ومدى الالتزام بالخطط الموضوعة وتحديد الانحرافات وأسبابها.

## 5- نقابات العمال :

تعتمد نقابات العمال على القوائم المالية عند التفاوض مع الإدارة بشأن السياسة العامة للأجور والمشاركة في الأرباح وغيرها، لذلك وجب أن تكون هذه القوائم عاكسة فعلا لحال المؤسسة.

## 6- مصلحة الضرائب:

تعتمد مصلحة الضرائب على القوائم المالية المعتمدة لتقليل الإجراءات الروتينية، وحصولها على الكشف

الضريبي في الوقت المناسب وسرعة تحديد الوعاء الضريبي وتحصيل الضريبة.

**7- الاقتصاد القومي:**

يعتمد كذلك الاقتصاديون في هياكل الدولة على القوائم المالية للوصول إلى تحديد المؤشرات الوطنية منها مثلاً الدخل القومي، الناتج الداخلي الخام وغيرها، والقيام بعملية التخطيط الاقتصادي واتخاذ قرارات تنموية تخدم الصالح العام، لهذا وجب أن تكون المعلومات الظاهرة على هذه القوائم المالية تعبر عن واقع فعلي، فمهنة التدقيق من المهن التي ساهمت مساهمة فعالة في تنمية المجتمعات لم تؤديه من خدمات في مجال حماية الاستثمارات وتوضيح حالات الإسراف والتلاعب.

**رابعاً: أهداف التدقيق****1- التحقق من الحسابات والكشوفات:**

تقييم نزاهة ودقة دفاتر الحسابات هو الهدف الأساسي للتدقيق. يقوم بفحص كل معاملة مالية بدقة. يكتشف ويمنع أي عمليات احتيال في دفاتر الحسابات. يتم تزويد المدقق بحرية تدقيق دفاتر الحسابات وهو مستقل عن العمل.

**2- مراجعة السياسات المحاسبية:**

يحتاج كل عمل أو مؤسسة إلى اتباع بعض السياسات المحاسبية. يتم إعداد دفاتر الحسابات وفقاً لهذه السياسات المحاسبية. إذا كان لدى الشركة نظام محاسبة فعال، فيمكن زيادة كفاءتها. من واجب المدقق مراجعة السياسات المحاسبية للأعمال والتعبير عن رأيه المستقل.

**3- كشف الاحتيال والخطأ:**

يساعد التدقيق في العثور بسهولة على الأخطاء وعمليات الاحتيال من دفاتر الحسابات. من واجب الإدارة تجنب وفحص الأخطاء وعمليات الاحتيال. ومع ذلك، يصعب أحياناً على الإدارة اكتشاف الأخطاء.

من خلال التدقيق يساعد المديرين على اكتشاف الأخطاء وعمليات الاحتيال. بعد ذلك يتخذ المديرون

خطوات تصحيحية ضد هذه الأخطاء أو عمليات الاحتيال.

#### 4- يحسن جودة العمليات التجارية:

المراجعة تساعد الإدارة في اكتشاف الأخطاء وعمليات الاحتيال. يمكن للإدارة اتخاذ تدابير تصحيحية ضد

هذه الأخطاء. يتم اتخاذ الخطوات حتى لا تتكرر مرة أخرى. بهذه الطريقة تعمل على تحسين جودة العملية التجارية

وتحسين كفاءتها. كما يعمل موظفو الأعمال بشكل صحيح بسبب تهديد التدقيق.

#### 5- ضمان للمستثمرين:

يضمن التدقيق صحة كل رقم ممثل في البيان المالي. يساعد في تقييم كل رقم من كتب الحسابات التجارية.

البيانات المالية بعد تدقيقها تعتبر جديرة بالثقة من قبل المستثمرين. يتم ضمان المستثمرين بشكل كامل من خلال

هذه البيانات المالية.

#### 6- فحص الأصول والديون:

يقوم التدقيق بتقييم دقيق للبيانات المالية للشركة. يساعد في تأكيد القيمة الحقيقية لأصول والديون المنظمة.

هذا يساعد في تحديد الوضع المالي الحقيقي للشركة. بعد ذلك وفقاً لذلك، يمكن وضع الخطط المناسبة لتحقيق

الأهداف والغايات (مختار، بلا تاريخ)

#### خامساً: مزايا التدقيق

من أهم مزايا التدقيق ما يلي:

- يقوم التدقيق باكتشاف الأخطاء والتلاعب الذي من الممكن أن يحدث من قبل الموظفين في المنشأة.
- يمكن للمنشأة أن تحصل على القروض والسلف بسهولة إذا كانت حساباتها مدققة.
- يمكن تحديد ضريبة الدخل على المنشأة بسهولة وبوضوح عند قيامها بتدقيق حساباتها.

- عند بيع المنشأة يمكن تحديد ثمن شرائها بسهولة في حالة وجود سجلات وحسابات قد تم تدقيقها.
- تساعد الحسابات المدققة في حالة نشوء الخلاف بين المنشأة والعاملين حول الأجور والرواتب.
- في حالة تعرض المنشأة لخسائر نتيجة الكوارث الطبيعية (الحريق، الفيضانات وغيرها) فإنه يسهل على شركة التأمين تحديد التعويضات عند وجود حسابات تم تدقيقها في المنشأة.
- التدقيق هو أفضل وسيلة للحكم على مدى التزام المنشأة بالاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والقوانين والتشريعات المعمول بها في دولة المنشأة. (مطارنة، بلا تاريخ)
- يمكن للمنشأة أن تستفيد من خبرات المدقق الذي يقوم باستمرار بتدقيق الحسابات ويستطيع تقديم النصح والمشورة فيما يخص الخلل أو مواطن الضعف في النظام المحاسبي أو الإداري للمنشأة .
- ان أهم ميزة للتدقيق الخارجي تتمثل بكونه نظاما يؤكد أن الشركة إما التزمت أو خالفت دستور المحاسبة (الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية)، وبالتالي كأنها حارس أمين يراقب الأمور عن كثب ويبلغ عن أية مخالفات، أي أنه لا يستطيع أن يمنعها ولكنه بمجرد علم الآخرين بأنه قد يردعهم عن ارتكاب أية مخالفات، وبالتالي فإن ثقة الآخرين بهذا الحارس وجعلهم يعتمدون على المعلومات التي راقبها بشكل مهني متخصص مما يجعل القرارات المبنية على تلك المعلومات قرارات ناجحة .

### سادسا: تصنيفات التدقيق

توجد عدة أنواع من عملية التدقيق تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها يمكن تصنيفها كما يلي:

#### 1- من حيث نطاق عملية التدقيق:

- ❖ **التدقيق الكامل:** هذا النوع يقوم المدقق بفحص القيود والسجلات لكل وظائف وأنشطة المؤسسة، غالبا ما يحصل في المشاريع الصغيرة، وللمدقق إطارا غير محدد للعمل الذي يؤديه، ولا تضع الجهة المعينة أية قيود على مجال عمله دون المساس بمعايير المهنة للتوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية.

❖ **التدقيق الجزئي:** يقتصر عمل المدقق على فحص بعض العمليات أو البنود التي يتعهد اليها المدقق

بفحصها في العقد، قد نجد مثال يدقق في النقدية أو المخزون أو حسابات أخرى، كما تنحصر مسؤولية

المدقق في حدود المجال المكلف به وغالبا ما يكون هذا النوع في الشركات الكبرى.

## 2- من حيث درجة الالتزام:

❖ **التدقيق القانوني:** هو التدقيق الذي ينص عليه قانون الشركات أو حكم قضائي أو قوانين أخرى، بحيث

يلزم القانون عددا من المنشآت بتدقيق حساباتها، وغالبا ما تكون المنشآت من نوع شركات الاموال

(المساهمة).

❖ **التدقيق الاختياري:** هو النوع الذي يتم دون التزام قانوني، انما يتم بناء على اتفاق بين الشركاء للقيام بها

بواسطة مدقق خارجي، وهذا النوع من التدقيق يناسب المنشآت الفردية وشركات الاشخاص، ان واجبات

المدقق في هذه الحالة محددة في الاتفاق بين المدقق والشركة بحيث يمكن توسيع نطاق الفحص أو تضييقه

## 3- من حيث مجال الفحص:

❖ **التدقيق التفصيلي:** يقصد به التدقيق الذي يشمل جميع الاعمال التي تمت خلال السنة المالية، مما يجب

فحص كافة البيانات المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية، والتأكد من عدالة القوائم المالية وتمثيلها

لنتائج الأعمال والمركز المالي، الا أن هذا النوع يحتاج إلى وقت وجهد من قبل المدقق كبيرين ومكلف

بالنسبة للمؤسسة المعنية.

❖ **التدقيق الاختياري:** يقوم هذا النوع على انتقاء عينة من مجمل العمليات لفحصها، على أن يتوقف حجم

هذه العينة حسب مدى متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية الموجود في الشركة، إذا وجد المدقق أخطاء كثيرة

وجب عليه توسيع حجم العينة، إلى أن تصل لديه قناعة كافية تعكس رأيه النهائي حول صدق القوائم

المالية.

## 4- من حيث توقيت عملية التدقيق:

- ❖ **التدقيق المستمر:** يتم هذا التدقيق على مدار السنة المالية، غالباً ما يتم وفق برنامج زمني محدد مسبقاً، بغض النظر عن تدقيق القوائم المالية، كما يتمتع المدقق للوقت الكافي لكشف الأخطاء والتجاوزات، كما يطبق هذا النوع على المنشآت الكبيرة كونها تتمتع بتعدد وتعقد حجم المعاملات.
- ❖ **التدقيق النهائي:** هذا النوع يتم بعد انتهاء السنة المالية أي بعد ترصيد الحسابات واعداد القوائم المالية، يناسب هذا النوع المنشآت الصغيرة كونها تضم عمليات قليلة على عكس المنشآت الكبيرة التي تتميز بكثرة العمليات، وضيق الوقت بين نهاية السنة المالية وطلب تقديم الحسابات.

#### 5- من حيث القائم بعملية التدقيق:

- ❖ **التدقيق الخارجي:** هو فحص انتقادي للدفاتر المحاسبية والقوائم المالية من قبل شخص مهني مؤهل ومستقل عن المؤسسة يتم تعيينه بواسطة عقد أو تكليف، بقصد إبداء رأي فني محايد ومدعم بالحجج، حول نوعية وموثوقية المعلومات المالية المعروضة من طرف المؤسسة ومدى التزامها بتطبيق المبادئ المحاسبية المعمول بها
- ❖ **التدقيق الداخلي:** يعتبر وظيفة تقييم مستقلة يقوم بها المشروع لفحص وتقييم أداء أنشطته الداخلية، والمدقق الداخلي يعتبر موظف بالمشروع يتمتع بقدر من الاستقلال الوظيفي، يوجه تقريره مباشرة إلى الإدارة العليا وأحياناً إلى مجلس الإدارة.

#### 6- من حيث الغرض:

- ❖ **التدقيق المحاسبي والمالي:** ينطوي هذا التدقيق على جمع الأدلة عن البيانات التي تشملها القوائم المالية ذات القبول العام، ويسعى من خلاله المدقق لإبداء رأيه ويدلي بشهادته عن مدى صحة وصدق القوائم المالية، ومما لا شك فيه أن تتم من قبل شخص مؤهل ومستقل يتمتع بالكفاءة المهنية تمكنه من إبداء رأيه.

❖ **التدقيق لغرض آخر:** قد يكون التدقيق لأغراض أخرى حسب الجهة المستفيدة وطبيعة العمل الخاضع للتدقيق، قد نجده في عدة مجالات كالتدقيق التشغيلي، الجبائي، البنكي، الاجتماعي.. (ذبيح، 2019-2020)

### سابعاً: اسباب الحاجة إلى وجود التدقيق

التدقيق هام في شقيه القبلي الوقائي الذي يعمل على منع وقوع الأخطاء والتدقيق البعدي الذي يكتشف الأخطاء ويبحث على أسباب وقوعها ومن ثم يقترح حلول مناسبة لتحسين الشق الاول وزيادة فعاليته لمنع تكرار نفس الأخطاء على الأقل ومن أسباب الحاجة إلى وجود التدقيق عموماً:

- الحاجة إلى وسائل لاكتشاف الأخطاء والغش.
- ظهور المنشآت كبيرة الحجم ذات الفروع المنتشرة جغرافياً والتي تطلب التدقيق الفعال .
- الحاجة إلى كشوف دورية دقيقة حسابياً وموضوعياً.
- الحاجة لتدقيق مستمر يقوم بتدقيق العمليات أول بأول.
- الطبيعة الخاصة للمخاطر المرتبطة بالأنشطة والمعلومات التي تقوم بها المؤسسات.
- نطاق العمليات المحاسبية والمالية، وأخطار الانحرافات الناجمة عن ذلك، والتي يمكن أن تتشا خلال فترة التقييد والترحيل والترصيد.
- الاعتماد الكبير على أنظمة تقنية معقدة في معالجة المعلومات المختلفة المتعلقة بالمعاملات.
- تأثير التعليمات في مختلف التشريعات التي تعمل من خلالها.

➤ التطور المستمر للخدمات الجديدة والممارسات المحاسبية، والتي قد لا تحاكيها تطورات مماثلة في المبادئ

المحاسبية أو نظم الرقابة الداخلية القائمة. (العماري، 2017، صفحة 14)

**سابعاً: فروض التدقيق**

**1- فرض عدم التأكد:**

وجد نظر الحاجة إلى وجود مجموعة من أدلة الاثبات الكافية لإزالة حالة عدم التأكد في المجال

المحاسبي ويرجع عدم التأكد إلى الاسباب التالية :

➤ الاستخدام الغير متكامل للبيانات الاقتصادية.

➤ الحاجة إلى بيانات غير متحيزة.

➤ عدم القدرة على تقرير كافة الظروف المستقبلية عند اتخاذ القرارات.

➤ عدم وجود نظام جيد للاتصال في التنظيم.

**2- فرض استقلال المدقق**

وجد لان المدقق يبدي رأيه فيما يكلف به من أعماله ويعتمد على رايه ويعتبر الحكم، ويعتمد هذا الفرض

على نوعين أساسيين من المقومات هما:

✓ المقومات الذاتية: وتتعلق بشخص المدقق وتأهيله العلمي وتكوينه الاخلاقي وخبرته العلمية.

✓ المقومات الموضوعية: هي ما تصدره الهيئات المهنية من أحكام وقواعد، وما تتضمنه التشريعات

والقوانين لكل دولة .

**3- فرض توافر تأهيل خاص للمدقق:**

إن المدقق عند فحصه المؤسسة الاقتصادية، يصادف لمشاكل محاسبية أو ضريبية أو فنية، وبما انه

يستخدم حكمه الشخصي في ممارسة وظيفته فلا بد من أن يكون على قدر علمي وعملي كاف لأداء مهمته .

**4- فرض توافر فهم كاف لنظام الرقابة الداخلية:**

الرقابة الداخلية هي نظام يتكون من البيئة الرقابية، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصال، والمراقبة، وتقدير

الخطر. والفهم الجيد من طرف المدقق لنظام الرقابة الداخلية يعتبر بحق نقطة البداية لمهنة التدقيق والتأكيد

الخارجي .

#### 5- فرض الصدق في محتويات التقرير:

عند توزيع الارباح أو قبول الاقرار الضريبي فان تقرير المدقق يعتبر هو الأساس الذي ينظر إليه، وينشا

فرض الصدق لان المدقق يعتبر محل ثقة جميع الاطراف أصحاب المصالح في المؤسسة أو خارجها. (جمعة،

2009، الصفحات 50-52)

#### ثامنا: الفرق بين المحاسبة والتدقيق

لعدم الخلط بين مهنتي المحاسبة والتدقيق يجب التفرقة بين المفهومين في الجدول التالي:

الجدول رقم(1): يبين الفرق بين المحاسبة والتدقيق

التدقيق	المحاسبة
يقوم بفحص وتحليل انتقادي محايد للدفاتر والسجلات المحاسبية والقوائم المالية، أي يبدأ عمل المدقق من حيث ينتهي عمل المحاسب.	تقوم بتجميع وتبويب تلخيص وإيصال المعلومات من خلال المخرجات الممثلة في القوائم المالية.
يقوم بفحص القياس المحاسبي للقوائم المالية، التي تم الافصاح عنها حول نتائج أعمال المنشأة	تقيس الاحداث المالية في المنشأة من خلال إعداد القوائم المالية لتوصيلها إلى الاطراف المعنية.
المدقق لديه المعرفة الجيدة للمبادئ المحاسبية وطرقها، في الاصل المدقق هو محاسب مميز.	المحاسب ربما قد لا تكون لديه معلومات حول التدقيق واجراءاته.

المحاسب غير ملزم بتقديم تقرير حول القوائم المالية التي تم إعدادها.	المدقق مطالب بتقديم تقرير يتضمن رأيه حول عدالة القوائم المالية وتمثيلها للواقع الحقيقي للمشروع.
المحاسب موظف دائم في المنشأة يقوم بعمله بانتظام.	المدقق عين ي كلف أو ي بعقد رسمي وغير دائم العمل في المنشأة.
يمكن تشبيهه علاقة المدقق بالمحاسب كالعلاقة القائمة بين القاضي والمحامي، إذ يشترط في كل فريق الخلفية العلمية، لكن يضاف للمدقق والقاضي الحياد، النزاهة، السرية، والحكم الشخصي.	

المصدر: خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل، الطبعة السادسة، عمان، الأردن، 2012،

ص 46.

## المحور الثاني: ماهية التدقيق الداخلي

في ظل التحديات المتزايدة والبيئة التشغيلية المعقدة التي تواجه المؤسسات الحديثة، يبرز التدقيق الداخلي كركيزة أساسية لدعم الإدارة وتعزيز الحوكمة. إنه نشاط مستقل وموضوعي، مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة، فهو يعمل كشريك استراتيجي للإدارة بدلاً من مجرد وظيفة رقابية تقليدية.

يركز التدقيق الداخلي على تقييم وتعزيز فعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية، والحوكمة، وذلك من خلال منهجية منظمة لتقديم تأكيدات موضوعية ومشورة بناءة. لا يقتصر دوره على اكتشاف الانحرافات والأخطاء بعد وقوعها، بل يمتد ليشمل تقديم رؤى استباقية لتحسين الأداء التشغيلي، وحماية أصول المؤسسة، وضمان الامتثال للسياسات والقوانين. بذلك، يُعد التدقيق الداخلي بمثابة عين وآذان الإدارة ومجلس الإدارة، مزوداً إياهم بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة والمساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة بثقة وكفاءة.

## أولاً: مفهوم التدقيق الداخلي

**التعريف الأول:** التدقيق الداخلي هو عملية مصممة لتحسين عمليات المؤسسة. يؤديها فريقنا من المهنيين والمدققين الداخليين المعتمدين مع معرفة متعمقة بالأعمال والأنظمة والعمليات، وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها وغاياتها المحددة مسبقاً. (Ive، 2023)

**التعريف الثاني:** التدقيق الداخلي هو نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل منظمة الأعمال من أجل تدقيق العمليات المحاسبية والمالية والعمليات الأخرى كأساس لخدمة الإدارة، وهي وسيلة رقابية إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى. (العمرات، 1990، صفحة 34)

## ثانيا: مراحل تطور مفهوم التدقيق الداخلي

إن التدقيق الداخلي مفهوم ليس بالجديد، فقد عرف تطور في (1947، 1957، 1971، 1981، 1976، 1994، 1991، 1999) مفهومه خلال فترات زمنية متعاقبة إلى أن استقرت التعريفات على التعريف الذي أصدره المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين عام 1999، وفيما يلي محاولة لاستعراض التطور الزمني لمفهوم التدقيق الداخلي:

▪ **مرحلة ما قبل سنة 1947 م:** كان المقصود بالتدقيق الداخلي في هذه المرحلة تعقب وتصيد الأخطاء من طرف موظفي المؤسسة، فكان هدفه وقائياً، حيث كان الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يتمثل في الجهة التي تقوم بعملية التدقيق.

▪ **ما بين 1947 م و 1957 م:** في هذه المرحلة وبعد إنشاء معهد المدققين الداخليين IIA في سنة 1941م، والذي وضع أول تعريف للتدقيق الداخلي سنة 1947 م في أول نشرة أصدرها بعنوان قائمة مسؤوليات المدقق الداخلي

وتضمن التعريف حسب السواح: "التدقيق الداخلي هو النشاط المحايد الذي يتم داخل المؤسسة بقصد مراجعة العمليات المحاسبية والمالية كأساس لتقديم خدمات وقائية للإدارة". ويتضح من التعريف اقتصار نطاق التدقيق الداخلي في العمليات المالية والمحاسبية، والتركيز على الأهداف الوقائية فقط في إطار خدمة الإدارة العليا؛

▪ **ما بين 1957 م و 1971 م:** أصدر المعهد IIA في سنة 1957 م ثاني تعريف للتدقيق الداخلي بدلا من التعريف الأول وتضمن أن "التدقيق الداخلي هو نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل المؤسسة من أجل تدقيق العمليات المحاسبية والمالية والعمليات الأخرى كأساس لخدمة للإدارة، وهو وسيلة رقابية إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى.

وعلى ذلك فقد اتسع نطاق وظيفة التدقيق الداخلي وتعدت الأهداف الوقائية إلى الأهداف البناءة.

▪ ما بين 1971 م و1999 م: قام المعهد الأمريكي IIA بتعديل توصياته مرة أخرى عام 1971 م،

والتي شملت تعريفاً للتدقيق الداخلي على أنه "نشاط تقييمي محايد داخل المؤسسة لمراجعة عملياتها بقصد

خدمة الإدارة". وهذا التعريف أعم وأشمل من مجرد التدقيق المالي والمحاسبي، وذلك من لفظ "عملياتها"

فتوسع مجال التدقيق الداخلي ليشمل عمليات غير محاسبية.

وبناء على ما سبق يتضح أن نشاط التدقيق الداخلي كان مرتكز على الجانب المحاسبي عن طريق التأكد من

سلامة التسجيلات المحاسبية واكتشاف الأخطاء والغش، بمعنى كانت أهدافه وقائية بحتة، ثم تطورت أهدافه من

وقائية إلى بناءة من خلال تقديم النصائح والإرشادات، ولكنه بقي محصوراً في العمليات المالية والمحاسبية فقط، ثم

امتد وتطور ليشمل العمليات الإدارية والتنشغيلية.

وتوالى بعد ذلك التعريفات الصادرة عن المعهد IIA في إطار تحديثه كلما اقتضت التطورات المهنية، كما اجتهد

الكثير من الكتاب والباحثين وكذا المنظمات المهنية في وضع تعريف للتدقيق الداخلي إلا أن التعريف الخاص

بالمعهد IIA هو الذي يلقى اعترافاً أكبر من قبل الممتهنين والمستفيدين من وظيفة التدقيق الداخلي؛

▪ من 1999 م حتى الآن: في عام 1999 تم صياغة دليل جديد لتعريف التدقيق الداخلي من قبل معهد

المدققين الداخليين على أنه: "نشاط مستقل موضوعي تأميني واستشاري يهدف إلى إضافة قيمة لعمليات

المؤسسة وتحسينها، ويساعد المؤسسة على إنجاز أهدافها من خلال أسلوب منهجي ومنضبط لتقييم

وتحسين فعالية إدارة المخاطر والمراقبة وعمليات الحوكمة.

وقد بدأ ينظر إلى التدقيق الداخلي من خلال مفهوم أوسع من دوره في الرقابة والتدقيق على العمليات المالية فقط

ليتوسع ويشمل التركيز على الرقابة الداخلية وتقييم المخاطر وهذا ما أكدته تعريف معهد IIA، إضافة إلى تركيزه

على الحوكمة أيضاً، ومن ثم مساهمة التدقيق الداخلي في إضافة قيمة لأعمال المؤسسة عن طريق خفض

التكاليف وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة.

وهو نفس التعريف الذي قدم من قبل المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخليين (IFACI)

"التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي، يوفر للمؤسسة ضمانات بخصوص درجة التحكم في عملياتها ويقدم نصائح لتحسينها ويساهم في خلق قيمة مضافة «وهذا التعريف في حقيقته ما هو إلا ترجمة لتعريف المعهد IIA . وهناك من يرى أن التعريف أو الصورة الحديثة للتدقيق الداخلي يقدم صورة جديدة للمهنة في الاتجاهات الرئيسية الآتية :

✓ التدقيق الداخلي ما هو لا نشاط مستقل موضوعي ليس بالضرورة أن يكون تأسيسه داخل المؤسسة، وإنما يمكن لأطراف خارجية تقديم خدمات التدقيق الداخلي لضمان جودتها، ومن أجل الوصول لرأي فني مستقل، وهذا أدى إلى الاعتراف بخدمات التدقيق الداخلي كمهنة في بعض الدول المتقدمة، وقد أكد معهد المدققين الداخليين ذلك من خلال المقال الذي أصدره بعنوان "المصادر المشتركة والاعتماد على المدققين الخارجيين في وظيفة التدقيق الداخلي"، حيث بين فيه أن هناك ثلاثة مصادر لأداء نشاط التدقيق الداخلي وهي:

- داخليا : ويتم الاعتماد على قسم التدقيق الداخلي الموجود داخل المؤسسة في تأدية خدمات التدقيق؛

- الاستعانة بمصادر خارجية : حيث يستعان بمكاتب التدقيق في القيام بخدمات التدقيق الداخلي ؛

- المصادر المشتركة : أي قيام إدارة التدقيق الداخلي بأداء بعض أعمال المهنة بالاستعانة بطرف

خارجي للقيام بمهام أخرى، على أن يضل الإشراف من قبل إدارة التدقيق الداخلي الموجودة داخل المؤسسة، بشرط أن يكون هناك تناسق وتعاون بينهما بعيدا عن ازدواجية العمل.

✓ شمول نطاق التدقيق الداخلي على الأنشطة الاستشارية أي أن خدمات التدقيق موجهة لخدمة الزبون،

ومركزة على القضايا الرئيسية المتعلقة بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة، وهذا بتزويد الإدارة العليا والإدارات الفرعية ومجلس الإدارة والمساهمين عند الضرورة بالتحليلات والدراسات والاستشارات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات؛

✓ التدقيق الداخلي يهدف إلى إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها؛

✓ ضرورة الالتزام بالمعايير بالشكل الذي يضمن جودة الخدمات المؤداة للمؤسسة.

بالإضافة إلى:

✓ التدقيق الداخلي وظيفة تأكيدية وهذا بطمأنة الإدارة العليا، الإدارات الفرعية، مجلس الإدارة والمساهمين

عند الضرورة بأن نظم الرقابة الداخلية سليمة وأن المخاطر المرتبطة بالمؤسسة مفهومة ويتم التعامل معها

بشكل مناسب؛

✓ التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة عن الإدارة التنفيذية للمؤسسة نتيجة تبعيته إلى مجلس الإدارة

داخل دائرة لجنة التدقيق المنبثقة عنه.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة تعريف إجرائي للتدقيق الداخلي على أنه: "نشاط مستقل داخل المؤسسة،

موضوعي هدفه الأساسي تقديم خدمات تأكيدية واستشارية، يعمل من أجل إضافة قيمة للمؤسسة من خلال تقييم

وتحسين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة، فهو أداة رقابية

فعالة وأساسية لكفاءة وفعالية نظم الرقابة الأخرى." (قواسمية، 2016-2017، الصفحات 28-31)

### ثالثاً: العوامل التي أدت إلى نمو وتطور التدقيق الداخلي

هناك عدة عوامل زادت من الاهتمام بالتدقيق الداخلي داخل المؤسسات وتفعيل دوره بشكل كبير أهمها :

1- كبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها :بظهور شركات المساهمة وتعدد عملياتها وانفصال الملكية عن الإدارة

وتحولها كوكيل عن أصحاب المصالح فيها، الأمر الذي استوجب تصميم وتشغيل أنظمة فعالة للرقابة الداخلية،

لضمان إعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية المتعمدة وغير المتعمدة، وضمان التزام العاملين بقوانين

ولوائح المؤسسة، وضمان كفاءة وفعالية عملياتها، وفي سبيل وفاء الإدارة بهذه المسؤولية الإدارية وجب وضع

وتنفيذ آليات فعالة للرقابة الداخلية والتي من أهمها التدقيق الداخلي.

2- التناثر الجغرافي للعمليات وتزايد نطاق العمليات الدولية :يعتبر أحد العوامل الرئيسية لتطور التدقيق

الداخلي نتيجة إنشاء الفروع للمؤسسات وتعددتها بسبب كبر حجم التعاملات، بالإضافة إلى ذلك تباعد مقر هذه الفروع عن المركز الرئيسي، مما أدى إلى ضرورة إيجاد وظيفة التدقيق الداخلي بهدف ضمان سلامة العمل في تلك الفروع، ويتم ذلك عن طريق إرسال المدقق الداخلي والذي أطلق عليه "بالمدقق المتجول" إلى هذه الفروع لتدقيق أعمالها ومتابعة التزام العاملين بالسياسات الإدارية او اقتراح التعديلات الضرورية.

**3- انتهاج أسلوب اللامركزية في الإدارة:** نتج عن كبر حجم المؤسسات او انتشارها جغرافيا إلى قيام الإدارة العليا بتفويض الإدارات المركزية في بعض السلطات إلى مديري الفروع، وعلى الرغم من تفويض السلطات لهم، إلا انه ما يزال يترتب على الإدارة العليا التأكد من التزام الإدارات بتطبيق السياسات والإجراءات وتحقيق الفعالية المطلوبة، ولتحقيق ذلك كان لا بد من استحداث وسيلة رقابية تحقق ذلك مثل التدقيق الداخلي.

**4- ظهور الشركات متعددة الجنسيات:** كان لظهور الشركات متعددة الجنسيات إلى زيادة طبيعة المسؤوليات الإدارية ونطاقها كنتيجة لزيادة حجم النشاط، واتساع النطاق الجغرافي للعمليات بالإضافة إلى التعقيدات المصاحبة للأسواق الجديدة. مما أدى إلى تزايد حاجات الإدارة إلى مراقبة هذه العمليات بطريقة سليمة، فقد برز اهتمام التدقيق الداخلي بالعمليات الدولية، وترتب على ذلك وجود تغييرات جوهرية في وظيفتها تتمثل في الزيادة في نطاق عمل المدقق الداخلي، واعتراف المدققين الخارجيين بها كمهنة، وتزايد ضغوط الأطراف الخارجية لتحقيق مزيد من المساءلة المحاسبية وتوسيع وظائف التدقيق الداخلي.

**5- التحول إلى التدقيق الاختباري:** لقد ترتب على كبر حجم المشروعات وتعقد عملياتها وزيادة حجمها عدم قدرة المدقق على القيام بالتدقيق الكامل، وبدأ المدقق يتحول إلى نظام التدقيق الاختباري أي الاعتماد على عينة تمثل المجموع الكلي، ويفترض أنها أصدق تمثيل لمجتمع العمليات ولكي يتحقق هذا الغرض لابد من توافر نظام سليم للرقابة الداخلية.

**رابعاً: خصائص التدقيق الداخلي**

التدقيق الداخلية هي وظيفة تقييم تؤديها مجموعة مؤهلة من الموظفين من داخل المؤسسة لأنها كذلك فهي تتميز عن غيرها من الوظائف الأخرى بمجموعة من الخصائص يمكن ذكر أهمها:

**1- التدقيق الداخلي وظيفة جديدة:**

وظيفة التدقيق الداخلي وظيفة نسبياً جديدة ويرجع ذلك إلى ظهورها بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 م بالولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها لم تظهر في فرنسا إلا بعد الستينات وكانت تم بصفة خاصة بالرقابة المحاسبية، ولم تبدأ أصولها وخصائصها بالظهور إلا في سنوات الثمانينات.

**2- التدقيق الداخلي وظيفة شاملة:**

تظهر صفة الشمول في التدقيق الداخلي من خلال كونها:

**أ- التدقيق الداخلي يمارس في كل التنظيمات:**

ظهرت وظيفة التدقيق الداخلي وتطورت في المؤسسات الكبرى بسبب توسع حجم أعمالها وتعدد أوجه النشاط بها، وكذلك بسبب امتدادها الجغرافي (فروع) حتى خارج حدود البلد الواحد (نخص منها المؤسسات المتعددة الجنسيات)، إلا أنها لم تبق حكراً عليها، فالمؤسسات المتوسطة والصغيرة أصبحت هي الأخرى معنية هذه الوظيفة شريطة أن تكون قادرة على تحمل تكاليف عمل إدارة التدقيق الداخلي، ومن ناحية أخرى، يمكن كذلك أن لا ترتبط وظيفة التدقيق الداخلي بهيكل خاصة بها في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، بحيث يمكن أن نتصور وظيفة التدقيق الداخلي بدون إدارة معينة ويتم تطبيقها من طرف أعوان آخرين داخل المؤسسة.

**ب - التدقيق الداخلي يطبق على جميع الوظائف:**

لا زال الكثيرون لحد الآن - ممن هم ليسوا على علم بالتطور الذي عرفه التدقيق الداخلي - يعتقدون أنه وظيفة تخص فقط النواحي المحاسبية والمالية، فهم لا يجدون فرقا بينه وبين التدقيق الخارجي إلا من حيث القائمين به.

والواقع أنه نظرا لما عرفه التدقيق الداخلي من تطور في مفهومه وأهدافه، وتوسع في نطاقها لم تعد تلك الوظيفة التي تقتصر أعمالها على تدقيق الوظيفة المحاسبية والمالية، بل امتدت لتشمل كل وظائف المؤسسة بدون استثناء نذكر منها وظيفة الإنتاج، الوظيفة التجارية والإمدادية، وظيفة التسيير، وغيرها وبما أن التدقيق الداخلي هو إحدى وظائف المؤسسة، فهو الآخر يخضع لعملية التدقيق.

### ج - التدقيق الداخلي يشمل كل العمليات:

بالإضافة إلى تطبيقه على جميع وظائف المؤسسة، فإنه أيضا يشمل كل الأعمال التي تتم فيه، حيث يعمل المدقق الداخلي على تنفيذ برامج بتدقيق كافة العمليات التي تقوم المؤسسة من شراء، تخزين إشارات، توزيع وصيانة... الخ، فهو إذن تدقيق تفصيلي.

والواقع ان هذا التدقيق يكون مكون في المؤسسات الصغيرة وحتى المتوسطة الحجم، إلا أنه يبدو صعب التطبيق في المؤسسات الكبيرة بسبب كثرة وتنوع عملياته، في هذه الحالة يلجأ المدقق الداخلي إلى الطرق الإحصائية لتنفيذ مهامه، ومن ثم تطبيق التدقيق الاختباري (من خلال العينات).

### ج- 1- التدقيق الداخلي ووظيفة دورية

إن وجود المدقق الداخلي الدائم في المؤسسة (باعتباره موظفا فيها) يجعل من وظيفة التدقيق الداخلي وظيفية دورية، وهي خاصة تفرقها عن غيرها (التدقيق الخارجي).

يضع المدقق برنامجا خاصا لتنفيذ عمله، قد يتعلق الأمر هنا بتدقيق أعمال أحد فروع المؤسسة أو تدقيق إحدى وظائفها أو أنشطتها، كما قد تدوم مهمته أسبوعا، أو أسبوعين أو أشهر لتتوج بتقرير يتضمن التوصيات المناسبة، على أن يعيد الكرة (تدقيق نفس الفرع أو الوظيفة أو النشاط) بصفة منتظمة على مدار السنة، وهذا يتوقف على درجة الخطر الموجودة بذلك الفرع أو النشاط أو بتلك الوظيفة التي تم تدقيقها.

وعليه، فإن قياس درجة الخطر المرتقب في كل نشاط أو وظيفة أو فرع يعد معيارا يستخدمه المدقق الداخلي في تحديد توقيت أداء مهامه، فكلما كانت درجة الخطر كبيرة كانت مهماته لتدقيق نفس الوظيفة أو النشاط أو الفرع

مقاربة خلال الزمن، والعكس تكون مهماته متباعدة في الأنشطة التي درجة الخطر فيها ضعيفة.

### ج- 2- التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة:

يستوي كل من المدقق الخارجي والمدقق الداخلي في ضرورة توفر معيار الاستقلالية لتنفيذ أية برنامج تدقيق بفاعلية، إلا أن درجة استقلال كل واحد منهما تختلف عن الآخر وذلك بحكم العلاقة التي تربطهما بالمؤسسة محل التدقيق. والمدقق الداخلي مسؤول عن تحقيق أهداف وظيفته، ومسؤوليته هذه لا تغطي على مسؤولية القائمين على الأنشطة التي خضعت للتدقيق، كما أنه لا يملك أية سلطة على العاملين بالإدارات والأقسام لكون وظيفة التدقيق الداخلي وظيفة استشارية، فهو يقدم النصح والإرشاد لهم دون أن يكون رأيه ملزماً لهم إلا من خلال قرارات تصدرها الإدارة العامة. (حفيظة، 2014-2015، الصفحات 21-22)

### خامساً: أهمية التدقيق الداخلي

للتدقيق الداخلي هو وظيفة مستقلة وموضوعية داخل المؤسسة، تهدف إلى تقديم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة. أهميته للإدارة ومجلس الإدارة تكمن في الآتي:

#### 1. تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر:

يلعب التدقيق الداخلي دوراً محورياً في مساعدة الإدارة على بناء وتطوير إطار قوي لإدارة المخاطر. فبدلاً من التعامل مع المشكلات بعد وقوعها، يسعى المدققون الداخليون إلى تحديد المخاطر المحتملة التي قد تواجه المؤسسة بشكل استباقي، سواء كانت هذه المخاطر مالية كتقلبات أسعار الصرف، أو تشغيلية كتعطل الأنظمة، أو استراتيجية كتغيرات السوق، أو تتعلق بالامتثال للقوانين. يقومون بتقييم مدى كفاية وفعالية الإجراءات والضوابط التي وضعتها الإدارة لمواجهة هذه المخاطر، ويقدمون توصيات عملية لتعزيز هذه الإجراءات أو لتطوير استراتيجيات جديدة للتخفيف من حدة المخاطر أو أثارها. هذا النهج لا يقتصر على حماية قيمة المؤسسة الحالية،

بل يساهم أيضًا في قدرتها على استغلال الفرص بوعي أكبر بالمخاطر المصاحبة، مما يدعم استدامة نموها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

## 2. تقييم وتحسين كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية:

يُعتبر هذا الدور جوهر عمل التدقيق الداخلي، حيث يقوم المدققون بفحص وتقييم شامل لكافة جوانب نظام

الرقابة الداخلية في المؤسسة. لا يقتصر هذا التقييم على الضوابط المالية فحسب، بل يمتد ليشمل الضوابط

التشغيلية والإدارية وأنظمة المعلومات. يتحقق المدققون من أن هذه الضوابط مصممة بشكل سليم لتحقيق الأهداف

الموضوعة (مثل حماية الأصول، ضمان دقة وموثوقية التقارير، كفاءة العمليات، والامتثال للسياسات)، وأنها تُطبق

بفعالية على أرض الواقع. من خلال تحديد نقاط الضعف في هذه الأنظمة، يقدم التدقيق الداخلي توصيات محددة

لتقويتها، مما يقلل من احتمالية حدوث أخطاء أو تجاوزات أو خسائر.

## 3. ضمان حماية أصول الشركة ومواردها بكفاءة:

من خلال تقييمهم المستمر للضوابط والإجراءات، يساهم المدققون الداخليون بشكل مباشر في حماية أصول

المؤسسة المادية (كالنقد والمخزون والممتلكات) وغير المادية (كالبيانات والسمعة والملكية الفكرية). يعملون

على التحقق من وجود آليات كافية لمنع فقدان الناتج عن السرقة أو الاختلاس أو سوء الاستخدام أو

الإهمال أو التبذير. كما أنهم يراجعون كفاءة استخدام الموارد للتأكد من أنها تُوظف بأفضل طريقة ممكنة

لتحقيق أهداف المؤسسة، وتجنب الهدر غير المبرر.

## 4. تعزيز الكفاءة والفعالية التشغيلية للمؤسسة:

يتجاوز دور التدقيق الداخلي مجرد التحقق من الامتثال والرقابة، ليشمل تقديم رؤى لتحسين أداء العمليات.

من خلال فهمهم العميق لتدفقات العمل والأنظمة المختلفة داخل المؤسسة، يمكن للمدققين الداخليين تحديد

أوجه القصور في العمليات، أو الإجراءات الروتينية غير الضرورية، أو الاختناقات التي تعيق الإنتاجية.

وبناءً على ذلك، يقدمون توصيات تهدف إلى تبسيط الإجراءات، أو تحسين استخدام التكنولوجيا، أو إعادة هندسة العمليات لزيادة الكفاءة، وتقليل التكاليف، وتحسين جودة الخدمات أو المنتجات.

#### 5. ضمان الالتزام بالسياسات الداخلية والقوانين واللوائح الخارجية:

يعمل التدقيق الداخلي كألية تحقق للإدارة ومجلس الإدارة للتأكد من أن جميع وحدات وأقسام المؤسسة وموظفيها يلتزمون بالسياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة، وكذلك بالقوانين والتشريعات واللوائح التنظيمية الخارجية التي تخضع لها المؤسسة. هذا يساعد في تجنب المخاطر القانونية والغرامات، ويحافظ على سمعة المؤسسة، ويضمن أن العمليات تسير وفقاً للمعايير الأخلاقية والمهنية المطلوبة.

#### 6. تقديم خدمات استشارية بناءة وتوصيات ذات قيمة مضافة للإدارة:

بفضل موقعه داخل المؤسسة واطلاعه الشامل على مختلف جوانب عملياتها، يمتلك التدقيق الداخلي القدرة على تقديم خدمات استشارية قيمة للإدارة. هذه الخدمات قد تشمل تقديم المشورة بشأن تصميم وتنفيذ أنظمة جديدة، أو تقييم المخاطر المرتبطة بمشاريع أو مبادرات استراتيجية، أو المساعدة في تطوير خطط استمرارية الأعمال. الهدف من هذه الخدمات الاستشارية هو مساعدة الإدارة على اتخاذ قرارات أفضل وتحقيق أهداف المؤسسة بشكل أكثر فعالية، مع الحفاظ على استقلالية وموضوعية وظيفة التدقيق.

#### 7. المساهمة الفعالة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة:

من خلال ضمان وجود بيئة رقابية قوية، وإدارة فعالة للمخاطر، وعمليات تتسم بالكفاءة والفعالية، والامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية، يوفر التدقيق الداخلي الدعم اللازم للمؤسسة للتحرك بثقة نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية طويلة الأجل. فهو يساعد في تحديد وإزالة العقبات الداخلية التي قد تعيق التقدم، ويقدم تأكيداً للإدارة بأن الأسس التي تقوم عليها المؤسسة سليمة وقادرة على دعم طموحاتها المستقبلية.

#### 8. دعم وتعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية السليمة:

يُعتبر التدقيق الداخلي جزءاً لا يتجزأ وركيزة أساسية في إطار الحوكمة المؤسسية الفعالة. فهو يقدم لمجلس

الإدارة، وبشكل خاص للجنة التدقيق التابعة له، تقيماً مستقلاً وموضوعياً حول مدى كفاءة وفعالية أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، ومدى التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات المعتمدة. هذا يساعد مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته الإشرافية والرقابية، ويضمن وجود آلية للمساءلة داخل المؤسسة.

#### 9. لعب دور في اكتشاف حالات الاحتيال والهدر وسوء الاستخدام، والمساعدة في منعها:

على الرغم من أن المسؤولية الأساسية عن منع واكتشاف الاحتيال تقع على عاتق الإدارة، إلا أن التدقيق الداخلي يلعب دوراً هاماً في هذا المجال. يقوم المدققون بتقييم مخاطر الاحتيال ضمن المؤسسة وتصميم إجراءات تدقيق للكشف عن أي مؤشرات تدل على وجوده. في حال الاشتباه بوجود احتيال، يمكنهم إجراء تحقيقات متخصصة. والأهم من ذلك، أنهم يقدمون توصيات لتعزيز الضوابط المضادة للاحتيال، ونشر الوعي بأهمية النزاهة والسلوك الأخلاقي، مما يساهم في خلق بيئة عمل أقل عرضة لمثل هذه الممارسات.

#### سادساً: أهداف التدقيق الداخلي

الهدف الأساسي من التدقيق الداخلي هو مساعدة أعضاء الإدارة في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم بقيام المدقق الداخلي لعمليات الفحص والتقييم وإعطاء نصائح للإدارة وتعاليق حول العمليات التي تم تدقيقها، ويسعى التدقيق الداخلي لتحقيق الأهداف التالية:

- فحص وتقييم قوة وكفاءة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية او العمليات الأخرى داخل المؤسسة، والعمل على جعلها أكثر فاعلية وبتكلفة معقولة.
  - التحقق من مدى وجود الحماية الكافية لأصول المؤسسة من جميع أنواع الخسائر أو السرقة .
  - الحكم على إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية والإحصائية التي تعدها إدارة المؤسسة.
  - التحقق من مدى التزام العاملين بسياسات المؤسسة ومقدار تحملهم لمسؤولياتهم.
- كما حددت أهداف أخرى بالإضافة إلى الأهداف السابقة من طرف بعض الكتاب تتمثل فيمايلي:

- تقييم نوعية قياس درجة كفاءة الأداء المنفذة على مستوى المسؤوليات التي كلف العاملين بالقيام بها.
- تحديد مدى التزام المؤسسة بالمتطلبات الحكومية الاجتماعية.
- منع الغش والأخطاء واكتشافها إذا ما وقعت.
- مصداقية وإمكانية الاعتماد على نظام المحاسبة والتقارير المالية المقدمة من طرف الإدارة.
- المشاركة في تخفيض التكاليف ومنع الإسراف والتبذير ووضع الإجراءات اللازمة لها.
- القيام بمراجعات منتظمة ودورية للأنشطة المختلفة ورفع تقارير النتائج والتوصيات إلى الإدارة العليا.
- تقديم التوصيات المناسبة لتحسين عمليات المؤسسة وتطويرها.
- التعاون مع المدقق الخارجي لتحديد مجالات التدقيق الخارجي (المين، 2016، الصفحات 20-21).

### سابعا: وظائف التدقيق الداخلي

يمكن تلخيص وظائف التدقيق الداخلي فيما يلي:

- **الفحص:** ويشمل السجلات المحاسبية ومراقبة الأصول والتحقق من التقارير المالية، كما يمتد إلى التقارير المستخرجة من سجلات المؤسسة، فالفحص يعطي للمدقق القدرة للحكم على مدى قوة النظام ونقاط ضعفه، مما يمكن من تقييم واقتراح تعديلات مناسبة،
- **التقييم:** ان عملية التقييم التي يقوم بها المراجع الداخلي تمد الإدارة بمعلومات كافية ودقيقة، تمكنها من المحافظة على مواردها، والرقابة على جميع الخطوات التشغيلية، وتقييم الكفاية المحاسبية، وتقييم العمل لجميع إدارات التشغيل.
- **مراقبة التنفيذ:** وذلك من خلال مقارنة نتائج التنفيذ مع ارقام الخطة، فعلى سبيل المثال فحص بند من بنود الانفاق من ناحية الانفاق المستندي ليس كاف لتحقيق تدقيق داخلي، انما يجب مقارنته مع البند الذي

حدد في الموازنة، والتعرف على أسباب الانفاق ومبرراته وقيمة المبلغ المنفق، وقربه او بعده عن المبلغ

المعتمد في الموازنة. (امحمد، 2014، صفحة 186)

### ثامنا: أنواع التدقيق الداخلي

**1- التدقيق المالي الداخلي:** يعتبر التدقيق المالي أول أنواع التدقيق الداخلي ظهورا ومجاله التقليدي، نشأ نتيجة التحول إلى التدقيق الاختباري (التدقيق بواسطة العينات)، حيث لم يعد بإمكان المدقق الخارجي القانوني أن يقوم بتدقيق كافة العمليات ليتأكد من صدق وسلامة الحسابات الختامية للمؤسسة بهدف المصادقة عليها، نظرا لكبر حجم عملياتها وتعدد عملياتها.

لقد عرف خالد أمين عبد الله التدقيق المالي الداخلي بأنه: "الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات المحاسبية والعمليات المتعلقة بتلك السجلات، لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى"، وعليه، يعمل المدقق المالي الداخلي، على فحص كافة حسابات المؤسسة من خلال فحص إجراءات التسجيل المحاسبي، للتأكد من صحة التسجيلات المحاسبية والتطبيق الجيد للقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إضافة إلى القواعد المعتمدة داخل المؤسسة. وهكذا يتبين لنا أن المدقق المالي الداخلي والمدقق الخارجي القانوني يسعيان للتحقق من دقة البيانات المالية والمحاسبية ومدى الاعتماد عليها، ولكنهما يختلفان في مدى الفحص، فالمدقق المالي الداخلي يقوم بفحص كامل للتسجيلات المحاسبية والتأكد من صحتها وسلامتها من خلال الرجوع إلى مستنداتها الثبوتية، ومختلف السجلات المحاسبية للمؤسسة والتحقق من دقة وملائمة القوائم المالية الختامية. بتعبير آخر، فالمدقق المالي الداخلي مطالب بإجراء تدقيق كامل ومستمر لنظام المعلومات المحاسبي ليتأكد من سلامته وفعاليته، وأنه ينتج معلومات مالية ومحاسبية ذات جودة يمكن لمتخذي القرارات الاعتماد عليها. في المقابل، فإن المدقق المالي الخارجي لا يسعه إلا القيام بتدقيق جزئي نهائي مستندا في تحديد مدى الفحص على درجة فعالية نظام الرقابة الداخلية، لكونه مقيد بوقت زمني قصير (نسبيا) مقارنة بحجم عمليات

المؤسسات ودرجة تنوعها وتعقدتها، كما أنه مدقق مستقل قانونا عن المؤسسة، بمعنى ليس موظفا لديها فلا يتواجد باستمرار بها .

**2- تدقيق العمليات** يدعى أيضا بـ "التدقيق التشغيلي"، و"التدقيق الإداري"، يتميز بمجال تدخله الواسع جدا لأنه يهتم بكافة أنشطة ووظائف المؤسسة (بما فيها الوظيفة المالية والمحاسبية)، سواء كانت تخلق قيمة أو تساهم في ذلك كدعم لوجستيكي .وعليه، فإن المدقق الداخلي يعمل على تحليل كافة الجوانب المختلفة للوظائف والأنشطة، مع عدم حصر تدقيق العمليات في العمليات التقنية دون أخذ بعين الاعتبار آثارها على إستراتيجية المؤسسة .وفقا لهذا التصور الواسع لمفهوم تدقيق العمليات، يصبح هذا الأخير يغطي كافة مستويات التسيير في المنشأة: التسيير التكتيكي أو الجاري، التسيير الوظيفي والتسيير الإستراتيجي .وعليه فإن هذا الشكل يضم كافة أنواع التدقيق غير المالي وهي :

**1-2 تدقيق التوافق**: يطلق عليه أيضا "تدقيق الالتزام يعتبر تدقيق التوافق المجال الإداري التقليدي للتدقيق الداخلي، يهدف إلى التحقق من مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها والإجراءات الموضوعة من المنشأة، حيث تقع على إدارة التدقيق عبء :

\* التأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها المنشأة؛

\* الإلمام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات العامة

\* رقابة مدى التزام الإدارات المختلفة بتطبيق النظام الداخلي في إداراتهم

في الواقع، إن هذا النوع من التدقيق الداخلي ما هو إلا مقارنة بين القواعد والإجراءات والأنظمة، التي تشكل في مجموعها مرجعية المدقق، بحقائق تطبيقها في واقع المنشأة، ليكتشف الفوارق التي تعبر عن عدم أو سوء التطبيق الناتج عن الإهمال أو سوء فهم الإجراءات، القواعد والأنظمة .فالمدقق الداخلي يقوم بتحليل هذه الفوارق لفهم أسبابها ونتائجها، ومن ثم تقديم اقتراحات وتوصيات ملائمة تضمن التطبيق الجيد للقواعد والإجراءات والأنظمة الموضوعة في المنشأة .وعليه، ينبغي على المدقق الداخلي أن يقوم بتشخيص الطرق والإجراءات، وتحليل التنظيم ووظائف

العمل في المنشأة، للتعبير عن رأي ليس فقط عن التطبيق الجيد للقواعد والإجراءات بل يتجاوز ذلك إلى إبداء رأيه حول نوعيتها أيضا. فالمدقق مطالب بتعميق تحليلاته لفهم أسباب عدم التطبيق الجيد للقواعد والإجراءات والأنظمة، ومن ثم سيجد نفسه مضطرا إلى الإجابة على مجموعة من الأسئلة، نذكر منها سؤالين أساسيين هما:

ما مدى وضوح الإجراءات والقواعد والأنظمة في المنشأة، وقابليتها للفهم من طرف المعنيين بتطبيقها؟

ما مدى كفايتها، وفائدتها للمنشأة؟

وفق هذه المقاربة، فإن المدقق الداخلي لا يمكنه - من الناحية العملية - القيام بمهمة تدقيق الالتزام دون تقييم مدى فعالية الإجراءات والقواعد والأنظمة الموضوعية في المؤسسة، وهنا يكون قد قام بتدقيق الأداء.

**2-2 تدقيق الأداء:** يطلق على تدقيق الأداء مصطلحات أخرى مثل "تدقيق الفعالية"، "التدقيق الوظيفي"، وجميع هذه المصطلحات تهدف إلى وصف عملية التدقيق الداخلي التي تهدف إلى تقييم العمليات التشغيلية لوظيفة أو نشاط معين.

يسعى المدقق الداخلي - في إطار مهمة تدقيق الأداء - إلى الحصول على أدلة وقناعات تثبت ارتفاع كفاءة العمليات وفعالية السياسات والإجراءات ووسائل الرقابة المتبعة لتدعيم كفاءة تلك العمليات، وعليه، فإن الهدف من تدقيق الأداء هو فحص وتقييم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقا للسياسات الموضوعية والمتعلقة مباشرة بأهداف الإدارة، كما يشمل التدقيق تقييم الإجراءات الخاصة بمختلف العمليات، مع ضرورة أن يخلص التدقيق بتوصيات ملائمة لمعالجة نقاط الضعف و إقتراح طرقا وإجراءات جديدة لزيادة الكفاءة والفعالية.

لتحقيق أهداف تدقيق الأداء، يتبع المدقق الداخلي مدخلين هما :

**المدخل التنظيمي:** يركز المدقق الداخلي في هذا المدخل اهتماماته على الوحدة التنظيمية، حيث يخضع جميع عملياتها وأنشطتها لمراجعتها وتحليله وتقييمه، ويشمل فحصه مراجعة أهداف وخطط وسياسات وأساليب وإجراءات هذه الوحدة ولكنه لا يخرج بفحصه عن الحدود التنظيمية لهذه الوحدة؛

**المدخل الوظيفي:** يتبع المدقق الداخلي في هذا المدخل العملية أو النشاط محل التدقيق من بداية العملية أو النشاط إلى نهايته، حتى وإن اخترقت إجراءات هذه العملية الحدود التنظيمية للوحدات المختلفة.

فالعديد من العمليات كثيرا ما تشترك في إنجازها أكثر من وحدة تنظيمية، وعلى المدقق أن يقوم بفحص جميع الإجراءات التي تمت في المراحل التي قطعتها في مختلف الوحدات التنظيمية، ومن أمثلة هذه العمليات التي تراجع بموجب هذا المدخل: عمليات الشراء والبيع، إصدار الأوراق المالية، عمليات الدفع.

**2-3 التدقيق الإستراتيجي:** بداية من 1980 م، شاع استخدام بعض المفاهيم مثل: الإستراتيجية، التفكير

الإستراتيجي، اليقظة الإستراتيجية، في الفكر والممارسات الإدارية في منظمات الأعمال، مما فتح المجال

لظهور نوع آخر من مهام التدقيق الداخلي ألا وهو "التدقيق الإستراتيجي"، لاسيما مع وجود حاجة ملحة له

لعدة عوامل نذكر منها:

إن هيئات الرقابة والإدارة مثل مجلس الإدارة والإدارة العليا أصبحت ترغب في إثراء أفكارها حول المؤسسة بوجود

تحليل مستقل وموضوعي، يمكن الاعتماد عليه حول الاختيارات الإستراتيجية وبعض القضايا ذات العلاقة، نذكر

منها: سياسة التوسع أو الانكماش، التخصص أو تنويع المنتجات أو العملاء، التدويل أو توسيع السوق المحلية،

نمو داخلي أو خارجي، إتباع سياسة الابتكار أو التتميط، إلخ. إضافة إلى إمكانية أن يوجه التدقيق الإستراتيجي إلى

القيام بدراسة للماضي لفترة طويلة تتعلق هذه الدراسة بالنتائج المحصل عليها من السياسات التي تم تنفيذها، وتقييم

مدى انسجامها مع السياسات على المدى الطويل؛ (مزياي، 2012-2013، الصفحات 28-30)

### المحور الثالث: المدقق الداخلي:

في قلب المؤسسات الناجحة والساعية للتميز، يقف المدقق الداخلي كشخصية مهنية محورية، يتمتع بالاستقلالية والموضوعية داخل هيكل المنظمة. هذا الفرد ليس مجرد مراقب للإجراءات، بل هو مستشار موثوق ومقيم خبير، يمتلك فهماً عميقاً لعمليات المؤسسة والمخاطر المحيطة بها. مسلحاً بالكفاءة المهنية، والنزاهة، والقدرة على التحليل النقدي، يعمل المدقق الداخلي على تقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وكفاءة إدارة المخاطر، ومدى الالتزام بالحوكمة السليمة. دوره يتجاوز اكتشاف الأخطاء ليصل إلى تقديم توصيات بناءة تهدف إلى تحسين الأداء، وحماية الأصول، وتعزيز ثقافة المساءلة. من خلال تقاريره الدقيقة وتواصله الفعال مع الإدارة ومجلس الإدارة، يساهم المدقق الداخلي بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة وضمان استدامتها في بيئة دائمة التطور.

### أولاً: مفهوم المدقق الداخلي

**التعريف الأول:** المدقق الداخلي هو شخص يعمل ضمن قسم التدقيق الداخلي بالمنظمة يقوم بعمليات التدقيق الداخلي ويتحمل مسؤوليتها. حيث إن التدقيق الداخلي هو نوع من الانضباط الإداري الذي تم تطويره (منذ الحرب العالمية الثانية) من نشاط يتركز أساساً على الأمور المالية والمحاسبية إلى أن وصل لكامل المستويات التشغيلية. (وكيبديا، بلا تاريخ)

**التعريف الثاني:** المدقق الداخلي هو شخص محترف حاصل على تدريب عالي، يساعد الشركات في اجراءات التدقيق الكامل لأنشطة الاعمال المالية والتشغيلية، حيث يقدم تقييمات موضوعية ويكون مسؤول عن ضمان امتثال هذه الشركات للقوانين واتباع الخطوات المناسبة من أجل العمل بأعلى قدر من الكفاءة. (مجرة، بلا تاريخ)

### ثانياً: صفات المدقق الداخلي

ينبغي أن يتصف المدقق الداخلي بمجموعة من الميزات بالشكل الذي يجعل من وظيفة التدقيق الداخلي فاعلة، هذه الصفات تتعلق بالمهارات والتعليم والخبرة والحضور على الشهادات المهنية والجودة في تنفيذ أعمال

التدقيق الداخلي فضلاً عن الاستقلالية والتدريب، كما أن هناك بعض من الخصائص الشخصية للمدقق الداخلي يحصل عليها خلال سنوات العمل في التدقيق والمتمثلة بالخبرة.

إن هناك نوعين من المهارات التي ينبغي ان يتصف بها المدقق وهما المهارات الادراكية، وتشمل مهارات تحليلية وتقنية وقدرات تطويرية وابداعية، اما النوع الاخر من المهارات فهي المهارات السلوكية وهي المهارات الشخصية التي تشمل تحمل ضغط العمل والوقت والاجهاد ومهارات التواصل الإنساني والمهارات التنظيمية مثل فهم الشركة وشبكات الاتصال الرسمية.

كما ان هناك مجموعة من الصفات ينبغي ان يتصف بها المدقق الداخلي وهي:

- ان يكون لكل مدقق داخلي موقف موضوعي ومستقل بما فيه الكفاية لكي يتمكن من ممارسة الحكم والتعبير عن الآراء وتقديم التوصيات بنزاهة وموضوعية.
- ضرورة ان يكون المدقق الداخلي خالياً من أي تعارض في المصالح ناشئ عن علاقات مهنية او شخصية او مصالح أخرى قد يتعرض لها للتدقيق.
- ينبغي ان يكون المدقق الداخلي بعيداً عن التأثير غير المبرر الذي يقيد او يعدل نطاق او اجراء اعمال التدقيق او يؤثر بشكل كبير على الحكم فيما يتعلق بمحتوى او تقرير تدقيق.
- وقد أصدر معهد المدققين الداخليين IIA مجموعة من المبادئ التي ينبغي على المدققين الداخليين ان يتصفوا بها وهذه المبادئ هي:
- أ- **الاستقامة:** ان التزام المدقق بالنزاهة يؤدي الى تعزيز الثقة والاعتماد على آرائه.
- ب- **الموضوعية:** ان يتحلى المدقق بالموضوعية في جمع وتقييم وتبليغ المعلومات ومراعاة التقييم المتوازن والا تتأثر آرائه واحكامه الشخصية بآراء وتأثيرات الاخرين.

ج- السرية: ان يحترم المدقق الداخلي سرية المعلومات التي يطلع عليها او يتلقاها وان لا يفصحوا عنها بدون اذن او تفويض او التزام قانوني او مهني.

د- الكفاءة: على المدقق الداخلي استخدام المعرفة والمهارة والخبرة اللازمة في أداء خدماته. (فليح، 2019، الصفحات 22-24)

### ثالثاً: مهام ومسؤوليات المدقق الداخلي

يتم فحص البيانات المالية من قبل المدقق الداخلي، لاكتشاف الأخطاء التي قد ينتج عنها أضرار وخسائر للشركة والبحث عن أفضل الطرق لتعزيز الإنتاج، كما أنه من خلال مهام مدقق داخلي تحدد المشكلات ويتم العمل على معالجتها، قبل أن تصل لمرحلة التدقيق الخارجي التي قد تتم من خلال وكالات تنظيمية أو شركات خارجية، وحينها يتم اكتشاف هذه المشكلات من خلال التدقيق الخارجي، فقد تخضع للتدقيق الخارجي من قبل البورصات أو هيئة الأوراق المالية.

كما تشمل المهام التي يقوم بها المدقق الداخلي فحص بيانات الشركة المالية، والتقارير المتعلقة بالبيانات المالية والنفقات وغيرها من الأمور المالية للشركة، ومن المهام والمسؤوليات التي يُكلف بها المدقق الداخلي الآتي:

- توجيه المؤسسات نحو الالتزام بالدقة المالية وامتثال الشركات للمتطلبات التنظيمية.
- تحسين أداء العمليات المالية والقدرة على إدارة المخاطر في الشركة.
- تحديد المخاطر المتعلقة بالأعمال الكبرى وتقييمها.
- القدرة على إدارة موارد الشركة وتولي مهام التدقيق.

- استخدام أفضل الممارسات الخاصة بالتدقيق والأعمال، بالشكل الذي يتناسب مع البيانات الخاصة بالتدقيق الداخلي.
  - تطبيق إجراءات التدقيق الداخلي والعمل على تحسينها، وصيانة السياسات الخاصة بالتدقيق الداخلي تبعاً لأفضل الممارسات محلياً أو دولياً.
  - تحديد المخاطر المالية والتجارية والعمل على خفضها، من خلال الإجراءات التنفيذية الفعالة ومتابعة الضوابط ومراقبتها.
  - الإشراف على العمليات المتعلقة بالتدقيق والتي يتم تطبيقها على كافة العمليات التشغيلية للشركة والعمليات المالية أيضاً.
  - إعداد الخطة السنوية للتدقيق الداخلي وتنفيذها.
  - إجراء عمليات مراجعة للحسابات الخاصة بالشركة.
- تقديم الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بالتكاليف والمخاطر. (مينث، بلا تاريخ)
- يقوم المراقب الداخلي بأعمال الرقابة والتدقيق داخل المؤسسة على النحو التالي:

### 1- التدقيق المالي:

- الإشراف والتدقيق على بنود الموازنة من إيرادات ونفقات و تقديم تقارير دورية إلى الرئيس عن شؤون الشركة المالية
- تدقيق مدفوعات الشركة البنكية من خلال تدقيق سندات الصرف بصورة سابقة ولاحقة

- تدقيق مقبوضات ومدفوعات الشركة النقدية والمعاملات المالية المنفذة في الدائرة المالية من خلال تدقيق سندات القيد الصادرة

- جرد فعلي ومفاجئ للنقد في الصندوق لعدة مرات

- متابعة ذمم العملاء وإعمار الديون

- تدقيق رواتب وأجور موظفي الشركة الشهرية والإضافية لبعض الأشهر

- متابعة كافة الاتفاقيات والعقود

- متابعة مالية دورية للعمليات المالية المختلفة المنفذة في الدائرة المالية

## 2- التدقيق الإداري:

- رئاسة لجان الجرد السنوي لموجودات الشركة والمستودعات والكتب والمراجع

- المشاركة في لجان استلام الأعمال الإنشائية واللوازم والمشتريات

- متابعة وتقييم إجراءات شراء اللوازم وتنفيذ الأشغال وشراء قطع الغيار

- متابعة وتقييم نظام تشغيل الحافلات وإجراءات الصيانة الخاصة بها

- الجرد المفاجئ لمحتويات مستودعات الشركة

- متابعة ملفات وأعمال دائرة شؤون العاملين بصورة دورية

- متابعة دورية للأعمال الإدارية المختلفة للشركة (بيت، بلا تاريخ)

#### رابعاً: مهارات ومؤهلات المدقق الداخلي:

يجب أن تتوفر لدى المدقق الداخلي مجموعة من المهارات إلى جانب المؤهلات العلمية التي تتمثل في الآتي:

- الحصول على شهادة في تخصص المحاسبة المالية أو التدقيق الداخلي أو تخصص الإدارة المالية.
- امتلاك خبرة تصل لنحو عامين من خلال العمل في مجال التدقيق الداخلي.
- التمتع بمهارة حل المشكلات.
- الالتزام بالمواعيد النهائية والتكيف مع كافة ظروف العمل وضغوطاته والعمل تحت وطأة هذه الظروف والضغوطات.
- التحلي بمهارات جيدة في الاتصال ومجال تكنولوجيا المعلومات بالإضافة لمهارات التوثيق.
- إجادة كتابة التقارير وإعدادها.
- التحلي بالمهارات المحاسبية والاهتمام بالتفاصيل بكل دقة والقدرة على أداء المهام المتعددة والمختلفة.
- إمكانية العمل ضمن مجموعة أو فريق عمل أو العمل مستقلاً.
- معرفة جيدة بكيفية معالجة أكبر قدر من البيانات وإعداد التقارير المفصلة والشاملة.
- القدرة على استخدام البرامج المخصصة للمحاسبة وبرامج الأوفيس التي تشمل الورد والإكسل. (مينث، بلا تاريخ)

## المحور الثالث: خدمات، مقومات، تقنيات التدقيق الداخلي

بعد أن استعرضنا المفاهيم الجوهرية للتدقيق الداخلي وأهميته المتزايدة في بيئة الأعمال الحديثة، ننتقل الآن عبر هذا المحور الثالث إلى تفصيل أعمق للآليات التي تمكنه من أداء دوره بفعالية. سيركز هذا الجزء على ثلاثة أبعاد متكاملة: أولاً، الخدمات المتنوعة التي يقدمها التدقيق الداخلي، والتي تتجاوز مجرد الرقابة لتشمل التأكيد والمشورة وإضافة القيمة الحقيقية للمؤسسة.

ثانياً، سنتناول المقومات الأساسية التي يجب أن يركز عليها نشاط التدقيق الداخلي، من استقلالية وموضوعية وكفاءة مهنية، لضمان مصداقية نتائجه وقبول توصياته.

وأخيراً، سنسلط الضوء على التقنيات الحديثة التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من ممارسات التدقيق الداخلي المعاصر، وكيف تساهم هذه الأدوات في تعزيز كفاءة ودقة عمليات التدقيق وتقديم رؤى أعمق للإدارة. فهم هذه العناصر مجتمعة يوفر صورة شاملة لكيفية عمل التدقيق الداخلي كمحرك للتحسين المستمر والحوكمة الرشيدة.

### أولاً: خدمات التدقيق الداخلي

يقدم قسم التدقيق الداخلي مجموعة متكاملة من الخدمات التي لا تقتصر فائدتها على الشركة فحسب، بل تمتد لتشمل مختلف الأطراف ذات المصلحة، مثل مجلس الإدارة، والمساهمين، والجهات التنظيمية. هذه الخدمات تعكس الدور الحيوي للمدقق الداخلي في تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

#### 1. الخدمات الوقائية:

تُعتبر الخدمات الوقائية خط الدفاع الأول الذي يرسيه التدقيق الداخلي لحماية موارد المؤسسة وضمان

استمرارية عملياتها بسلامة. يضع المدقق الداخلي، من خلال فهمه العميق لعمليات الشركة والمخاطر

المحتملة، مجموعة من الإجراءات والضوابط الاستباقية. الهدف الأساسي من هذه الإجراءات هو توفير حماية

شاملة لأصول الشركة وممتلكاتها، سواء كانت مادية كالنقد والمخزون والمعدات، أو غير مادية كالملكية الفكرية والبيانات الحساسة.

يسعى المدقق لمنع وقوع حوادث مثل السرقة، أو الاختلاس، أو الاستخدام غير الرشيد للموارد الذي قد يؤدي إلى التبذير والإسراف. بالإضافة إلى حماية الأصول، تمتد الخدمات الوقائية لتشمل حماية السياسات والإجراءات المعتمدة داخل الشركة. يعمل التدقيق الداخلي على ضمان عدم تحريف هذه السياسات أو تغييرها بطرق غير مبررة أو غير معتمدة، مما يحافظ على الإطار التنظيمي الذي وضعته الإدارة ويضمن تطبيقه كما هو مخطط له، وبالتالي يمنع الانحرافات التي قد تضر بأهداف الشركة.

## 2. الخدمات التقييمية:

تتمحور الخدمات التقييمية حول فحص وتقييم مدى كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة. يستخدم المدقق الداخلي مجموعة متنوعة من السياسات والإجراءات المنهجية لتنفيذ هذه المهمة. يشمل ذلك قياس مدى التزام الإدارات المختلفة بالضوابط الموضوعية، وتقييم تصميم هذه الضوابط للتأكد من أنها ملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة، واختبار فعالية تشغيلها على أرض الواقع. في هذا السياق، قد يستعين المدقق الداخلي بأدوات وتقنيات مشابهة لتلك التي يستخدمها المدقق الخارجي، مثل فحص العينات، إجراء المقابلات، الملاحظة المباشرة، وتحليل البيانات. وفي كثير من الأحيان، يتم التنسيق والتعاون بين المدقق الداخلي والخارجي، مما يساهم في تيسير مهمة كل منهما وتجنب ازدواجية الجهود. هذا التعاون يمكن أن يؤدي إلى فهم أعمق للبيئة الرقابية للشركة، وتقديم تأكيد أكثر شمولية للإدارة ومجلس الإدارة حول مدى موثوقية الأنظمة القائمة.

## 3. الخدمات الإنشائية (أو الاستشارية/التطويرية):

تتجاوز مهام التدقيق الداخلي مجرد الرقابة والتقييم لتشمل دورًا بنّاءً يهدف إلى مساعدة إدارة الشركة في تطوير وتحسين أنظمتها القائمة. تتمثل الخدمات الإنشائية في قدرة التدقيق الداخلي على توفير بيانات ومعلومات قيمة

وتحليلات معمقة تساهم في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تحسين الأنظمة، سواء كانت هذه الأنظمة إدارية، مالية، تشغيلية، أو تقنية. بناءً على ملاحظاته وخبرته المكتسبة من عمليات التدقيق المختلفة، يمكن للمدقق الداخلي أن يقدم رؤى حول أفضل الممارسات، ويقترح حلولاً مبتكرة لزيادة الكفاءة، أو تبسيط الإجراءات المعقدة، أو تعزيز الضوابط في الأنظمة الجديدة قيد التطوير. هذا الدور الاستشاري لا يخل باستقلالية المدقق، بل يعزز من قيمته كشريك استراتيجي للإدارة، يساهم في بناء أسس قوية للمؤسسة تمكنها من مواجهة التحديات وتحقيق أهدافها بفعالية.

#### 4. الخدمات العلاجية:

تأتي الخدمات العلاجية كاستجابة للمشكلات ونقاط الضعف التي يتم اكتشافها خلال عمليات التدقيق. تتمثل هذه الخدمات في مجموعة الإجراءات والأساليب التي يتبعها أو يوصي بها المدقق الداخلي لمعالجة وتصحيح الأخطاء والانحرافات التي تم تحديدها. عندما يكتشف المدقق قصوراً في نظام معين أو خطأ في تطبيق سياسة ما، فإنه لا يكتفي بالإشارة إليه، بل يقدم توصيات محددة وعملية لإصلاح هذا الخلل. قد تتضمن تقارير التدقيق الداخلي خطط عمل مقترحة، أو إجراءات تصحيحية يجب على الإدارات المعنية اتخاذها. يتابع المدقق الداخلي تنفيذ هذه التوصيات للتأكد من أن أوجه القصور قد عولجت بشكل فعال وأن الإجراءات التصحيحية قد أدت إلى التحسين المطلوب في مختلف نظم الشركة. الهدف من الخدمات العلاجية ليس فقط تصحيح الأخطاء الفردية، بل أيضاً تعزيز الأنظمة لمنع تكرار مثل هذه المشكلات في المستقبل، وبالتالي المساهمة في التحسين المستمر لأداء المؤسسة. (لخضر، 2016-2017، صفحة 20)

## ثانياً: مقومات التدقيق الداخلي

يقوم نشاط التدقيق الداخلي على مجموعة من المقومات، أهمها ما يلي:

### 1- موضع قسم التدقيق الداخلي من الهيكل التنظيمي للشركة:

من المفضل أن تكون تبعية التدقيق الداخلي للإدارة العليا، وذلك لتجنب القيود التي تفرض على المدقق من الأجهزة التنفيذية ولا سيما المدير العام، حيث أنه أحياناً تخفي التقارير ولا ترسل للإدارة العليا خشية الإحراج أو كشف سلبيات يراد إخفاؤها، كما يمكن أن تتبع المدير المالي الذي بدوره يتبع المدير العام.

### 2- الاستقلالية:

بالرغم من اعتبار وظيف التدقيق الداخلي جزءاً من الوظائف الإشرافية في الشركة، تعمل تحت توجيه وإشراف إدارتها، إلا أنه يجب تحريرها من القيود لتؤدي عملها باستقلالية، حيث تبذل جهود من قبل المنظمات المهنية العالمية لإنشاء منظمات للمدققين الداخليين للمحافظ على حقوقهم واستقلالهم.

### 3- الكفاءة المهنية للعاملين بقسم التدقيق الداخلي:

أي أن يكون المدققون مؤهلين علمياً وعملياً، وحصلوا على الدورات التدريبية المستمرة لتنمي كفاءاتهم، ومن الأفضل أن يختار من بين المحاسبين القدامى من يتولى أعمال التدقيق الداخلي لأنه يكون قد اكتسب خبرة مهنية داخل الشركة.

### 4- التخطيط الجيد لأعمال التدقيق الداخلي:

لا يجب أن يكون عمل التدقيق الداخلي ارتجالياً أو عشوائياً بل مخططاً ومبرمجاً.

### 5- وجود معايير وإرشادات لعملية التدقيق الداخلي:

هناك ضرورة مهنية لوجود إرشادات للتدقيق الداخلي وبرامج للعمل ونظم الخبرة، وذلك لتطوير العمل إلى

الأحسن، ويتولى هذا الأمر منظمات التدقيق المهنية.

**6- شمولية التدقيق الداخلي:**

بحيث لا يقتصر دور التدقيق الداخلي على تدقيق بعض العمليات وترك البعض الآخر، أو ينتظر حتى تأتي شكوى ويطلب جمع حقائق حول موضوع تلك الشكوى، بل يجب أن تشمل كافة المعاملات والأحداث في الشركة.

**7- دعم الإدارة العليا لقسم التدقيق الداخلي:**

يجب دعم قسم التدقيق الداخلي بالإمكانيات المادية والبشرية والأخذ بالإرشادات والنصائح التي يقدمها وذلك لتطوير العمل إلى الأحسن.

**8- العلاقات الحسنة الطيبة مع العاملين بالشركة:**

لا يجب أن ينظر إلى المدقق الداخلي على أنه رجل شرطة أو مخبر، ولكن يجب أن يعامل على أنه موجه ومرشد يسعى لتصويب الأخطاء، وبهذا تتم عملية الحصول على الإيضاحات والإجابة على الاستفسارات ومناقشة الملاحظات وتصويب الأخطاء.

**9- التعاون الفعال الصادق مع المدقق الخارجي:**

باعتبار أن الأهداف والمقاصد واحدة وكلاهما يكمل الآخر، فإنو يجب أن يمد المدقق الداخلي المدقق الخارجي بمعلومات عن نظم الضبط الداخلي وخطط وبرامج التدقيق والمسائل التي تحتاج إلى مزيد من التدقيق والفحص.

**10- استخدام وسائل التدقيق المتقدمة:**

على المدقق الداخلي استخدام الوسائل والتقنيات الحديث مثل: نظم الحاسوب، ونظم المعلومات التكامل، ونظم الخبرة، ونظم دعم القرارات، ونظم الهيكلية أو إعادة الهندسة لتساعده على تحقيق الجودة في عملية التدقيق الداخلي. (لخضر، 2016-2017، الصفحات 18-19)

### ثالثا: تقنيات التدقيق الداخلي

يعتمد المدقق الداخلي على مجموعة من التقنيات عند القيام بمهمته، بحيث بفضلها يستطيع استكشاف الأخطاء والقصور والمخالفات المرتكبة وعلى أساسها يمكن أن يحلل ويقدم تشخيص للمشكل المراد معالجته وذلك بتوجيه توصيات إلى الإدارة العليا للمؤسسة.

وتهدف هذه التقنيات لجمع أدلة كافية وصحيحة من أجل تدعيم عمل المدقق الداخلي من حيث تقديم نصحه وتوصياته للإدارة العليا للمؤسسة، وتتحدد هذه التقنيات حسب الأوضاع والبيئات محل التدقيق، وللتذكير فإن هذه التقنيات لا تكفي وحدها بل لا بد من تنسيق جميع التقنيات والطرق والأدوات من أجل تحقيق هدف التدقيق

#### 1- المقابلات

وتعتبر هذه التقنية ضمن التقنيات غير الرسمية التي تنسم بوصف الإجراءات، وذلك بسرد شفهي دون الرجوع إلى وثائق ومستندات تتعلق بذلك. وهذه التقنية في التدقيق الداخلي لا تعتبر حوارا أو محادثة بل تركز على برنامج، خطط وأهداف تحدد مسبقا من طرف المدقق، وأيضا لا تعتبر محضر للاستجواب بل بالعكس يجب أن تنسم المقابلة بجو من التفهم والتعاون. والهدف منها هو أخذ رأي أولي ونوعي بشكل أساسي على مختلف الأنظمة المكونة للمؤسسة.

و تتلخص خطوات تقنية المقابلة فيما يلي:

#### ■ تحضير المقابلة

تتضمن هذه الخطوة تحديد سابق الموضوع المقابلة، حيث يتم تحضيرها مسبقا بناء على:

- المعرفة التي تحصل عليها المدقق حول المؤسسة (من خلال الوثائق والمقابلات السابقة) ؛
- خبرته السابقة وحده؛
- مساعدات الزملاء.

وكذلك يجب إعداد الأسئلة بشكل جيد بما يسمح بالحصول على أجوبة بنفس المستوى مع الأخذ بعين الاعتبار

تحديد موعد مع الجهة التي ستكون محل التدقيق.

وهناك مجموعة من القواعد التي يجب احترامها عند استعمال هذه التقنية وهي:

-احترام السلم التنظيمي، فلا يجب استجواب موظف دون أن يكون مسؤوله بعلم هذا الاستجواب إلا في

حالات خاصة؛

-التذكير بالمهمة وأهدافها، حتى نتجنب ارتباك الموظف الذي سيستجوب وبالتالي إعطائه لأجوبة خاطئة؛

-حصر أجوبة الموظف في العمل الذي يقوم به دون التدخل في عمل موظف آخر؛

-سماع المدقق للأجوبة أكثر مما يتكلم هو، فعلى المدقق توجيه الاستجواب نحو ما يريد سماعه.

#### ▪ طرح الأسئلة

يجب على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار عند طرح الأسئلة أنه:

-دوما متأكد من فهم المخاطب للأسئلة التي يتم طرحها وإذا لزم الأمر يجب إعادة صيغتها للفهم الصحيح لها؛

-ترك الحرية للمخاطب في التعبير وتقديم الجواب باحترام هدف ونطاق المهمة؛

-تسجيل كل الأجوبة والمعلومات المتحصل عليها.

#### ▪ نهاية المقابلة

على المدقق في هذه الخطوة أن يقوم بالمصادقة على النقاط الأساسية المسجلة وذلك دف اجتناب أخطاء يمكن

أن تنتج عن عدم الفهم أو النسيان وذلك عبر كافة، المستويات والشكل التالي يبين التنظيم الهيكلي للمؤسسة الذي

تتم به عملية المقابلة وذلك من الأعلى إلى الأسفل.

## 2- الفحص التحليلي

تعتبر الإجراءات التحليلية من التقنيات الفعالة، والتي تلعب دورا هاما وأساسيا في مهمة التدقيق الداخلي وذلك

من خلال مساعدة المدقق في التخطيط لمهمة التدقيق.

ونقصد بالفحص التحليلي مجموعة من الفحوصات التي تتضمن تحقیقات، تحريات ومقارنات لجميع المعلومات والتدفقات المرتبطة بالميدان محل التدقيق، وترتكز هذه التقنية على التقنية السابقة وهي المقابلة إضافة إلى خرائط التدفق للوثائق والمعلومات وذلك باستخدام أساليب وأدوات مختلفة تنطلق بالإجراءات والمقارنات البسيطة مثل الاستفسار والمناقشة، إلى إجراءات معقدة تستخدم الأساليب الإحصائية والرياضية.

وهذه التقنية تسمح للمدقق الداخلي من اكتشاف الانحرافات والفروقات الموجودة بين ما هو مسطر ومقدر وما هو متحصل عليه كنتائج هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه التقنية تساعد المدقق على تسليط الضوء على الأمور غير العادية وذلك بمقارنتها مع البيانات المسجلة، وبالتالي فإن الفحص التحليلي يهدف إلى التعمق في فحص الأمور التي تتطلب المزيد من الأدلة والإثبات، ويمكن أن تستخدم هذه التقنية كاختبار أساسي أثناء الفحص الميداني. وهكذا يتضح أن الفحص التحليلي لا يقدم إثبات بذاته، وإنما يسمح للمدقق من توجيه وتخطيط فحوصاته التفصيلية. كما يتضح من جهة أخرى أنه يمكن تصنيف إجراءات الفحص التحليلي إلى إجراءات بسيطة شائعة الاستعمال لدى غالبية المدققين مثل المقارنات التي تؤدي إلى الإثبات البسيط، وإلى إجراءات معقدة مستعملة في الأوساط المهنية مثل إعادة الاحتساب والفحص المستندي التي تؤدي إلى الإثبات المركب.

### 3- الملاحظة المادية:

تعتبر هذه التقنية طريقة مباشرة للحصول على أدلة إثبات ميدانية، عادة المدقق الداخلي لا يكتفي بالوثائق والمستندات التي يدرسها على مستوى إدارة التدقيق الداخلي وإنما يستدعي الأمر إلى خروجه ميدانيا للدراسة والملاحظة الميدانية ويكون هذا عن طريق زيارة الأقسام والورشات أو قد يكون زيارة لمصالح أو مديريات على مستوى المؤسسة، وتعد هذه الزيارات والفحوص الميدانية قاعدة أساسية في مرحلة التحقيق والتدقيق، وذلك بهدف التحقق والتأكد من السير الحسن والفعلي للإجراءات وكذلك احترام مبادئ الرقابة الداخلية.

ويجب على المدقق الداخلي أن يختار الفترة المناسبة للفحص الميداني حسب نوع وهدف التدقيق، وبالتالي فالملاحظة المادية هي التقنية التي تتضمن فحص مادي لوجود الأصول أو مراقبة الطريقة التي تنفذها الإجراءات،

فهي وسيلة الرقابة الأكثر مباشرة، والتي دف إلى ضمان الإحصاء الصحيح لكل العناصر المادية، وأن كل عنصر محصى موجود فعلا.

ويمكن للمدقق الداخلي ملاحظة وتقييم في المؤسسة ما يلي:

-ملاحظة الإجراءات؛

-ملاحظة وفحص الأصول؛

-ملاحظة و فحص الوثائق.

ويمكن الإشارة أيضا أن هذه الملاحظة المادية يمكن أن تأخذ شكل مباشر وتكون مباشرة من طرف المدقق وشكل غير مباشر، حيث يلجأ فيه المدقق إلى طرف آخر الذي يوفر له الملاحظات مثل ما هو متعلق بالإجراءات القضائية للمؤسسة. (حفيظة، 2014-2015، الصفحات 40-43)

## المحور الرابع: أدوات التدقيق الداخلي

يستخدم المدقق الداخلي في إطار مهمته عدة أدوات لتحقيق الأهداف التي يريد التوصل إليها، وتتصف هذه الأدوات بثلاث خصائص أساسية:

✓ لا تستخدم هذه الأدوات بشكل منهجي وإنما يختار المدقق الأداة المناسبة للوصول للهدف المراد تحقيقه

✓ لا يقتصر استخدام هذه الأدوات على التدقيق الداخلي بل يمتد استخدامها إلى أطراف عديدة كالمدققين

الخارجيين والمستشارين... الخ

✓ يمكن أن يستخدم المدقق أدواتين مختلفتين في إطار عملية التدقيق، الأداة الأولى من أجل الوصول للنتائج،

وتستخدم الأداة الثانية للتحقق من النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام الأداة الأولى.

ويمكن تصنيف هذه الأدوات إلى نوعين أساسيين:

أولاً: أدوات وصفية: ويمكن أن نميز من خلال هذا النوع الأدوات التالية:

### 1- المسح الإحصائي:

هو أداة تسمح باختيار عينات بطريقة عشوائية من مجتمع إحصائي، تعمم نتائجها على كل المجتمع، ومن خلال هذه التقنية يهدف المدقق إلى تحليل ظاهرة معينة (خطأ أو ضعف النظام) أو استنتاج مدى تأثيره على الوظيفة محل التدقيق، وانطلاقاً من النتائج فإن المدقق الداخلي يرفع ملاحظاته وتوصياته إلى الإدارة ومسؤولي المؤسسة لاتخاذ القرارات المناسبة

### 2- المقابلة (الحوار):

يهدف المدقق من خلاله إلى الحصول على مجموعة من المعلومات، ويستعمل بكثرة في التدقيق الداخلي، ولا يعتبر محادثة أو استجواب، وللحوار شروط هي:

✓ يجب احترام السلم الهرمي بحيث لا يجب على المدقق الداخلي إجراء حوار مع المستجوب، دون أن يكون المسؤول عنه على دراية.

✓ يجب إبلاغ المستجوب بأهداف المهمة والأهداف المنتظرة من وراء إجراء هذا الحوار.

✓ إعلامه عن نقاط الضعف والأخطاء والنقائص التي لاحظها المدقق الداخلي قبل محاورته.

✓ المدقق الداخلي لا يهتم بالأشخاص، بل بالأعمال التي يقوم بها.

✓ تلخيص مستوى الحوار وإبلاغه للشخص محل الحوار، والحصول على موافقته قبل الإلقاء به إلى مسؤولي المؤسسة.

✓ على المدقق أن يستمع أكثر مما يتكلم ويقوم بتوجيه الاستجواب في إطار موضوع المهمة لتحقيق

الهدف المسطر، ويجب إعتبار الطرف الآخر في مرتبة مساوية من حيث إدارة المقابلة.

## 3- أدوات الأعلام الآلي:

قد يلجأ المدقق إلى تدقيق وفحص المعلومات المعالجة آلياً لذلك لابد من توفر بعض الشروط من أجل

استعمال هذه الوسائل:

✓ أن تكون أدوات الإعلام الآلي فعالة، وتحتوي على كل المعلومات المراد فحصها، على أن لا يكون

هناك أي تأخر في نقل وتسجيل هذه المعلومات.

✓ يجب أن تكون للمدقق مؤهلات في الإعلام الآلي، والا يجب الاستعانة بمختصين في هذا المجال.

✓ يجب أن تكون تكلفة هذه الأدوات معقولة مقارنة مع النتائج المنتظرة منها.

## 4- الفحوصات، التحاليل والمقاربات المختلفة:

لا تعتبر أدوات في حد ذاتها، وإنما يلجأ إليها المدقق من أجل التأكد من صدق معلومات يكون قد تحصل

عليها في فترة سابقة، كفحص وجود الوثائق والبحث عن الأدلة، ولكن أغلبها حسابية يقوم بها المدقق للتأكد من

بعض المجاميع التي تحصل عليها، بينما يمكن تحليل البيانات باستخدام إمكانيات نظام المعلومات لمساعدة المدقق

في تسيير أعماله، فتنفيذها يتطلب معرفة جيدة للبيانات المتاحة في تطبيقات الحاسب الآلي (البيانات المالية

والتقنية) والموثوقية في إدخال المعلومات التقنية، فهذه التحليلات تكشف عن الاختلالات فقط ولكن لا تسمح

بمعرفة الأسباب، فمن الضروري للقيام بذلك الاستعانة بـ:

المقابلات، الملاحظات، وعمليات الفحص، وما إلى ذلك.

أما المقاربات فهي تسمح للمدقق الداخلي بالحصول على إثبات لمعلومة واحدة من مصدرين مختلفين.

**ثانياً: أدوات استفهامية**

نميز من خلال هذا النوع الأدوات التالية :

**1- الملاحظة المادية:**

من الممكن أن يعتمد المدقق في عملية التدقيق على الملاحظة المادية المباشرة للتحقق من تطابق ما هو

مدون على الوثائق مع ما هو موجود فعلاً في الواقع، ويتعلق الأمر بـ:

\***الملاحظة المادية للإجراءات** : تهدف ملاحظة الإجراءات إلى تحديد المراحل التي تمر بها عملية أو نشاط ما

للتحقق من تطابقه مع ما هو مدون في دليل الإجراءات واحترام الأفراد لها.

\***الملاحظة المادية للأصول** : تهدف إلى التحقق من وجود الأصول (عملية الجرد) ، ولا يكفي بالملاحظة

الكمية، بل يقوم بالملاحظة النوعية للأصول.

\***الملاحظة المادية للوثائق** : تهدف إلى التحقق من الوثائق المحاسبية والمستندات المختلفة التي تستخدمها

المؤسسة من حيث تصميمها، كيفية استخدامها، وانتقالها.

\***ملاحظة التصرفات (السلوك)**: ويتعلق الأمر بالتدقيق الاجتماعي أي ملاحظة مدى احترام الأفراد للتعليمات

وتصرفهم داخل أماكن العمل، وعند أداء مهامهم.

**2- السرد:**

هي من أهم الأدوات التي يستعملها المدقق الداخلي، حيث يقوم بسماع للشخص أو العامل محل التدقيق

وأخذ النقاط، ولا يتدخل إلا من أجل طلب استفسارات إيضاحية عن معلومات معينة، يلجأ المدقق إلى السرد لوصف

النظام، ونميز بين نوعين:

\***السرد الذي يقوم به الطرف الخاضع للتدقيق** : يكون في بداية مهمة التدقيق ويقوم المدقق بالاستماع إلى

السرد الذي يقوم الشخص الخاضع للتدقيق بهدف وصف الإطار العام للنظام، أو النشاط الخاضع للتدقيق،

وتطرح هذه الطريقة بعض النقائص المتعلقة بتحديد أهم المعلومات التي يحتاجها المدقق إلى جانب مدى صدق

الشخص الذي يقوم بالسرد.

\*سرد يقوم به المدقق : يقوم المدقق بسرد ملاحظاته المادية ونتائج الاختبارات التي توصل إليها في حالة صعوبة وصفها عن طريق مخططات تدفق المعلومات وعلى المدقق أن يستغل ما قدمه لجميع الأطراف.

### 3- شبكة تحليل المهام:

عبارة عن جدول يستخدم لتحليل الوظائف أو الإجراءات محل الدراسة إلى أعمال أولية بهدف تحديد نقائص

الفصل بين الوظائف داخل المؤسسة ومعالجته

### 4- الهيكل الوظيفي:

يقوم المدقق الداخلي بإعداد الهيكل الوظيفي انطلاقاً من المعلومات التي تحصل عليها من استخدامه لأحد

أدوات سابقة الذكر، التي قام بها في بداية المهمة ويعرض هذا المخطط مختلف الوظائف في المؤسسة إلى جانب

الأشخاص المسؤولين عن القيام بها، ويمكن أن نصادف:

- ✓ قيام شخص واحد بعدة وظائف.
- ✓ تقسيم وظيفة واحدة بين عدة أشخاص.
- ✓ عدم إسناد وظيفة ما إلى شخص محدد.
- ✓ وجود شخص ما دون وظيفة.

### 3- خرائط التدفق:

خرائط النظم عبارة عن وسيلة توصية تبين تدفق الإجراءات والمعلومات، نقاط الرقابة، تقييم الفصل بين

الوظائف المختلفة ومخرجات النظام المالي والإداري للمؤسسة، وفي هذه الحالة على المدقق القيام

بدراستها، فحصها واختبارها وذلك بتتبع مسار الإجراءات والمعلومات واكتشاف أي نقاط ضعف بها، أما إذا

كانت هذه الخرائط غير موجودة، فعلى المدقق الداخلي أن يقوم بتصميم خرائط النظم بعد الحصول على وصف

كامل لإجراءات العمليات والوظائف المختلفة.

## 4- قوائم الاستقصاء :

تشمل على استفسارات كتابية تحتوي على الأسس السليمة لما يجب أن تكون عليه جميع الاجراءات للعمليات والوظائف المختلفة، وتقدم هذه القائمة من الأسئلة إلى موظفي المؤسسة المختصين للإجابة عليها وارجاعها إلى المدقق الذي يقوم بدوره بالتأكد من الإجابات عن طريق الاختبار والعينة، وذلك للحكم على درجة متانة النظام المستعمل، ويتوقف نجاح هذه الطريقة على كيفية صياغة الأسئلة حيث يجب أن تصاغ بطريقة فنية، بحيث تدل الإجابات (نعم) على أنظمة دقيقة وفعالة والإجابة (لا) على أنظمة ضعيفة أو غير موجودة أصلا في تلك الناحية. (لمين، 2016، الصفحات 32-36)

## المحور الخامس: معايير التدقيق الداخلي

بعد أن استعرضنا المفاهيم الجوهرية للتدقيق الداخلي وأهميته المتزايدة في بيئة الأعمال الحديثة، ننتقل الآن عبر هذا المحور الثالث إلى تفصيل أعمق للآليات التي تمكنه من أداء دوره بفعالية. سيركز هذا الجزء على ثلاثة أبعاد متكاملة: أولاً، الخدمات المتنوعة التي يقدمها التدقيق الداخلي، والتي تتجاوز مجرد الرقابة لتشمل التأكيد والمشورة وإضافة القيمة الحقيقية للمؤسسة. ثانياً، سنتناول المقومات الأساسية التي يجب أن يركز عليها نشاط التدقيق الداخلي، من استقلالية وموضوعية وكفاءة مهنية، لضمان مصداقية نتائجه وقبول توصياته. وأخيراً، سنسلط الضوء على التقنيات الحديثة التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من ممارسات التدقيق الداخلي المعاصر، وكيف تساهم هذه الأدوات في تعزيز كفاءة ودقة عمليات التدقيق وتقديم رؤى أعمق للإدارة. فهم هذه العناصر مجتمعة يوفر صورة شاملة لكيفية عمل التدقيق الداخلي كمحرك للتحسين المستمر والحوكمة الرشيدة.

**أولاً: مفهوم معايير التدقيق الداخلي:**

**التعريف الأول:** عرفها معهد المدققين الداخليين على انها اعلان رسمي عن هيئة معايير التدقيق الداخلي، يحدد متطلبات أداء نطاق عريض من أنشطة التدقيق الداخلي، وتقويم أدائه. (صالح، 2016، صفحة 276)

**التعريف الثاني:** تعرف معايير التدقيق الداخلي بانها المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي، حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب ان يكون، وذلك وفقا لما تم التوصل اليه واعتماده من قبل معهد المدققين الداخليين. (المغني، 2018، صفحة 346)

**ثانياً: أهمية معايير التدقيق الداخلي**

زادت أهمية معايير التدقيق الداخلي بتطور أهمية الوظيفة مع مرور الوقت، فقد أصبحت وظيفة قائمة بذاتها وليست نشاط داخلي فقط، لها فروضها ومعاييرها وهيئة رسمية دولية تهتم بها وتعمل على تطويرها حتى تساعد الشركات في تحقيق الأهداف التي انشأت من أجلها. وتكمن أهمية معايير التدقيق الداخلي فيما يلي:

- تعتبر ضرورية بالنسبة للمدققين الداخليين، لأنها تخضع للمبادئ الأساسية التي ينتظر منهم ان يلتزموا بها عند ممارستهم لمهامهم، بحيث يحققون الهدف من وجودهم.

- المعايير ضرورية بالنسبة للإدارة، إذا ان وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون  
سيمكن الإدارة من الاعتماد على التأكيدات والتقارير التي يقدمها لها المدققون الداخليون عند  
أدائهم لوظائفهم في الشركة.
- وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون يعتبر ضروريا بالنسبة للمدقق الخارجي  
ليطمئن الى كفاءة عمل المدققين الداخليين.
- يتم الاسترشاد بالمعايير عند اعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد. (المغني، 2018، صفحة  
346)

### ثالثا: هيئات وضع معايير التدقيق

- ان وضع المعايير الخاصة بالتدقيق يكون من طرف هيئات مهنية تهتم بمهنتي المحاسبة والتدقيق،  
تنشأ هذه الهيئات نظرا للحاجة الماسة للمهام التي تقوم بها، وخاصة ما يتعلق بإصدار معايير  
التدقيق، فهذه المعايير تحدد المنهج والإطار الذي يتبعه المدقق اثناء القيام بعمله وتضمن له  
الاستقلالية والموضوعية حتى يستطيع الخروج بتقرير محايد حول مدى عدالة القوائم المالية.  
وتتمثل وظائف الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق في:
- وضع دستور بالأخلاقيات المهنية ينظم علاقة عضو المهنة بالعملاء والزلاء والمجتمع،  
وينظم تأديب الخارجين على قواعد السلوك المهني السلبي.
  - وضع معايير محددة لدخول المهنة من حيث المؤهلات العلمية والمهارات اللازمة، ووضع  
معايير للممارسة المهنية وإلزام الأعضاء باتباعها.

- المساعدة في تأهل الأعضاء للعمل بالكفاءة المهنية الواجبة من خلال وضع برامج لتعليم وتدريب الأعضاء وقياس أدائهم واستمرار عملية التعلم المهني بعد حصول العضو على حق ممارسة المهنة.

- تدعيم مجال الدراسة وذلك بإجراء الأبحاث والدراسات وعقد المؤتمرات والمحاضرات وإصدار الكتب والدوريات والمنشورات، حيث من خلال هذه الوسائل يمكن للهيئة المهنية نشر المعرفة بين أعضاء المهنة واعلامهم بأحدث التطورات الحاصلة في المجال المهني.

- العمل كمجموعات ضغط مباشرة في صياغة القوانين والسياسات التي تؤثر في المهنة، وتنظيم علاقاتها بمختلف الجهات والهيئات الحكومية والجمعيات المهنية في الداخل والخارج.

- تعزيز المكانة المهنية للأعضاء داخل المهنة والمجتمع ككل، وذلك بمنح التأييد القانوني والمعنوي لمساعدتهم في أداء دورهم المهني وحمايتهم من المجموعات الوظيفية الأخرى التي تحاول الاعتداء على نطاق اختصاصهم المهني.

## 1- الاتحاد الدولي للمحاسبين ومجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية.

الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC عبارة عن منظمة مهنية عضويتها مفتوحة لهيئات المحاسبة المهنية التي تحقق ما يضعه من متطلبات ضمن ما يسميه ببيان التزامات العضوية، تلك المتطلبات التي ترتبط أساسا باستيفاء الهيئات المهنية للمساهمة المالية المحددة لها، مع التزامات العضوية، تلك المتطلبات التي ترتبط أساسا باستيفاء الهيئات المهنية للمساهمة المالية المحددة لها، مع التزامها بما يصدره من قواعد ومعايير.

**2- لجنة ممارسة التدقيق الدولية:**

تعتبر اللجنة الدولية للممارسة التدقيق احدى اللجان الرئيسية والدائمة التابعة لاتحاد المحاسبين الدولي IFAC ولقد أعطيت هذه اللجنة مسؤولية وسلطة محددة لإصدار مسودات المعايير وبيانات التدقيق والخدمات التابعة وذلك بالنيابة عن مجلس اتحاد المحاسبين الدولي IFAC، على ان تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير والبيانات وتعزيزها.

**3- المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين:**

يعد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA المنظمة المهنية المحلية الرئيسية لمهنة المحاسبة القانونية والتدقيق في الولايات المتحدة، ويمثل منظمة لأعضاء المهنة وهم المحاسبين القانونيين CPAs، ويصدر معايير تدقيقية واخلاقية فضلا عن الخدمات الأخرى التي يقدمها من خلال لجانها، كما انه يطور ادلة (إرشادات للصناعات التخصصية) المتخصصة ويشترك مع مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الحكومية (GASB) في اعداد المبادئ المحاسبية. ويبلغ عدد أعضائه ما يزيد على 330000 عضوا علما بان هذا المعهد يمثل احدى المنظمات التابعة للقطاع الخاص.

**4- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ASCPA:**

تأسس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين كهيئة مهنية محاسبية غير ربحية بتاريخ 24 فيفري 1994 تحت اسم المجمع العربي للمحاسبين العرب، وجاءت فكرة تأسيس المجمع من قبل عدد من

قادة مهنة المحاسبة في الوطن العربي بهدف الارتقاء بعلم المحاسبة والتدقيق والمواضيع الأخرى ذات العلاقة على نطاق الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

اكتسب المجمع العربي للمحاسبين القانونيين مكانة كبرى في الأوساط المهنية على الصعيدين العربي والدولي، ومن منطلق رسالته بتطوير مهنتي المحاسبة والتدقيق في العالم العربي وفقا لأعلى المستويات المهنية الدولية فقد بدأ المجمع منذ نشأته بمراقبة القوانين والتشريعات المتعلقة بهاتين المهنتين باحثا عن دور المحاسبين العرب في المنتديات الدولية، ويعمل المجمع على دعم الوطن العربي بمحاسبين ذوي المؤهلات العلمية والعملية التي لا تقل بمستواها عن المؤهلات الدولية المعروفة بالإضافة الى المواكبة المستمرة للأحداث الاقتصادية وتطوير ونشر الأفكار والمفاهيم الجديدة والحديثة في عالم المال والاعمال من اجل اكتساب أعضائه ومنتسبيه القدرة والوسيلة على مجارة التطور والابداع في مهنتي المحاسبة والتدقيق.

رغم تعدد الهيئات المصدرة للمعايير واختلاف الجهات التابعة لها، الا انها تشترك في الكثير من الأهداف، خاصة هدف توحيد المعايير على المستوى الدولي لما له من أهمية بالغة في القدرة على جعل القوائم المالية مقروءة ومفهومة لجميع الأطراف، مما يعمل على زيادة الاستثمار وتخطي الحدود الدولية. (صبيحة، 2021-2022، الصفحات 119-122)

#### رابعا: اهم معايير التدقيق الداخلي:

تطور مفهوم التدقيق الداخلي بحيث كان آخر مفهوم هو الذي صدر عن معهد المدققين الداخليين في نهاية 2001 ونتيجة لتطور مفهوم التدقيق الداخلي فإن معايير التدقيق الداخلي أيضا تغيرت إلى ثلاثة معايير هي:

**1- معايير وصفية:** وتهتم بشخصية المدقق وصفات الادارة التي تنفذ عملية التدقيق الداخلي ومن أهم هذه

المعايير :مسؤوليات المدقق الداخلي، وكفاية والعناية المهنية، ورقابة الجودة، تطوير البرامج. وهي تتكون من ثلاثة أقسام رئيسية و

التي تنقسم بدورها إلى عدة أقسام فرعية (بنود) كما يلي:

المعيار رقم 1000: الغرض، الصلاحية والمسؤولية: يجب تعريف وتوضيح غرض وصلاحيه ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا وكتابة كل هذا في كتاب أو عقد متوافق مع المعايير وكذا يجب الموافقة على ما كتب من طرف مجلس الإدارة.

المعيار رقم 1100 : الاستقلالية و الموضوعية: يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلا و يجب على المدققين الداخليين أن يكونوا موضوعيين عند انجاز مهامهم، و تدرج تحت هذا المعيار، المعايير الفرعية التالية:

المعيار رقم 1110 : استقلالية المؤسسة

المعيار رقم 1120 : موضوعية المدقق الداخلي

المعيار رقم 1130 : الإضارر بالاستقلالية أو الموضوعية.

المعيار رقم 1200 : التأهيل و العناية المهنية: أي يجب انجاز عمليات التكليف بكفاءة و عناية مهنية، و تدرج تحت هذا المعيار، المعايير الفرعية التالية:

المعيار رقم 1210 : تأهيل المدقق الداخلي

المعيار رقم 1220 : العناية المهنية

المعيار رقم 1230 : التأهيل المهني المستمر

المعيار رقم 1300 : برنامج تأكيد و تحسين النوعية: جب على مدير التدقيق التنفيذي أن يطور و يحافظ

على برنامج تأكيد و تحسين النوعية الذي يغطي جميع نواحي نشاط التدقيق الداخلي، حيث يجب أن

يصمم كل جزء من البرنامج من اجل المساعدة على إضافة قيمة و تحسين عمليات المؤسسة ، و على توفير التأكيد القاضي بأن نشاط التدقيق الداخلي متوافق مع معايير و قواعد السلوك المهني، و تندرج

تحت هذا المعيار، المعايير الفرعية التالية:

المعيار رقم 1310 : برنامج تقييم النوعية

المعيار رقم 1311 : التقييمات الداخلية

المعيار رقم 1312 : التقييمات الخارجية

المعيار رقم 1320 : الإبلاغ عن برنامج النوعية

المعيار رقم 1330 : الاستخدام أنجز وفقا للمعايير

المعيار رقم 1340: الإفصاح عن عدم التوافق

**2- معايير الأداء:** وتصف نشاط التدقيق الداخلي وكيفية أداء عملية التدقيق بحيث يمكن قياس هذا الأداء ومن

أمثله هذه المعايير :إدارة نشاط التدقيق الداخلي وطبيعة العمل وتخطيط العملية التدقيقية، وتنفيذ المهمة،

توصيل النتائج، مراقبة الانجاز، وقبول الادارة للمخاطر. وتقسم إلى سبعة أقسام رئيسية والتي

بدورها تقسم إلى العديد من الأقسام الفرعية (بنود) كالتالي:

المعيار رقم 2000: إدارة نشاط التدقيق الداخلي: يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يدير بفاعلية نشاط

التدقيق الداخلي وذلك عن طريق إعداد خطط على أساس المخاطر من أجل تحديد أولويات نشاط

التدقيق الداخلي، ثم الإبلاغ عن هذه الخطط إلى الإدارة العليا والمجلس للتدقيق والموافقة، كما يجب

على المدير أن يضمن بأن م وارد التدقيق الداخلي مناسبة وكافية من أجل انجاز الخطة الموافق عنها،

كما يجب عليه التنسيق بين نشاطات التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي لتفادي ازدواجية الجهود

وضمان تغطية كاملة.

المعيار رقم 2100: طبيعة العمل: يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقيم ويساهم في تحسين

عمليات الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر .

المعيار رقم 2200: تخطيط المهمة (التكليف): يجب على المدققين الداخليين أن يطوروا ويوثقوا خطة

لكل مهمة تدقيق داخلي بما في ذلك النطاق والتوقيت والأهداف وعمليات تخصيص الموارد.

المعيار رقم 2300: انجاز المهمة: يجب على المدققين الداخليين تحديد وتحليل وتقييم وتوثيق

معلومات كافية من أجل انجاز أهداف المهمة.

المعيار رقم 2400: إبلاغ النتائج: يجب على المدققين الداخليين إيصال ونقل نتائج التدقيق.

المعيار رقم 2500: م الرقبة الانجاز: يجب على مدير التدقيق الداخلي إعداد نظام الم الرقبة والحفاظ عليه

للإرشاد عما إذا كانت النتائج مبلغة إلى الإدارة.

المعيار رقم 2600: قبول الإدارة للمخاطر: عندما يعتقد مدير التدقيق الداخلي أن الإدارة العليا قد قبلت

مستوى من المخاطر غير مقبول بالنسبة إليه، فيجب على المدير مناقشة المسألة مع الإدارة العليا، وإذا

لم يتم تسوية القرار بخصوص الخطر المتبقي، فيجب عليه وعلى الإدارة العليا تبليغ المسألة إلى

المجلس لتسويتها. (محمد، 2017-2018، الصفحات 23-24)

### 3- معايير تطبيقية:

أما المعايير التطبيقية فإنها تميز بين النوعين السابقين حسب طبيعة نشاط عملية التدقيق من حيث النشاط

التوكيدي أو النشاط الاستشاري، كما يلحق بهذه المعايير إرشادات أو دليل تفسير المعايير وشرح آلية تطبيق

المعايير لنشاط معين أو منطقة جغرافية معينة.

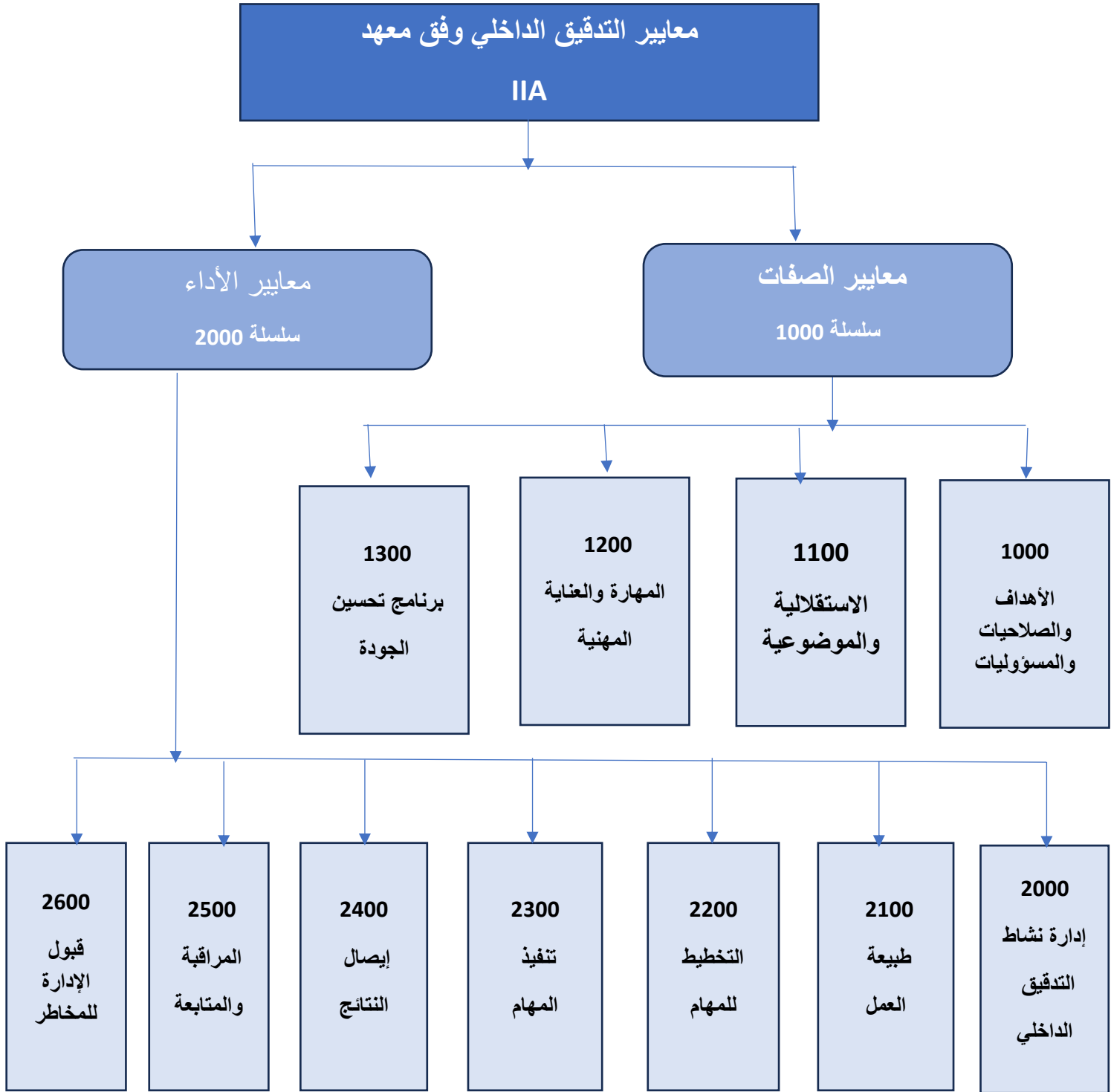
باعتبار أن مهنة التدقيق الداخلي هدفها الأساسي يتمثل في تقديم خدمات استشارية وتأكيدية موضوعية

حول إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية ومختلف عمليات التي قامت بها المؤسسة، بالإضافة إلى الخدمات

الاستشارية الموجهة لخدمة الزبون تتطلب توافر مجموعتين من المعايير هي:

✓ **معايير السمات:** متمثلة في سمات أو الخصائص الجهات التي تؤدي أنشطة التدقيق الداخلي.

✓ **معايير الأداء:** التي تصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس التي يتم من خلالها تقييم أداء تلك الأنشطة. (مويسي، علامتلامتانت، 2018، الصفحات 38-39)



المصدر: زاهر الرمحي، الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية، الطبعة الأولى، دار المأمون

للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 25.

**المحور السادس: عملية التدقيق والتخطيط:**

إن عملية التدقيق، بطبيعتها المنهجية والدقيقة، تمثل رحلة استقصائية تهدف إلى تقييم وفحص جوانب محددة ضمن المؤسسة. وفي مقدمة هذه الرحلة، تبرز مرحلة التخطيط كحجر الزاوية الذي لا غنى عنه لضمان نجاح وفعالية المهمة التدقيقية برمتها. فالتخطيط السليم ليس مجرد إجراء روتيني، بل هو عملية فكرية استراتيجية تحدد مسار التدقيق، وتوضح أهدافه ونطاقه، وتقدر الموارد اللازمة، وتساعد في تحديد المخاطر المحتملة بشكل استباقي. من خلال وضع خطة شاملة ومدروسة، يتمكن المدقق من توجيه جهوده بكفاءة، وتجنب الإغفالات، وتركيز الاهتمام على المجالات الأكثر أهمية. إن التخطيط المتقن هو الضمان لتحقيق أهداف التدقيق بكفاءة، وتقديم نتائج ذات مصداقية وقيمة مضافة للمؤسسة، محولاً التدقيق من مجرد فحص إلى أداة تطوير وتحسين مستمر.

**أولاً: خطوات تنفيذ التدقيق الداخلي**

إن معايير أداء التدقيق الداخلي توضح أن تنفيذ أعمال ومهام التدقيق الداخلي ينبغي أن تعتمد على مجموعة من الخطوات الهامة، والتي تتمثل في ثلاث خطوات رئيسية هي: (قواسمية، 2016-2017، الصفحات 80-85)

أولاً: التحضير لمهمة التدقيق الداخلي؛

ثانياً: تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي؛

ثالثاً: التقرير عن مهمة التدقيق الداخلي.

وفيما يلي شرح لهذه الخطوات:

**1- التحضير لمهمة التدقيق الداخلي:** يتطلب الأمر من المدقق الداخلي قبل البدء بالتنفيذ لأعمال التدقيق، أن يقوم أولاً بالتحضير الجيد لهذه المهمة، من أجل تحديد أولويات مهمة التدقيق بالتوافق مع أهداف المؤسسة، وتتمثل خطوة التحضير للمهمة في مرحلتين كما يلي:

### ✓ الأمر بالمهمة:

الأمر بالمهمة هو عبارة عن التفويض الذي تمنحه الإدارة العامة للمدققين الداخليين، والذي يعلم المسؤولين المعنيين بقيام المدققين الداخليين بمهمة التدقيق. ويخضع هذا الأمر بالمهمة إلى ثلاثة مبادئ:

- لا يقرر المدقق الداخلي بمفرده عن مهمته وإنما يقوم بالمهام التي تطلبها منه الإدارة العامة؛
- أن يصدر الأمر بالمهمة من سلطة مؤهلة ومختصة عادة الإدارة العامة أو لجنة التدقيق ونادراً من طرف مسؤول مديرية مهمة في المؤسسة إذا سمح موقعها في الهيكل التنظيمي بالنسبة لمصلحة التدقيق الداخلي؛
- يسمح الأمر بالمهمة بإعلام جميع المسؤولين الذين لهم علاقة بالمهمة وليس فقط المدققين الداخليين.

والأمر بالمهمة يتمثل في وثيقة مكتوبة في حدود صفحة تقريباً، أوقد يكون على شكل أمر شفهي، كما تجدر الإشارة إلى أن الطالب لخدمات التدقيق الداخلي يمكن أن يكون غير الإدارة العامة للمؤسسة، على سبيل المثال قد يطلب مدير إدارة معينة تدقيق إدارته لسبب ما، وفي هذه الحالة يستحسن أن يكون الأمر موقع من طرف الإدارة العامة ولو كتوقيع ثاني، ذلك لإعطاء صلاحيات أكثر للتدقيق الداخلي، واستقبال أحسن وتسهيلات عند القيام بعملهم؛

### ✓ الدراسة والتخطيط: حسب معيار الأداء رقم " 2010 " المتعلق بالتخطيط فإنه يجب على المدقق

الداخلي وضع خطة التدقيق المبنية على المخاطر لتحديد أولويات المهمة بما يتلاءم والأهداف المسطرة، ويتم تنفيذ هذه المرحلة من خلال الآتي:

➤ **الإطلاع والفهم:** في هذه الخطوة يجب على المدقق الداخلي أن يقوم بعملية الإطلاع وجمع المعلومات

الكافية واللازمة التي تمكنه من فهم الموضوع محل التدقيق بغرض تحقيق ما يلي:

- معرفة الأهداف المطلوب تحقيقها من هذه المهمة؛

- معرفة الرقابة الداخلية المطبقة في النشاط محل التدقيق وتحديد المشاكل الأساسية المتعلقة بها .

وهذا هو ما شددت عليه المذكرة التوضيحية لتطوير معايير التدقيق الداخلي الأمريكية، حيث أكدت على ضرورة

فهم المدير التنفيذي للتدقيق لطبيعة النشاط محل التدقيق، وتحديد احتياجات الطرف المستفيد منها، ليرتكز عليه

التخطيط للمهمة.

➤ **خطة التقارب:** وهي ثاني خطوة يقوم بها المدقق الداخلي بعد اطلاعه على المهمة المكلف بها وفهمها

وجمع المعلومات حولها، وهذه الخطة عبارة عن وثيقة تظهر في شكل جدول يقوم بتقسيم النشاط أو الوظيفة محل

التدقيق إلى مجموعة أعمال أولية، سهلة الملاحظة، حيث يقسم الجدول إلى عمودين يبرزان تقسيمات الأعمال أو

العمليات الأولية وأهداف تلك الأعمال أو العمليات؛

➤ **تحديد مواقع الخطر:** على المدقق الداخلي أن يقوم بتقييم مدى ملاءمة وفعالية إدارة مخاطر النشاط وأنظمة

الضبط مقارنة بإطار العمل أو النموذج المتعلق به، وفي نهاية هذه الخطوة وعلى ضوء تحديده لمواقع

الخطر، فإن المدقق يقوم بإكمال جدول خطة التقارب بإضافة:

- عمود ثالث يحدد الخطر المرتبط بكل عمل؛

- عمود رابع يتضمن تقييم ملخص للخطر حسب ثلاثة مستويات عالي ومتوسط وضعيف؛

- عمود خامس يبين وسائل الرقابة الداخلية التي يجب توفيرها لإبطال هذه المخاطر بالاعتماد على:

الإجراءات والمعايير والإشراف والأدوات الملائمة أو الأفراد المؤهلين؛

- عمود سادس يشير إلى وجود أو عدم وجود الإجراءات التي تعتبر ذات أهمية، أو أنها موجودة ولا تؤدي عملها،

والعكس غير موجودة ولكن توجد وسائل أخرى تتحكم في العمل.

- **التقرير التوجيهي أو مخطط المهمة "المعيار رقم 2240"** المتعلق ببرنامج عمل المهمة والذي ينص على أنه "يجب على المدققين الداخليين إعداد وتوثيق برامج عمل لتحقيق أهداف المهمة"، والمخطط هو عبارة عن عقد يبرم بين المدقق الداخلي والأطراف الخاضعة للتدقيق، حيث يقوم المدقق الداخلي بإعداده وعرضه على الطرف الآخر للمصادقة عليه من خلال اجتماع افتتاحي، وهو عقد عضوية أو انضمام لا يسمح للطرف الخاضع للتدقيق بفرض تغييرات وإنما باقتراح وجهة نظره فقط، وفي نهاية المطاف القرار الأخير يعود للمدقق الداخلي.

يحدد هذا التقرير أهداف مهمة التدقيق الداخلي ونطاقها، كما يعرف مواقع الخطر المحددة سابقاً ضمن خطة التقارب، والتي على ضوءها يتم تحديد نطاق المهمة والتركيز على المجالات التي أظهرت مخاطر واضحة وكبيرة، مما يسمح بتقدير أهمية المهمة ومحتواها، ويعرض التقرير التوجيهي أهداف المهمة ويحددها تحت ثلاثة عناوين كما يلي:

- **الأهداف العامة:** وتتمثل في الأهداف الدائمة للرقابة الداخلية والتي يجب أن يتحقق المدقق من احترامها وتطبيقها بشكل مناسب وفعال وتتمثل في حماية الأصول، موثوقية وسلامة المعلومات، الامتثال للقوانين واللوائح والقواعد، حسن استخدام الموارد وكفاءة العمليات؛
- **الأهداف الخاصة:** وتتعلق بتحديد مختلف إجراءات الرقابة والتي يتم اختبارها من طرف المدققين، وهي تساهم في تحقيق الأهداف العامة وتتعلق بمواقع الخطر المحددة مسبقاً؛
- **مجال العمل:** من أجل تحقيق الأهداف المختلفة للتدقيق يقوم المدققون الداخليون باقتراح مجال العمل وذلك عن طريق تدخلاتهم من جانبيين، الأول يتعلق بمجال العمل الوظيفي أي ما الخدمات وما الفروع الخاضعة للتدقيق في إطار هذه المهمة، والثاني يتعلق بمجال العمل الجغرافي أي ما مكان القيام بالمهمة (أي مصنع، أي منطقة...).

## 2- تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي:

بعد أن ينتهي المدقق الداخلي من دراسته وتخطيطه لمهمة التدقيق المكلف بها، تبدأ خطوات التنفيذ الميداني للمهمة، والتي من خلالها يقوم المدقق الداخلي بجمع المعلومات وأدلة الإثبات، بما يمكنه من تحقيق أهداف هذه المهمة (المعيار 2300 "تنفيذ المهمة": يجب أن يقوم المدققون الداخليون بتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية لتحقيق أهداف المهمة). وتتمثل هذه الخطوة في ثلاث مراحل هي:

➤ **اجتماع الافتتاح:** يتم عقد اجتماع الافتتاح في مقر النشاط الذي سيتم تدقيقه، بين الفريق المكلف بالمهمة ومسؤولو النشاط محل التدقيق، وفيه يتم بناء أولي للعلاقات بين الطرفين، وكذلك التهيئة الميدانية لعملية التدقيق والفحص التي ستتم؛

➤ **برنامج التدقيق (مخطط التنفيذ):** يقوم برنامج التدقيق بتقسيم أعمال التدقيق بين مختلف أعضاء فريق التدقيق وفقاً لمؤهلاتهم وخبائرتهم وحسب الزمن، لتنظيم تنقلات الأعضاء، برمجة الاستجابات واللقاءات، ويسمح للمدقق بمعرفة أدق التفاصيل عن مهمته، ويساعد على تتبع عمل المدققين، لضمان السير العادي للمهمة خلال الزمن وتحديد المراحل التي تم التوصل إليها من طرف المدقق، ويعتبر مرجع مهماً للمهام المستقبلية، كما لا يجب الخلط بين هذا المخطط مع خطة التقارب، فالثانية تخطط العمل حتى بداية مرحلة الدراسة والتخطيط فقط؛

➤ **العمل الميداني:** يتم تنفيذ هذه المرحلة مباشرة بعد إعداد برنامج التدقيق واعتماده من مدير

التدقيق، حيث يقوم فريق التدقيق بتطبيق هذا البرنامج على الواقع من خلال إجراء الاختبارات، المقارنات وغيرها من تقنيات التدقيق بغرض جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق، والكشف عن أي مشاكل أو مخالفات أو انحرافات قد تحدث.

ويجب على فريق التدقيق القيام بتوثيق مهمة التدقيق بأوراق عمل مؤيدة بمعلومات ومستندات ثبوتية داعمة لها. إن عملية التوثيق في عمل التدقيق مهما كان نوعه هو العنصر الأهم في تعزيز أعمال التدقيق وتبيان مدى صدقها وشفافيتها بالاستناد إلى الإثباتات ومستوى التأكيد.

كما أنها تعتبر أدلة للمدقق للدفاع عن نفسه في حالة اتهامه بالإهمال. ومن ضمن الأوراق الهامة لتوثيق عمل المدقق ورقة إبراز وتحليل المشاكل حيث يقوم المدقق بتعبئة هذه الورقة كلما، تكشف له مشكلة أو مخالفة أثناء تنفيذه للمهمة، وتتعلق كل ورقة بمشكلة واحدة، وتحتوي ورقة إبراز وتحليل المشاكل في العادة على نوع المشكلة، الأسباب، النتائج والتوصيات المقترحة.

**3- التقرير عن مهمة التدقيق الداخلي:** هذه الخطوة تعتبر الأخيرة في إنجاز مهمة التدقيق الداخلي،

وتتمثل في أربع مراحل هي:

✓ **التقرير الأولي للتدقيق:** يتم إعداد هذا التقرير من خلال أوراق إبراز وتحليل المشاكل، التي تم إعدادها أثناء

تنفيذ برنامج التدقيق، والتي تشمل على كافة المشاكل والانحرافات والمخالفات التي اكتشفت للمدققين أثناء

تنفيذهم للمهمة، وهذا التقرير يعتبر أساس إعداد التقرير النهائي؛

✓ **حق الرد من الأشخاص المدققة أعمالهم:** يتم عقد اجتماع بين فريق التدقيق الذي قام بتنفيذ المهمة

والأشخاص الذين خضعت أعمالهم للتدقيق، وفي هذا الاجتماع يقوم هذا الفريق بعرض الملاحظات والنتائج

التي توصلوا إليها مدعمة بالأدلة المؤيدة لها، إضافة إلى التوصيات المقترحة بشأنها، بعدها يتدخل

الأشخاص المدققة أعمالهم بالرد على تلك الملاحظات والنتائج والتوصيات، من خلال التبريرات

والتوضيحات والانتقادات التي يقدمونها إن كان لديهم، وقد يؤدي ذلك إلى نزاعات بين الطرفين،

وتظهر هذه النزاعات في حالتين:

-يقدم المدقق أدلة إثبات قوية ومنه ينتهي النزاع؛

-عدم القدرة على تقديم هذه الأدلة ومنه يتنازل المدقق على نقطة النزاع.

✓ **التقرير النهائي** («المعيار 2060: رفع تقارير إلى الإدارة العليا والمجلس»): بعد انتهاء التدخل، يتم إعداد

تقرير التدقيق في صورته النهائية، ويتم إرساله لأهم المسؤولين المعنيين والإدارة، لإعلامهم بنتائج مهمة التدقيق، والتوصيات المقترحة لمعالجة المشاكل والاختلالات التي اكتشفت خلال عملية التدقيق، ويجب أن يكون التقرير موضوعي وواضح وبناء، وأن يتم إعداده وتقديمه في الوقت المناسب أما من ناحية التقديم

الشكلي للتقرير، فيجب أن يتضمن العناصر التالية:

-صفحة العنوان تتضمن (العنوان الكامل للمهمة، التاريخ، أسماء فريق التدقيق ومحري التقرير) ؛

-الأمر بالمهمة ويوضع في بداية كل تقرير؛

-الفهرس؛

-مضمون التقرير؛

-الملاحق التي ترفق بالتقرير.

✓ **متابعة تنفيذ التوصيات** ("المعيار 2500 "متابعة سير العمل": يجب على الرئيس التنفيذي

للتدقيق أن يُعدّ ويضع ويقوم بتعيين نظام متابعة النتائج التي تم إبلاغها إلى الإدارة): بعد اقتراح المدقق

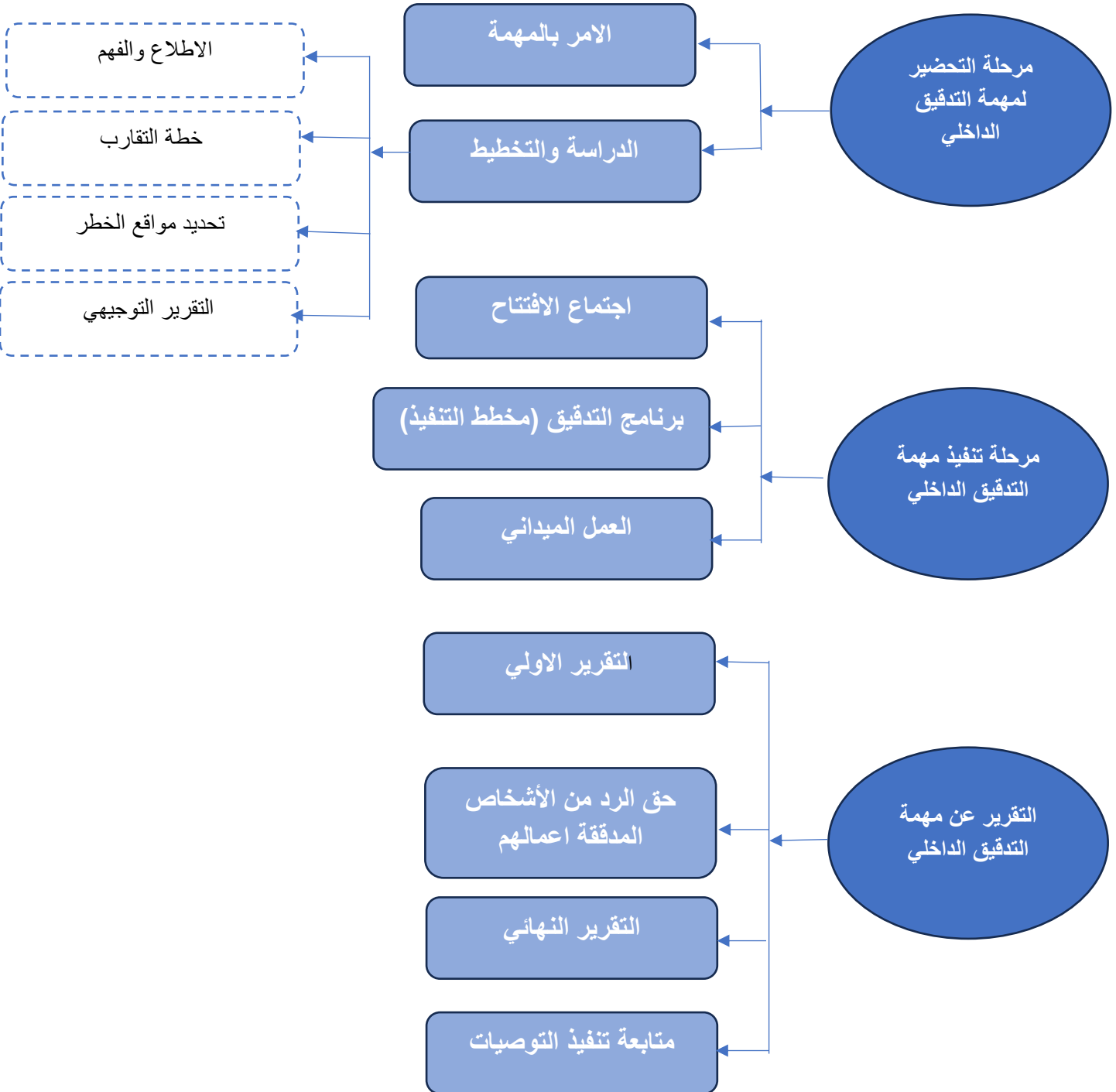
الداخلي مجموعة من التوصيات التصحيحية الواجب القيام بها بناءً على الملاحظات التي سجلها أثناء

القيام بمهمته، فإنه يقوم بمتابعة مدى الالتزام بتنفيذ تلك التوصيات، وتنتهي هذه المرحلة عند تنفيذ كل

التوصيات المقترحة والتي صادقت عليها الإدارة.

وبناء على ما سبق، يمكن تلخيص خطوات تنفيذ التدقيق الداخلي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): خطوات تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي



## ثانيا: العوامل المؤثرة على كفاءة التدقيق الداخلي

تعتبر العوامل المؤثرة في كفاءة التدقيق الداخلي من الجوانب الأساسية التي يجب الاهتمام بها عند التعرض لموضوع تحسين كفاءة مهنة التدقيق، ويمكن توضيح هذه العوامل كالآتي:

-**تطوير التأهيل العلمي والعملية للمدقق** : يمثل التأهيل مفهوم متغير وليس ثابت، إذ أن مجرد الحصول على

شهادة لا يعني نهاية المطاف، بل يجب الاعتماد على سياسة التعليم والتدريب المستمر، ويعد هذا العيار من المعايير الهامة في التدقيق، حيث تعد عملية التأهيل العلمي ضرورية لكي يستوعب الممارس هيكل المعرفة المهنية ويحصل على المهارات اللازمة لممارسة مهنته بشكل المطلوب.

-**معايير التدقيق** : إن من أهم المقومات الأساسية لأي مهنة متغيرة وجوب وجود معايير، يعمل في ضوئها في كافة مراحل العمل، فالمعايير هي القاعدة أو القانون العام الذي يعتمد عليه لإنجاز الأعمال، وهي الأنماط التي يجب أن يعتمد عليها المدقق في مهنته، وهي تعتبر كمقياس لجودة أداة مدقق الحسابات، ومما يجب الإشارة إليه أنه إذا رأى مدقق الحسابات أن متطلبات معيار ما غير عملية أو مستحيل القيام بها، فعليه إتباع تصرفات بديلة.

-**المسؤولية القانونية** : تحتل المسؤولية القانونية مركز مهم في اهتمامات مهنة التدقيق والمسؤولية القانونية هي التي تدخل في دائرة القانون الوضعي، وما يترتب عليها من جزاء قانوني أي أنها لا تتضمن تلك المسؤولية الأدبية والأخلاقية التي لا يترتب عليها جزاء في القوانين الوضعية، والقانون المدني يقسم المسؤولية القانونية إلى ما يلي :

✓المسؤولية المدنية ؛

✓المسؤولية الجنائية ؛

✓المسؤولية المهنية (التأديبية)

✓المسؤولية الجنائية : وهي المسؤولية الناجمة عن ارتكاب مدقق الحسابات جريمة من الجرائم المنصوص عليها قانونا إذا تعدى الضرر نطاق الفرد الطبيعي أو المعنوي إلى نطاق الإضرار بالمجتمع ؛

✓المسؤولية المهنية (التأديبية): وهي المسؤولية التي يتعرض لها مدقق الحسابات إذ ما قام بمخالفة الآداب و

التعليمات التي تصدرها الجهة التي تتم مزاوله مهنة التدقيق، هذا ويوجد في نقابة المحاسبين والمدققين

لجنة منبثقة عن مجلس النقابة تدعى لجنة الانضباط (تنظر بالأمر والمخالفات والتصرفات النافية لأخلاقيات المهنة وتصدر عقوبات انضباطية تتناسب مع طبيعة المخالفة؛

إن تحمل مدقق الحسابات لهذه المسؤوليات القانونية وإحساس جمهور المتعاملين مع هذا المدقق بتحملة هذه المسؤوليات ومعاقبته في حالة إخلاله وإهماله لواجباته سيزيد من أهمية الخدمات التي يؤديها، ويجب أن تكون المسؤوليات القانونية متوازنة مع الأهمية لنصل بالنهاية إلى الجودة المبتغاة من العمل. (خالد رجم، 2021)

### ثالثاً: المستفيدون من التدقيق الداخلي

#### 1- إدارة المؤسسة:

تعتمد إدارة المؤسسة على التدقيق بشكل كبير خاصة في عملية التخطيط المستقبلي لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقاً، وبالتالي فإن مصادقة المدقق على قوائمها سيمنحها درجة كبيرة من الثقة ويزيد من نسبة الاعتماد عليها، كما يعتبر مفتاح الحكم على مستوى أداء أعضاء مجلس الإدارة.

#### 2- الملاك والمساهمين:

إن ظهور شركات المساهمة ذات الامتداد الإقليمي وانفصال الإدارة عن الملاك عزز من أهمية التدقيق، فكان لا بد من طرف يضمن التسيير الأمثل لأموال المساهمين ومنع حدوث اختلاس وتلاعبات، كما أن تقرير مدقق الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد يضمن لهم أكبر عائد ممكن.

#### 3- الدائنون والموردون:

يعتمد هؤلاء على تقرير المدقق بصحة وسلامة القوائم المالية، ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام وكذا درجة السيولة لدى المؤسسة، ما يضمن لهم تحصيلهم لحقوقهم لدى المؤسسة.

**4- الزبائن:**

اهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة استمرارية الوحدة الاقتصادية، وخاصة عند ارتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل، وإذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي وأساسي للبضاعة أو المواد الأولية.

**5- العاملون:**

هم والمجموعات المماثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب عملهم، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروعات على دفع مكافآتهم ومنافع التقاعد وتوفير فرص العمل.

**6- البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى:**

بغرض توسيع نشاطاتها أو لمواجهة عسر مالي، تلجأ المؤسسات إلى القروض من المؤسسات المالية، غير أن هذه الأخيرة عليها معرفة درجة الخطر ومعرفتها لقدرة المؤسسات على السداد مستقبلاً، وتعود في ذلك إلى تقرير مدقق الحسابات الذي يؤكد صدق القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة.

**7- الهيئات الحكومية:**

تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض، منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، وهذه جميعاً تعتمد على بيانات واقعية وسليمة.

(احمد، 2017-2018، صفحة 10)

## المحور السابع: أدلة الإثبات واوراق العمل

### أولاً: مفهوم ادلة الإثبات

أدلة الإثبات هي جوهر عملية التدقيق وأساسها الذي لا غنى عنه. يمكن تعريفها بأنها كافة المعلومات التي يستخدمها المدقق للوصول إلى الاستنتاجات التي يبني عليها رأيه المهني حول مدى عدالة وموثوقية الموضوع محل التدقيق (عادةً القوائم المالية، ولكن يمكن أن تكون عمليات أو أنظمة رقابة داخلية).

أخرى، أدلة الإثبات هي كل ما يجمع المدقق ويعتمد عليه لدعم أو دحض التأكيدات التي تقدمها الإدارة في القوائم المالية أو أي موضوع آخر يخضع للتدقيق. هذه التأكيدات تتعلق بوجود الأصول والالتزامات، واكتمال تسجيل المعاملات، ودقة القيم، وتقييم الأصول والالتزامات، وحقوق الملكية والالتزامات، وطريقة العرض والإفصاح.

### ثانياً: خصائص ادلة الإثبات

لضمان فعالية عملية التدقيق وقدرة المدقق على تكوين رأي مهني سليم، يجب أن تتسم أدلة الإثبات التي يجمعها بمجموعة من الخصائص الأساسية. هذه الخصائص تحدد مدى جودة وفائدة الأدلة في دعم استنتاجات المدقق. الخاصيتان الرئيسيتان اللتان يجب أن تتوفر في أدلة الإثبات هما الكفاية والملاءمة (أو المناسبة).

#### 1. الكفاية:

تشير خاصية الكفاية في أدلة الإثبات إلى كمية الأدلة التي يتم جمعها من قبل المدقق. لا يوجد معيار ثابت يحدد الكمية المطلوبة بدقة، بل هي مسألة تخضع للحكم المهني للمدقق بناءً على ظروف المهمة. يجب أن تكون كمية الأدلة التي يتم جمعها كافية بدرجة معقولة لإقناع المدقق بأن تأكيدات الإدارة، سواء كانت صحيحة أو خاطئة، قد تم التحقق منها بشكل مناسب. العوامل التي تؤثر على الحكم بشأن كفاية الأدلة تتضمن تقييم المدقق لمستوى المخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة؛ فكلما ارتفعت المخاطر المقدر، زادت الحاجة إلى كمية أكبر من الأدلة. كذلك، تلعب الأهمية النسبية للبند محل الفحص دوراً، حيث تتطلب البنود الأكثر أهمية أدلة أكثر. وأيضاً، جودة

الأدلة نفسها يمكن أن تؤثر على الكمية المطلوبة؛ فالأدلة ذات الجودة العالية قد تقلل من الحاجة إلى كميات كبيرة من الأدلة الأخرى الأقل جودة.

## 2. الملاءمة أو المناسبة:

تتعلق خاصية الملاءمة بجودة أدلة الإثبات، أي مدى قدرتها على أن تكون ذات صلة وموثوقية في دعم استنتاجات المدقق. الأدلة الملائمة هي تلك التي يمكن الاعتماد عليها وتوفر معلومات وثيقة الصلة بالهدف من إجراء التدقيق. لكي تكون الأدلة ملائمة، يجب أن تحقق عنصرين فرعيين مترابطين هما الصلة والموثوقية:

أ. الصلة:

تعني الصلة أن الدليل يجب أن يكون مرتبطاً بشكل منطقي ومباشر بالتأكيد (Assertion) الذي يسعى المدقق إلى اختباره أو التحقق منه. فالدليل قد يكون موثقاً للغاية، ولكنه إذا لم يكن ذا صلة بالهدف المحدد للتدقيق، فإنه لا يعتبر ملائماً. على سبيل المثال، عند التحقق من تأكيد "وجود" المخزون، فإن الفحص المادي للمخزون يعتبر دليلاً ذا صلة عالية. أما فحص فواتير الشراء لنفس المخزون، فهو أكثر صلة بتأكيد "الحقوق والالتزامات" أو "الاكتمال" لتلك المشتريات، وقد يكون أقل صلة مباشرة بتأكيد الوجود الفعلي في تاريخ معين مقارنة بالجرد الفعلي. يجب على المدقق أن يفكر ملياً في الهدف من كل إجراء تدقيقي ليضمن أن الأدلة التي يجمعها تخدم هذا الهدف بشكل مباشر.

## ب. الموثوقية:

تشير الموثوقية إلى مدى إمكانية الاعتماد على الدليل كتمثيل صادق للواقع، أي درجة الثقة التي يمكن أن يضعها المدقق في الدليل. هناك عدة مبادئ عامة تساعد في تقييم موثوقية الأدلة:

- الأدلة التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية مستقلة عن المنشأة محل التدقيق (مثل المصادقات البنكية أو تأكيدات العملاء) تعتبر بشكل عام أكثر موثوقية من الأدلة التي يتم إنشاؤها داخلياً.

- الأدلة التي يتم الحصول عليها في ظل وجود نظام رقابة داخلية فعال وقوي تكون أكثر موثوقية من تلك التي يتم الحصول عليها في ظل نظام رقابة ضعيف.

- الأدلة التي يحصل عليها المدقق مباشرة من خلال ملاحظته الشخصية أو فحصه المادي أو إعادة حسابه (مثل الجرد الفعلي للمخزون أو إعادة أداء بعض العمليات الحسابية) تعتبر أكثر موثوقية من الأدلة التي يتم الحصول عليها بشكل غير مباشر أو من خلال الاستفسارات وحدها.

- الأدلة التي تكون في شكل مستندات ورقية أو إلكترونية تعتبر بشكل عام أكثر موثوقية من الأدلة الشفوية، حيث أن الأدلة الشفوية قد تكون عرضة لسوء الفهم أو التحريف.

- المستندات الأصلية تعتبر أكثر موثوقية من النسخ المصورة أو الفاكسات، حيث أن النسخ قد تكون عرضة للتعديل.

يتطلب من المدقق استخدام حكمه المهني لتحقيق التوازن المناسب بين كفاية الأدلة وملاءمتها، حيث لا يمكن لكمية كبيرة من الأدلة غير الملائمة أن تعوض عن نقص جودتها، كما أن الأدلة عالية الجودة ولكنها غير كافية لن تدعم رأي المدقق بشكل كامل.

### ثالثاً: أهمية أدلة التدقيق

إن أدلة الإثبات لا تمثل مجرد جزء من عملية التدقيق، بل هي الدعامة الأساسية التي تقوم عليها العملية برمتها. بدون جمع وتقييم أدلة كافية ومناسبة، يفقد التدقيق معناه وغايته، ويصبح مجرد إجراء شكلي لا قيمة له. تتجلى أهمية أدلة الإثبات في عدة جوانب حيوية:

#### 1. أساس تكوين وإصدار الرأي المهني للمدقق:

الهدف الأساسي من عملية تدقيق القوائم المالية، على سبيل المثال، هو تمكين المدقق من إبداء رأي فني

محايد حول ما إذا كانت هذه القوائم المالية تُظهر بعدالة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للمنشأة

ونائج أعمالها وتدفعاتها النقدية وفقاً لإطار تقارير مالية مطبق (مثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية). هذا الرأي ليس مجرد انطباع شخصي، بل هو استنتاج مهني مدروس ومبني بالكامل على الأدلة التي تم جمعها وتقييمها. كل كلمة في تقرير المدقق، وكل تأكيد يقدمه، يجب أن يكون مدعوماً بمجموعة من الأدلة المقنعة. فإذا لم يتمكن المدقق من الحصول على أدلة كافية ومناسبة، فإنه لا يستطيع تكوين رأي غير متحفظ (نظيف)، وقد يضطر إلى إصدار رأي متحفظ، أو رأي سلبي، أو حتى الامتناع عن إبداء الرأي، وكل ذلك يعتمد على طبيعة ومدى قصور الأدلة.

## 2. دعم وتبرير الاستنتاجات والنتائج التي يتوصل إليها المدقق:

خلال مراحل التدقيق المختلفة، يقوم المدقق بالعديد من الاختبارات والإجراءات التحليلية التي تؤدي به إلى استنتاجات معينة حول مختلف بنود القوائم المالية أو جوانب الرقابة الداخلية. أدلة الإثبات هي التي تدعم هذه الاستنتاجات وتبررها. على سبيل المثال، إذا توصل المدقق إلى استنتاج بأن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كافٍ، فيجب أن يكون هذا الاستنتاج مدعوماً بأدلة مثل تحليل أعمار الديون ومراسلات مع العملاء، وتقييم الوضع المالي للعملاء المتعثرين، والسياسات المتبعة في المنشأة. بدون هذه الأدلة، تصبح استنتاجات المدقق مجرد آراء غير مثبتة تفقر إلى المصداقية.

## 3. إثبات التزام المدقق بمعايير التدقيق والعناية المهنية الواجبة:

تُلزم معايير التدقيق المهنية (مثل معايير التدقيق الدولية ISA) المدققين بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية. جزء أساسي من هذا الالتزام هو جمع أدلة كافية ومناسبة. إن توثيق هذه الأدلة في أوراق عمل التدقيق يعتبر دليلاً ملموساً على أن المدقق قد بذل العناية المهنية الواجبة المطلوبة منه، وأنه اتبع إجراءات التدقيق المتعارف عليها، ولم يتخذ قراراته بشكل عشوائي أو غير مدروس. هذا التوثيق يحمي المدقق ويظهر مدى التزامه بالمتطلبات المهنية والأخلاقية.

## 4. وسيلة دفاع أساسية للمدقق في حالة المساءلة أو النزاعات القانونية:

قد يتعرض المدققون في بعض الأحيان للمساءلة من قبل العملاء، أو المستثمرين، أو الجهات التنظيمية، خاصة في حال اكتشاف أخطاء جوهرية أو حالات احتيال في القوائم المالية لم يتم اكتشافها خلال عملية التدقيق. في مثل هذه المواقف، تعتبر أوراق عمل التدقيق، بما تحتويه من أدلة إثبات مفصلة، هي خط الدفاع الأول والأهم للمدقق. إذا استطاع المدقق أن يثبت من خلال أوراق عمله أنه خطط ونفذ التدقيق وفقاً للمعايير المهنية، وجمع أدلة كافية ومناسبة، وبذل العناية المهنية الواجبة، فإن ذلك يعزز موقفه بشكل كبير ويحميه من المسؤولية أو يقلل منها.

#### 5. تسهيل مراجعة جودة عمل التدقيق (داخلياً وخارجياً):

تخضع مكاتب وشركات التدقيق لبرامج مراجعة جودة، سواء كانت مراجعات داخلية يقوم بها فريق آخر داخل الشركة، أو مراجعات خارجية تقوم بها جهات تنظيمية أو هيئات مهنية. هذه المراجعات تهدف إلى تقييم مدى التزام المدققين بمعايير المهنة وسياسات الجودة المتبعة. تعتمد هذه المراجعات بشكل أساسي على فحص أوراق عمل التدقيق وما تتضمنه من أدلة. الأدلة الموثقة بشكل جيد تسهل على المراجعين فهم الإجراءات التي قام بها المدقق، وتقييم كفاية وملاءمة الأدلة التي جمعها، والحكم على جودة عملية التدقيق بشكل عام.

#### 6. توفير أساس لتخطيط عمليات التدقيق المستقبلية:

توفر أدلة الإثبات التي تم جمعها في عملية تدقيق سابقة معلومات قيمة يمكن استخدامها في تخطيط عمليات التدقيق للسنوات اللاحقة لنفس العميل. فمن خلال مراجعة أدلة العام السابق، يمكن للمدقق فهم طبيعة أعمال العميل، والمخاطر الرئيسية التي يواجهها، وفعالية نظام الرقابة الداخلية، والمجالات التي تتطلب تركيزاً خاصاً. هذا يساعد في جعل عملية تخطيط التدقيق اللاحقة أكثر كفاءة وفعالية. باختصار، تمثل أدلة الإثبات شريان الحياة لعملية التدقيق. فهي ليست مجرد متطلب إجرائي، بل هي الضمانة الأساسية لمصداقية وفعالية التدقيق، وحماية للمدقق، وأداة للتحسين المستمر لجودة المهنة.

## رابعاً: أنواع ادلة الإثبات

إن البنية القاعدية للتدقيق تقوم على الإثبات وليست كما يتصورها البعض تبنى على الفحص، هذا الأمر

يحث على المدقق تنفيذ إجراءات التدقيق وأن يعمل في إطار العناية المهنية للحصول على الأدلة الكافية للتوصل

إلى نتائج واقعية يبني عليها تقريره المرفوع للجهات الوصية، ويبقى تقدير كفاءة الأدلة التي حصل عليها المدقق

مسألة تقديرية يحددها المدقق المحنك، ومن بين أبرز أدلة الإثبات الفحص المادي، التوثيق والمصادقة.

**1- الفحص المادي:** إن الفحص المادي يعتبر وسيلة مباشرة للتحقق من الوجود الفعلي للأصل وبصفة ملموسة

بواسطة العد، القياس والوزن، ويكون للأصول الثابتة والمتداولة كما يعتبر وسيلة موضوعية للتأكد من الكميات

والمواصفات وهو من أقوى البراهين الفعلية إلا أنه لا يعتبر دليلاً كافياً للتحقق من أن الأصول الموجودة لدى

المؤسسة هي مملوكة فعلاً لها فمثلاً يستطيع أمين الصندوق أن يزور شيكات لإخفاء عجز نقدي بالخبزينة و كذلك

من الضامن بأن الشيكات الموضوعة بالخبزينة سوف يتم تحصيلها عند إيداعها و في حالات أخرى قد يقع المدقق

أمام أمور فنية كالصفات البيولوجية أو الهندسية للأصول و التي تصعب من مهام المدقق. والفحص المادي عادة

ما يرتبط بالمخزون والنقدية ويمكن تطبيقه أيضاً للتحقق من الأوراق المالية (الأسهم السندات) وأوراق القبض، وعلى

المدقق عند تدقيق الشيكات أن ينتبه إلى أمر جد هام حيث قبل توقيعها فهي مستند، وبعد التوقيع على الشيكات

تصبح أصلاً و بعد الصرف (بعد أن يشطب) يصبح مستنداً ، و عند تدقيق قسم الصندوق في مؤسسة بها مجموعة

من الصناديق فعلى المدقق أن يقوم بتشجيع الصناديق المدققة إلى غاية انتهاء عملية التدقيق لكي لا يغطي عجز

صندوق من صندوق آخر، و على المدقق أن ينتبه الى أمر آخر فكما يحقق في العجز فإنه يحقق كذلك في

الفائض و يتحرى في مسببات العجز و الفائض و أن يطبق المعادلة التالية:

القيمة الفعلية - القيمة المحاسبية = صفر .

يمكن القول بأن الفحص المادي يساعد على تطبيق الشفافية من خلال التحري في الأصول المدقق فيها ويعمل على تجسيد المسائلة والإفصاح العادل في القوائم المالية.

## 2- التوثيق:

في الغالب يتأكد المدقق من صحة وصدق بعض الأمور من خلال الدفاتر والتسجيلات المبينة فيها والمستندات والأوراق الثبوتية التي هي في الأصل وثائق محاسبية مثل بطاقة مخصصات الإهلاكات، والمستندات هي أكبر الأدلة استخداما وحجية من الأدلة الأخرى وهذا راجع في العادة لكونها متوفرة بسهولة وبتكلفة محدودة، وعلى المدقق أن يضع في الحسبان هل هذا المستند من النوع الذي يسهل تزويره أم لا بواسطة موظف غير أمين، وعلى المدقق أن يتأكد من تطابق الشروط الشكلية والموضوعية في المستندات ولكل عملية محاسبية مثبتة بالدفاتر مستندها الخاص، وللمستندات ثلاثة أنواع و هي:

- المستندات التي ترسل للمدقق مباشرة.

- المستندات التي يرسلها الغير للمؤسسة للاحتفاظ بها.

- المستندات الداخلية للمؤسسة.

وعلى المدقق عند قبول أي مستند كدليل إثبات أن يحدد أولا ما إذا كان المستند داخليا أو خارجيا لأن المستندات الخارجية أكثر ثقة من المستندات الداخلية، وعند قيام المدقق بتقييم الرقابة الداخلية فهو مرتبط بأهمية الأدلة المستندية، فمثلا إذا كانت الرقابة الداخلية قوية على الموردين فإن المدقق يستطيع الاعتماد بدرجة أكبر على فواتير المشتريات.

## 3- المصادقات:

و هي اعترافات و شهادات من طرف ثالث يمثل المدينين والدائنين و يقر بصحة أو عدم صحة الرصيد، هذا و إن حصول المدقق على مصادقات مباشرة من طرف المتعاملين مع المؤسسة يعد من أقوى الأدلة في التدقيق و هذا

ما يؤكده المعيار الأمريكي SAS 31، والذي ينص على ما يلي: (يفترض بوجه عام أن الأدلة التي يتم الحصول عليها من مصادر مستقلة خارج كيان ما توفر تأكيدا أكبر للاعتمادية من أجل أغراض التدقيق المستقل من تلك التي يتم الحصول عليها من داخل الكيان)، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لمعيار التدقيق الدولي 505 والخاص بتحديد معايير و توفير إرشادات عن استخدام المدقق للمصادقات الخارجية كوسيلة للحصول على دليل إثبات التدقيق، وتستخدم المصادقات للتحقق من بعض الأرصدة الظاهرة بالمركز المالي للمؤسسة محل التدقيق مثل الموردين أو العملاء وإلى غيره من الحسابات الأخرى، وقد ذكر أحد المؤلفين عن المصادقات بالعبارة التالية: إن التحقق المرضي الوحيد لحسابات العملاء يكون عن طريق المصادقات المباشرة. إلا أن المصادقات غالبا ما تكون تكلفتها مرتفعة نسبيا، هذا الأمر يدفع المدقق الداخلي أو الخارجي أن يحدد أن يكون هل من الضروري استخدام المصادقات الخارجية سوف يمنحنا أدلة لا زمة و كافية ومخفضة للمخاطر إلى مستوى مقبول، و يتوقف اختيار المصادقات على الثقة بين المدقق والإدارة والطرف الثالث، على المدقق أن يعمل على الحصول على مصادقات مكتوبة لأن هذه الأخيرة أسهل للفحص و أكثر حجية من الإجابات الشفوية، و يستعمل المدقق هذا النوع من المصادقات كثيرا في حسابات العملاء لأن هذا الأخير ذو أهمية نسبية في القوائم المالية، و يوجد نوع آخر من المصادقات ينقل إلى المدققين من طرف محامي المؤسسة يصف فيه أي دعوى قضائية ضدها وهذا للتأكد من المؤونات التي وضعتها المؤسسة و قد أشار مجلس معايير التدقيق و الضمان الدولي IAASB لهذا ، الأمر و حدد مجموعة من الإجراءات التي يجب على المدقق اتخاذها و هي:

- معاينة محاضر الاجتماعات و المراسلات مع محامي المؤسسة.

- فحص حسابات المصروفات القضائية.

- في حالة التأكد من وجود دعاوى قضائية على المدقق الاتصال بمحامي المؤسسة للتحقق من تقديرات

الإدارة (المؤونات). (اوس، 2015-2016، الصفحات 128-132)

### خامسا: مفهوم أوراق عمل التدقيق

أوراق عمل التدقيق هي المستندات التي تسجل جميع أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها أثناء تدقيق البيانات المالية والتدقيق الإداري الداخلي وتدقيق نظم المعلومات والتحقيقات.

وفقا لمعيار SAS 41 أوراق العمل هي السجلات التي يحتفظ بها المدقق للإجراءات والاختبارات التي تم إجراؤها والمعلومات التي تم الحصول عليها والاستنتاجات ذات الصلة التي تم التوصل إليها في المهمة. يجب أن تتضمن أوراق العمل جميع المعلومات التي يراها المدقق ضرورية لإجراء التدقيق بشكل مناسب ودعم تقرير التدقيق. وعلى نحو متزايد، يتم الاحتفاظ بأوراق العمل في ملفات محوسبة.

### سادسا: أهمية اوراق العمل

- أوراق العمل تساعد في التخطيط وأداء التدقيق.
- أوراق العمل ضرورية لأغراض مراقبة جودة التدقيق.
- تؤكد أوراق العمل أن العمل المفوض من قبل شريك التدقيق قد تم إنجازه بشكل صحيح.
- توفر أوراق العمل دليلاً على إجراء عملية تدقيق فعالة.
- تعمل أوراق العمل على زيادة الاقتصاد والكفاءة والفعالية في عملية التدقيق.
- تحتوي أوراق العمل على حقائق مفصلة وحديثة بما فيه الكفاية والتي تبرر معقولة استنتاجات المدقق.
- تحتفظ أوراق العمل بسجل للمسائل ذات الأهمية المستمرة لعمليات التدقيق المستقبلية.
- يعد إعداد أوراق العمل وسيلة لتدريب موظفي التدقيق على كيفية تلخيص العمل الذي قاموا به.
- وتمكن أوراق العمل المدقق من لفت انتباه العميل إلى نقاط الضعف في العملية نظام الرقابة الداخلية وعدم كفاءة النظام المحاسبي. ولذلك، قد يكون في وضع يسمح له بتقديم المشورة لموكله حول كيفية تجنب مثل هذه المزالق.

- تمكن أوراق العمل من مدقق حسابات لإعداد التقرير الذي سيتم إصداره دون إضاعة الوقت.
- يمكنه أن يعرف أن مساعديه قد اتبعوا تعليماته.

### سابعاً: محتويات أوراق العمل

يجب أن تحتوي كل ورقة عمل للتدقيق على المعلومات التالية:

- اسم العميل.
  - الفترة التي تغطيها المراجعة.
  - الموضوع.
  - مرجع الملف.
  - الأحرف الأولى (توقيع) الموظف الذي قام بإعداد ورقة العمل وتاريخ إعدادها.
- في حالة أوراق التدقيق التي أعدها موظفو العميل، تاريخ استلام أوراق العمل، والأحرف الأولى من التدقيق فريق العضو الذي قام بأعمال التدقيق.
- الأحرف الأولى من اسم الموظف الذي قام بمراجعة أوراق العمل وتاريخ إجراء المراجعة.

### ثامناً: خصائص أوراق العمل الجيدة

يجب أن تلبى ورقة العمل الجيدة متطلبات معيار التدقيق الدولي 230 من خلال عرض الخصائص التالية:

- يجب أن تحتوي أوراق العمل على جميع المعلومات الأساسية لتكون ذات فائدة قصوى. يجب حذف الحقائق التي ليست مهمة.
- وينبغي أن يذكر واضحاً هدف التدقيق، عادة فيما يتعلق ب تأكيد التدقيق (على سبيل المثال، "لضمان اكتمال الدائنين التجاريين").

- وينبغي أن تذكر بالكامل نهاية السنة/الفترة (على سبيل المثال، 31 أكتوبر 2006) حتى لا يتم الخلط بين ورقة العمل وبين توثيق تنتمي إلى سنة/فترة مختلفة.
- ويجب أن يذكر المدى الكامل للاختبار (أي عدد العناصر التي تم اختبارها وكيف تم تحديد هذا العدد). وهذا سيمكن المُعد والمراجعين اللاحقين من تحديد مدى كفاية أدلة المراجعة التي توفرها ورقة العمل.
- وفي حالة وجود إشارة ضرورية إلى ورقة عمل أخرى، يجب تقديم المرجع الكامل لورقة العمل الأخرى تلك. إن العبارة التي تفيد بأنه يمكن العثور على تفاصيل الاختبار في "ورقة عمل أخرى" غير كافية.
- يجب أن تذكر ورقة العمل نتائج الاختبار بوضوح وموضوعية دون تحيز واستناداً إلى حقائق موثقة.
- يجب أن تكون الاستنتاجات التي تم التوصل إليها متسقة مع نتائج الاختبار ويجب أن تكون قادرة على الصمود أمام التدقيق المستقل.
- يجب الرجوع إلى ورقة العمل ليتم حفظها بشكل مناسب ويمكن العثور عليها بسهولة عند الحاجة إليها لاحقاً.
- ويجب أن يتم توقيعه من قبل الشخص الذي يقوم بإعداده بحيث يمكن توجيه الاستفسارات إلى الشخص المناسب
- ويجب أن تكون موقعة ومؤرخة من قبل أي شخص يقوم بمراجعتها لتلبية متطلبات مراقبة الجودة الخاصة بالمراجعة.
- يجب أن يكون الورق المستخدم في أوراق العمل ذو نوعية جيدة حتى لا يتلف نتيجة التعامل المتكرر معه.
- يجب أن يكون الورق المستخدم ذو حجم مناسب وموحد.
- ويجب ترك مساحة كافية بعد كل ملاحظة حتى يتمكن المدقق من اتخاذ أي قرار في تلك المساحة. (منهاز، بلا تاريخ)

## تاسعا: أنواع أوراق العمل

من بين أوراق العمل الأكثر شيوعا في الاستخدام لدى دوائر التدقيق الداخلي مايلي:

### 1- أوراق التخطيط:

هي الوثائق التي يتم إعدادها قبل بدء عملية التدقيق، وتُحدد الإطار العام للمراجعة. تشمل:

- خطة التدقيق: توضح الأهداف، النطاق، والموارد المطلوبة.
- تقييم المخاطر المبدئي: يُحدد المجالات عالية الخطورة التي تحتاج إلى تركيز.
- جدول زمني: يوزع المهام على الفريق ويحدد مواعيد التسليم.
- مذكرة الافتتاح: تُرسل للإدارة لتوضيح نطاق العمل.
- الهدف منها: ضمان أن التدقيق مُنظم وموجه نحو القضايا الأكثر أهمية.

### 2- أوراق الفهم والتحليل

تُستخدم لفهم بيئة العمل والرقابة الداخلية للمنظمة. تتضمن:

- استبيانات الرقابة الداخلية: أسئلة لتقييم فعالية الضوابط.
- خرائط التدفق: تصور العمليات مثل دورة المشتريات أو المبيعات.
- تحليل البيانات الأولي: مثل مقارنة المؤشرات المالية مع السنوات السابقة.
- ملاحظات المقابلات: مع الموظفين المسؤولين عن العمليات المدققة.
- الهدف منها: تكوين صورة واضحة عن النظام قبل البدء في الاختبارات التفصيلية.

### 3- أوراق الاختبارات:

هي الأدلة التي يُسجلها المدقق أثناء تنفيذ إجراءات التدقيق، وتشمل:

- اختبارات الالتزام: للتأكد من تطبيق السياسات (مثل: هل الفواتير موقعة من المسؤول المحدد؟).

- اختبارات الجوهر :للتحقق من دقة البيانات (مثل: مطابقة الفواتير مع أوامر الشراء).
  - قوائم العينات: تُبين العناصر المختارة للفحص (مثل: 20 فاتورة عشوائية من إجمالي 1000).
  - أوراق الحسابات :تلخيص للحسابات المالية (مثل: تفصيل المصروفات التشغيلية).
- الهدف منها:** توثيق الأدلة التي تدعم رأي المدقق.

#### 4- أوراق النتائج والاستثناءات:

تُسجل فيها المشكلات المكتشفة والتوصيات، مثل:

- قوائم الاستثناءات :تُظهر الأخطاء أو الانحرافات (مثل: فواتير غير مسجلة في النظام).
- ملاحظات التدقيق :توصيف دقيق للمخالفات مع الأدلة.
- توصيات التحسين :حلول مُقترحة (مثل: تفعيل مصادقة ثنائية لحماية النظام).
- مذكرة الإدارة: رد الإدارة على النتائج وخطة المعالجة.

**الهدف منها:** إيصال الثغرات للإدارة بشكل واضح وقابل للتنفيذ.

#### 5- أوراق المراجعة النهائية:

تُعد في المرحلة الختامية للتدقيق، وتشمل:

- ملخص النتائج: جدول يوضح كافة الملاحظات وتصنيفها حسب الخطورة.
- مسودة التقرير: نسخة أولية للتقرير قبل المراجعة النهائية.
- أوراق المراجعة الداخلية :ملاحظات مدقق الجودة على العمل.
- تقرير التدقيق النهائي :الوثيقة الرسمية المُقدمة للإدارة.

**الهدف منها:** ضمان دقة التقرير قبل إصداره.

#### 6- أوراق الدعم والمراجع:

هي الوثائق الداعمة المرفقة بأوراق العمل الرئيسية، مثل:

- نسخ المستندات: فواتير، عقود، أو سجلات الموظفين.
  - تحليلات متقدمة: تقارير من برامج مثل Tableau أو ACL.
  - رسائل رسمية: اتصالات مع أطراف خارجية (مثل: تأكيدات البنوك).
  - أرشيف التدقيق السابق: للاستفادة من النتائج التاريخية.
- الهدف منها:** توفير أدلة إضافية ومرجعية للمراجعات المستقبلية.

## المحور الثامن: تقرير التدقيق الداخلي

بعد اكتمال رحلة الفحص والتقييم التي يخوضها المدقق الداخلي في أروقة المؤسسة، يتوج هذا الجهد بإصدار **تقرير التدقيق الداخلي**، الذي يمثل الثمرة الملموسة والوسيلة الأساسية للتواصل مع الإدارة ومجلس الإدارة. هذا التقرير ليس مجرد سرد للملاحظات، بل هو وثيقة استراتيجية تحمل في طياتها الاستنتاجات الموضوعية، والتوصيات البناءة التي تهدف إلى تحسين العمليات، وتعزيز أنظمة الرقابة، ودعم تحقيق الأهداف. إنه بمثابة خريطة طريق للإصلاح والتطوير، ويعكس مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إضافة قيمة حقيقية للمؤسسة، مما يجعله أداة لا غنى عنها في مسيرة الحوكمة الرشيدة.

### أولاً: مفهوم تقرير التدقيق الداخلي

هو رأي كتابي للمدقق يوضح ما إذا كان قد وجد أن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية ويتم تقديمها بشكل صحيح وفقاً للمعايير المقبولة عموماً وهو عبارة عن وسيلة اتصال فنية ذات غرض خاص تقدم صورة حقيقية وعادلة لحالة المركز المالي للمنظمة. معتمد يعده مدقق حسابات. سيكون المدقق مسؤولاً عن جميع الأخطاء أو التحريف للحقائق.

التقرير عبارة عن بيان بالحقائق المجمع والمدرسة والتي تم إعدادها بحيث تعطي معلومات واضحة وموجزة للأشخاص الذين لا يمتلكون الحقائق الكاملة لموضوع التقرير. (منهاز، بلا تاريخ)

### ثانياً: العناصر الأساسية لتقرير التدقيق:

من المرغوب فيه وجود قدر من التوحيد في شكل ومحتوى تقرير المراجع لأنه يساعد على تعزيز فهم القارئ وتحديد الظروف غير العادية عند حدوثها.

#### 1- العنوان

العنوان يشير إلى طبيعة التقرير. يجب أن يكون العنوان "تقرير مدقق الحسابات" أو تقرير مدقق فرع.

**2- المرسل إليه**

ويجب أن يخاطب تقرير مدقق الحسابات الشخص المراد إحالته إليه. عموماً، مراجعة يتم تقديم التقرير إلى مجلس إدارة المنشأة أو المساهمين.

**3- افتتاحية أو فقرة تمهيدية**

يجب أن تحدد الفقرة التمهيدية ما يلي:

أنواع الخدمات المقدمة ("لقد قمنا بالتدقيق")،

البيانات المالية المدققة،

مواعيد البيانات،

مسؤولية الإدارة عن البيانات، و

مسؤولية المدقق عن إبداء الرأي.

**4- نطاق الفقرة**

تحدد فقرة النطاق العمل الذي يؤديه المدقق. ويجب أن تشير فقرة النطاق إلى أن المدقق قد قام بتخطيط وتنفيذ

المراجعة للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

على وجه التحديد، تصف فقرة النطاق عملية التدقيق بما في ذلك :

فحص الأدلة على أساس الاختبار،

تقييم مبادئ المحاسبة التقديرات المستخدمة والهامة التي قامت بها الإدارة،

تقييم العرض العام للقوائم المالية.

**5- فقرة الرأي**

يجب أن توضح فقرة الرأي في التقرير رأي المدقق فيما إذا كانت البيانات المالية تعطي وجهة نظر حقيقية وعادلة

بما يتوافق مع إطار إعداد التقارير المالية وتتوافق مع متطلبات الإفصاح القانوني.

**6- تاريخ التقرير**

ويجب أن يكون تاريخ التقرير هو التاريخ الذي يحصل فيه المدقق على ما يكفي من الأدلة المناسبة لدعم رأيه. ويجب ألا يكون ذلك قبل التاريخ الذي تعتمد فيه الإدارة البيانات المالية.

**7- مكان التقرير**

ويجب الإشارة إلى المدينة التي تم توقيع تقرير التدقيق فيها.

**8- توقيع مدقق الحسابات**

ويجب أن يكون التقرير موقعاً بالاسم الشخصي للمدقق أو باسم شركة التدقيق أو كليهما.

**ثالثاً: خصائص تقرير التدقيق الجيد**

واجب المدقق هو تقديم تقرير إلى المساهمين.

بالإضافة إلى هذا التقرير، يقوم المدقق بتقديم تقرير تدقيق طويل إلى الإدارة. ويحتوي على ملاحظات تفصيلية

لمدققي الحسابات حول مختلف الأمور المرتبطة بالمجالات المالية للشركة. ويشير إلى نقاط الضعف والهفوات

والأخطاء/الاحتيال التي لوحظت في النظام. ويقترح التدابير التصحيحية. يجب أن يتمتع التقرير الجيد بالخصائص

التالية على الأقل: وينبغي أن يستند إلى معلومات واقعية؛

- يجب أن تكون مقنعة؛

- يجب أن تكون قوية؛

- يجب أن تكون غير متحيزة؛

- وينبغي أن يشير إلى الأخطاء؛

- أن يكون نقداً بناءً وليس بنبرة التوبيخ.

- يجب أن يقدم اقتراحات بناءة وفي الوقت المناسب للإدارة؛

- ينبغي أن تكون مختصرة. فإذا طال، سقط موضوع التقرير حتى لو كان مكتوباً بشكل جيد. (منهاز، بلا تاريخ)

#### رابعاً: إعداد التقرير ومتابعة نتائج التدقيق

بعد الانتهاء من المراحل السابقة، تعتبر مرحلة إعداد التقرير عبارة عن حوصلة لعملية التدقيق الداخلي

من خلال تحديد وضعية كل قسم بصفة خاصة ووضعية المؤسسة المالية أو الاقتصادية بصفة عامة، كما يجب متابعة مدى تنفيذ التوصيات المدونة في التقرير من قبل المسؤولين.

**1- مشروع تقرير التدقيق الداخلي:** هو عبارة عن وثيقة تتضمن كل أوراق إبراز وتحليل المشاكل، بحيث تكون مرتبة ترتيباً منطقياً حسب أهميتها وتكون مرفقة بملخص حول موضوع المشكل وعرض (الملاحظات، الأسباب، النتائج والتوصيات)

**2- الاجتماع الختامي:** يهدف الاجتماع الختامي إلى تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف لنظام الرقابة الداخلية والإبلاغ عنها وتبرير نتائج التدقيق، كما يعتبر فرصة لتسوية الخلافات الموجودة بين المدققين. حول عملية التدقيق قبل صياغة التقرير النهائي 3

**3- كتابة التقرير النهائي:** يتم كتابة التقرير النهائي من طرف الشخص المسؤول عن التدقيق الداخلي، وبصفة عامة يحتوي التقرير على المعلومات التالية:

هوية المدققين

المؤسسة محل التدقيق

أهداف ومعايير التدقيق

مخطط التدقيق

مدة ونتائج عملية التدقيق

**4- متابعة نتائج التدقيق:** إن دور المدقق الداخلي لا ينتهي بمجرد إرسال التقرير النهائي للجهات المعنية

بالمهمة المكلف بها، وإنما عليه التأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من أجهزتها المسؤولة، وتعرف مرحلة المتابعة بأنها العملية التي يتأكد المدقق الداخلي من خلالها مدى تنفيذ الإجراءات المقترحة من قبل الإدارة المسؤولة عن المجال الذي تم تدقيقه، بحيث أكد المعيار الدولي للتدقيق الداخلي 2500 على وجوب تأكد المدققين الداخليين من أن الإدارة قد اتخذت فعلا الإجراءات اللازمة أو أنها قررت تحمل المخاطر الناجمة عن عدم اتخاذ أي إجراء.

### خامسا: الهيكل العام للتقرير

#### 1- واجهة التقرير: تضم واجهة التقرير العناصر التالية:

- عنوان المهمة وتاريخ إرسال التقرير، بالإضافة إلى تحديد تاريخ الإنتهاء من عمليات التدقيق
- تحديد أسماء المدققين الذين شاركوا في عملية التدقيق، بالإضافة إلى تحديد إسم رئيس مهمة

التدقيق؛

- تحديد أسماء الأشخاص الذين سيرسل إليهم التقرير .

#### 2- مقدمة التقرير: وتضم العناصر التالية:

- التذكير بأهداف ونطاق مهمة التدقيق
- وصف موجز لتنظيم المؤسسة والوظيفة المدققة .

#### 3- عرض التقرير: يضم العناصر التالية:

- يجب أن يكون مختصرا ولا يزيد عن صفحة أو صفحة ونصف كحد أقصى
- يجب أن يكون دقيق
- عرض تقييم جودة نظام الرقابة الداخلية

#### 4- نتائج عملية التدقيق: يجب أن تتميز بمايلي:

- يجب أن تكون نتائج تقارير التدقيق الداخلي دقيقة غير نسبية
- يجب أن يكون التقرير واضح ويتم فهمه بكل سهولة
- يجب أن تتميز بالإختصار (قيداون، 2019، الصفحات 63-64)

### المحور التاسع: علاقة التدقيق الداخلي بالتدقيق الخارجي

في منظومة الحوكمة المؤسسية، يظهر التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي كوجهين لعملة واحدة تهدف إلى تعزيز الثقة والشفافية، لكن لكل منهما دوره وجمهوره المحدد. فبينما يركز التدقيق الداخلي على خدمة الإدارة ومجلس الإدارة من خلال تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة، يأتي التدقيق الخارجي ليوفر تأكيداً مستقلاً لأصحاب المصلحة الخارجيين حول عدالة وموثوقية القوائم المالية. ورغم اختلاف نطاق عملهما والجهات التي يخدمانها، فإن العلاقة بينهما ليست تنافسية بقدر ما هي تكاملية. فالمدقق الخارجي قد يعتمد على عمل المدقق الداخلي، خاصةً عند تقييم بيئة الرقابة الداخلية، مما يعزز كفاءة عملية التدقيق ويمنع ازدواجية الجهود. فهم طبيعة هذه العلاقة، حدودها، وآفاق التعاون الممكنة، أمر بالغ الأهمية لتعظيم الفائدة المتحققة للمؤسسة وضمان تغطية شاملة للمخاطر، فهما معاً يشكلان دعامة قوية للمساءلة والنزاهة.

#### أولاً: مفهوم التدقيق الخارجي

##### التعريف الأول:

هو عملية منهجية يقوم بها شخص خارجي مستقل يقوم بفحص القوائم المالية والسجلات المحاسبية بهدف إعطاء رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم وسلامة القوائم والتقارير المالية وحسابات المؤسسة والتزامها بمعايير المحاسبة المقبولة عموماً أو معايير التقارير المالية الدولية.

##### التعريف الثاني:

هي مهنة مستقلة الهدف الرئيسي منها هو فحص البيانات المحاسبية للمؤسسة وغيرها من الأدلة مما يسمح للمدقق الخارجي من ابداء رأيه الفني المحايد عن مدى ملائمتها، وعليه يمكن تحديد مدى نجاح الإدارة في تمثيلها للملاك، أو مدى نهوض الإدارة بالوكالة الممنوحة لها بالنيابة ع ملاك المؤسسة، ويعتبر تقرير المدقق الخارجي بمثابة دليل على القيام بعملية التدقيق على أكمل وجه ولهذا ينبغي أن يحدد فيه بوضوح وصراحة نطاق الفحص الذي قام به وما يراه بالنسبة لصدق القوائم المالية، ويكون تقرير المدقق الخارجي إما في شكل مختصر أو في شكل مطول،

فيقتصر التقرير المختصر عادة على عبارة موجزة عن نطاق الفحص ورأي المدقق الخارجي المستقل اعتمادا على هذا الفحص وعن مدى دقة وصدق تمثيل القوائم المالية للواقع، ويحتوي التقرير المطول أيضا على نطاق الفحص ورأي المدقق الخارجي كما في حالة التقرير المختصر ولكنه يتضمن أيضا معلومات وبيانات إضافية متعلقة بالفحص والقوائم المالية التي يمكن أن تكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية. (نور، 1996، الصفحات 9-10)

### ثانياً: أهداف التدقيق الخارجي

تمثل أهداف التدقيق الخارجي فيما يلي:

يقوم المدقق الخارجي بالتحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر، والتأكد من مدى إمكانية الاعتماد عليها؛

- تقديم التقارير المختلفة وملاً الاستثمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المدقق الخارجي؛
- طمأننة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة لاستثماراتهم؛
- مساعدة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة؛
- مراقبة الخطط الموضوعية ومتابعة تنفيذها، ومدى تحقيق الأهداف، وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها؛

- تقييم نتائج أعمال المؤسسة بالنسبة إلى الأهداف المرسومة؛
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع إجراءات وضوابط تحول دون ذلك؛
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء وغش؛
- اعتماد الإدارة على عملية التدقيق الخارجي في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات في الحاضر أو في المستقبل؛

- تدقيق كافة الأحداث والوقائع المالية وغير المالية أي النظام المحاسبي بشقيه المالي والإداري؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي نشاط المؤسسة؛

- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة؛
- إبداء رأي فني محايد يستند إلى أدلة وقرائن قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية التي تعدها إدارة المؤسسة لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات ومدى دلالة تلك القوائم على نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة وحقيقة مركزها المالي في نهاية تلك الفترة؛
- بالإضافة إلى الأهداف السابقة السالفة الذكر هناك مجموعة أخرى يسعى المدقق الخارجي دائماً للتأكد من تحققها عند قيامه بعمله في المؤسسة تتمثل هذه الأهداف في:

#### - الوجود:

يسعى المدقق الخارجي إلى تحقيق هذا الهدف من خلال التأكد من الوجود المادي الملموس للعناصر الثابتة ( الملموسة ) ، أما بالنسبة للعناصر الأخرى (غير الملموسة) مثل الالتزامات فيتحقق هذا الهدف من خلال التأكد من التسجيل الفعلي والصحيح في دفاتر وسجلات المؤسسة، وهذا بغرض التحقق من أنها ليست وهمية.

#### - الملكية:

يجب على المدقق الخارجي أن يتحقق من ملكية العديد من الأصول، وعلى الرغم من أن الحيابة قد تكون دليلاً مقبولاً على ملكية بعض الأصول، إلا أن المدقق يجب أن يعتمد على بعض الإجراءات الأخرى التي تؤكد له أن الأصول المسجلة بالدفاتر تملكها المؤسسة فعلاً، ولعل الإجراء المتبع غالباً للتأكد من هذه الملكية إنما يكون بفحص المستندات الدالة على هذه الملكية. فعلى سبيل المثال تمثل عقود الإيجار وسيلة مناسبة للتحقق من الملكية في حالة الأصول المشتركة عن طريق عقود الإيجار التمويلية.

أما فيما يتعلق بالالتزامات فإنه يجب على المدقق أن يتحقق من صدق هذه الالتزامات المسجلة بالدفاتر، فعلى سبيل المثال يتحقق المدقق من أن حسابات الدائنين بالدفاتر تمثل مطالبات لدائنين حقيقيين، وهذا يتحقق من خلال ما يُعرف بالمصادقات.

- استقلال الفترة المالية: يتمثل هذا الهدف في التحقق من أن الإيرادات والتكاليف قد تم تخصيصها بشكل ملائم بين الفترات المحاسبية، وهذا يتطلب من المدقق الخارجي التحقق من أن كل العمليات المالية التي حدثت قبل اية الفترة المحاسبية قد سجلت كجزء من نشاط هذه الفترة، وبالمثل يجب أن يتحقق المدقق من أن كل العمليات المالية التي تخص الفترة التالية لم تدرج ضمن الفترة الحالية موضع التدقيق.
- التقييم: يجب على المدقق الخارجي أن يتأكد من صحة التقييم سواء بالنسبة للأصول أو بالنسبة للخصوم، وأن هذا التقييم كان حسب ما تنص عليه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وذلك من خلال فحص أدلة الإثبات المستندية كالعقود وفواتير البيع والشراء.... الخ.
- الشمولية: يتحقق المدقق الخارجي من هذا الهدف من خلال التأكد من أن كل العمليات المالية المسجلة بالدفاتر خلال الفترة، تعكس بشكل صحيح وفعال التغيرات في موارد والتزامات المؤسسة خلال هذه الفترة، وكذلك من خلال التأكد من وجود تأييد مستندي ملائم للعمليات المالية التي نتج عنها أرصدة الحسابات.
- الإفصاح: يجب أن يتأكد المدقق من أن عناصر ومكونات القوائم المالية قد تم تبويبها وترتيبها والإفصاح عنها [] حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. (موسي، دراسة تأثير تكامل التدقيق الداخلي والخارجي على قيمة المؤسسة الاقتصادية في ولاية غرداية، 2017-2018)

## ثالثاً: الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي

البيان	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
الهدف	تقويم الانشطة المتعارف عليها.	عملية يبدي فيها الممارس استنتاجا مصمما لرفع درجة ثقة المستخدمين المقصودين.
العلاقة بالمؤسسة	موظف من داخل المؤسسة (تابع)	شخص طبيعي أو معنوي مهني من خارج المؤسسة (مستقل)
نطاق وحدود التدقيق	تحدد الادارة نطاق عمل المدقق، كما أن طبيعة عمل المدقق الداخلي يسمح له بتوسيع عمليات الفحص والاختبارات لما لديه من وقت وإمكانات تساعده على تدقيق جميع عمليات المؤسسة.	يتحدد نطاق وحدود العمل وفقا للعقد الموقع بين المؤسسة والمدقق الخارجي، والعرف السائد، ومعايير التدقيق، وما تنص عليه القوانين المنظمة لمهنة التدقيق وغالبا ما يكون التدقيق الخارجي تفصيلي أو اختباري وفقا لطبيعة وحجم عمليات المؤسسة محل التدقيق.
التوقيت المناسب للأداء	- يتم الفحص بصورة مستمرة طوال السنة المالية. - اختيارية وفقا لحجم المؤسسة.	- يتم الفحص مرة واحدة (نهائية) أو خلال فترة دورية أو غير دورية طوال السنة المالية (مستمرة). - قد يكون كامل أو جزئي.

- إلزامي وفقا للقانون السائد.		
المستخدمين المقصودين.	إدارة المؤسسة.	المستفيدين

المصدر: احمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص 48.

#### رابعاً: التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

على الرغم من الاختلافات المذكورة سابقاً، إلا أنه هنالك مصلحة مشتركة ومتكاملة بين التدقيق الداخلي والخارجية، يساهم هذا التكامل في تحسين مستويات أداء المدقق الداخلي أو الخارجي على السواء، كما يعد هذا التكامل في بالغ الأهمية من عدّة زوايا هي:

#### 1- من زاوية المدقق الخارجي:

يمكن حصر أهمية التكامل من زاوية المدقق الخارجي في النقاط التالية:

-ثقة واطمئنان المدقق الخارجي على نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة، ذلك لأن التدقيق الداخلي يسعى على مراقبته وتقييمه، أيضاً اطمئنانه على دقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر لأنها قد سبق فحصها من قبل المدققين الداخليين.

-تسمح التدقيق الداخلي بشكل كبير في تقليل كلفة التدقيق الخارجي وكذا توفير الوقت اللازم للمدقق الخارجي من اجل توجيه عملية المدقق في المناطق والأجزاء التي لم يشملها برنامج المدقق الداخلية.

#### 2- من زاوية المدقق الداخلي:

تتجلى أهمية التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من زاوية المدقق الداخلي في كون أن التدقيق الداخلي يعد أحد الآليات الموجهة لعملية التدقيق الخارجي، والتي تتيح للمدقق الخارجي اكتشاف بعض الأخطاء التي لم يستطع المدقق الداخلي اكتشافها مما يتيح في النهاية البحث عن السباب المانعة من اكتشافها والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- عدم كفاية معايير التدقيق الداخلي.

- عدم تأهيل المدقق الداخلي.

- عدم الاستناد إلى خطوات عملية واضحة للمدققة.

- ضعف نظام الرقابة الداخلية.

يمكن للتدقيق الداخلي مواجهة هذه الأسباب عن طريق:

- تعديل المعايير أو إنشاء معايير أخرى جديدة.

- توضيح طرق العمل.

- تكييف نظام الرقابة الداخلية بما يسمح بالقضاء على مواطن الضعف.

- تدريب وتأهيل المدقق الداخلي.

### 3- من زاوية المؤسسة (الإدارة):

تتمثل أهمية التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من زاوية الإدارة فيما يلي:

- توفير معلومات تفصيلية حقيقية للإدارة تساعد في اتخاذ القرارات الفعالة في المكان والزمان المناسب.

- تأكيد سلامة الأنظمة المعلوماتية المفحوصة وكذا متانة نظام الرقابة الداخلية.

- تكوين بنك للمعلومات عن طريق أوراق عمل المدقق، تقارير وملف المدقق.

- تخفيض تكاليف المدقق عن طريق التكامل بين النوعين واستبعاد ازدواجية العمل.

### 4- من زاوية الاطراف الخارجية:

تتمثل أهمية التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من زاوية نظر الأطراف الخارجية في:

- اطمئنان هؤلاء الأطراف عن الراي المعبر عنه من قبل المدقق.

- اطمئنان أصحاب المؤسسة على أموالهم.

-الضخ الآني بالمعلومات المفحوصة والتي تعبر عن الوضع الفعلي بما يسمح للأطراف على ضوءها باتخاذ القرارات المختلفة التي قد تكون تمويلية كالبنك، وقد تكون جبائية كمصلحة الضرائب،... بمعنى كل حسب موقعه في البيئة الخارجية للمؤسسة من هنا يمكننا القول بأنه من الصعب التفريق بين التدقيق الداخلي والخارجية فكل منها مزايا وعيوب ولكن يمكن الاستفادة من التكامل بينهما والذي يعود بالنفع في التقليل من الشك في عدم صواب القرارات المتخذة. (محمد، 2017-2018، الصفحات 20-21)

## المحور العاشر: علاقة التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية

إن العلاقة بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية هي علاقة وثيقة وجوهرية، بل يمكن اعتبارهما وجهين

لعملة واحدة تهدف إلى تحقيق الحوكمة الرشيدة داخل المؤسسة. فالرقابة الداخلية تمثل مجموعة السياسات

والإجراءات والآليات التي تضعها الإدارة لضمان تحقيق أهداف المؤسسة، وحماية أصولها، وموثوقية تقاريرها

المالية، والالتزام بالقوانين. وهنا يبرز دور التدقيق الداخلي كأداة تقييم مستقلة وموضوعية؛ فهو لا يصمم أو ينفذ

أنظمة الرقابة، بل يقوم بفحص وتقييم مدى كفاية وفعالية هذه الأنظمة التي وضعتها الإدارة.

يعمل المدقق الداخلي كعين فاحصة، يقدم للإدارة ومجلس الإدارة تأكيداً حول ما إذا كانت الضوابط

الداخلية تعمل كما هو مخطط لها، ويحدد نقاط الضعف ويقدم توصيات لتعزيزها. بالتالي، فإن قوة وفعالية التدقيق

الداخلي تعتمد بشكل كبير على فهمه لنظام الرقابة الداخلية، بينما تعتمد جودة الرقابة الداخلية على التقييم المستمر

والتحسينات التي يقترحها التدقيق الداخلي.

### أولاً: مفهوم الرقابة الداخلية

تعددت وتتنوع التعاريف التي تهتم بموضوع الرقابة الداخلية نذكر منها:

**التعريف الأول:** تعتبر الرقابة الداخلية مجموعة النظم والإجراءات والطرق التي تتخذها الإدارة لحماية أصول

المؤسسة ولضمان دقة وسلامة البيانات المالية وزيادة درجة الاعتماد عليها، وزيادة الكفاءة التشغيلية وضمان

الالتزام بسياسات الإدارة الموضوعية. (المطارنة، 2006، صفحة 206)

**التعريف الثاني:** الرقابة الداخلية هي الخطة التنظيمية التي يتبعها البنك لحماية أصوله وموجوداته، والتأكد من

الصحة الحسابية لما هو مثبت بالدفاتر والسجلات، ورفع الكفاية الانتاجية للعاملين وتشجيعهم على الالتزام

بالسياسات الادارية المرسومة. (عبدالله، 1999، صفحة 35)

## ثانياً: تطور مفهوم الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية على العمليات والأنشطة من المقومات الأساسية التي ينبغي توافرها لأي تنظيم إداري سليم، وذلك لضمان حسن وسير العمل والحد بقدر الإمكان من احتمالية حدوث مخالفات، وبما أن أهداف المؤسسة وتنظيمها الداخلي والبيئة التي تعمل فيها في تغير وتطور مستمر، فإن المخاطر التي تتعرض لها والتي قد تؤثر على تحقيق أهدافها تتغير بصفة مستمرة، ولذلك فالنظام السليم والفعال للرقابة لا يتحقق إلا بوجود أداة التدقيق الداخلي والتي تقوم على التقييم المستمر والمنظم لطبيعة المخاطر.

التي تواجه المؤسسة والعمل على تخفيضها إلى مستوى مقبول. (السواح، 2006، الصفحات 17-20)

### ثالثاً: أهداف الرقابة الداخلية

للرقابة الداخلية عدة أهداف نذكر منها:

- أ- التحكم في المؤسسة: يعتبر التحكم في أهداف المؤسسة التي تسعى لتحقيقها من أهم أهداف مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين، ويحدث هذا عن طريق التنفيذ الصارم والدقيق لمختلف التعليمات وعليه فإن تصميم وتطبيق نظام رقابي هو من مسؤولية الإدارة والمسيرين.
- ب- حماية أصول المؤسسة: تعتبر حماية أصول المؤسسة من أهم الأهداف التي يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيقها وذلك من خلال فرض حماية مادية ومحاسبية لجميع عناصر الأصول من الاستغلال غير المشروع وسوء الاستخدام أو الضياع أو الاختلاس سواء كان بسوء نية أو حسن نية. (صديقي، 2005، صفحة 90)
- ج- ضمان دقة وجودة المعلومات: ويعتبر أهم الأهداف على الإطلاق، بحيث يوفر سواء للمؤسسة أو لغيرها المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المؤسسة، وبالتالي اتخاذ قرارات تكون صائبة في معظمها.

د- ضمان تطبيق التعليمات والقوانين: وهذا بغرض التأكد من جميع التعليمات المكتوبة وغير المكتوبة قد تم تنفيذها وعليه فقبل اصدار هذه التعليمات يجب التأكد من أنها ذات هدف واضح وبسيط وموجهة لمسؤولين وأشخاص محددين بعد ذلك يتم التأكد من أن التنفيذ قد تم بكل صرامة. (كامل، 1998، صفحة 164)

#### هـ- الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية:

يعد الاهتمام بالكفاءة الإنتاجية وزيادتها وتطويرها من الأهداف الرئيسية لإدارة أي مشروع، حيث يمكن أن تلعب الرقابة الداخلية دورها في هذا المجال عن طريق:

-رقابة عناصر الإنتاج (من الموارد، العمل، الاجهزة والمعدات...) ؛

- متابعة مراحل العملية الإنتاجية لتحديد أي خروج عن النظام الخاص بالمشروع؛

- تقييم نتائج العملية الإنتاجية ومدى تحقيق أهدافها عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط. (السوافري،

2004، الصفحات 144-146)

#### رابعاً: مبادئ الرقابة الداخلية

تختلف الأنشطة والتنظيمات والإجراءات وطرق العمل المستعملة من مؤسسة قرض لأخرى، ولذلك فإنه

توجد بعض المبادئ العامة التي يؤدي احترامها إلى الوصول لرقابة داخلية ذات جودة كافية، وتتمثل هذه المبادئ

فيما يلي: (حماني، 2005-2006، صفحة 98)

**1- مبدأ التنظيم:** فحتى تكون الرقابة الداخلية مرضية، لابد من توفر بعض الخصائص في تنظيم البنك، ومن

أهمها نذكر ما يلي:

- تنظيم مسبق.

- تنظيم مكيف ومتكيف.

- تنظيم قابل للتحقيق والتصحيح.

- تنظيم مسطر.

- تنظيم يستوجب فصلا مناسباً للوظائف.

ب- **مبدأ الدمج**: تدمج الرقابة الداخلية في هيكل وفي اجراءات البنك، ويجب أن تستدرك هذه الأخيرة الخطوات

المتتالية لمعالجة كل عملية، حيث تتمثل هذه الخطوات في كل من: التحضير، التصريح، التنفيذ والمراقبة.

ج- **مبدأ الاستمرار**: فلكي يضمن البنك بقاءه واستمرار نشاطه لابد من الاخذ بعين الاعتبار حاجات تطور البنك،

والذي يجب أن يكون قادرا على التنويع والتجديد باستمرار للتكيف مع محيطه، كما يجب أن يكون التنظيم محميا

ضد التشوهات والانحرافات الناتجة عن الضغوطات الداخلية أو الخارجية، والممل المتولد عن الروتين.

د- **مبدأ الشمولية**: حيث تطبق الرقابة الداخلية على كل ممتلكات البنك، كما تخص كل المعلومات وكل

الأشخاص المتواجدين بالبنك في كل وقت وفي كل مكان، فلا يوجد هناك أشخاص أصحاب امتياز أو مستثنين.

هـ- **مبدأ الاستقلالية**: حيث يجب الوصول إلى أهداف الرقابة الداخلية بصرف النظر عن طرق وأساليب ووسائل

البنك.

و- **مبدأ الاعلام**: ان الحصول على المعلومات ذات الجودة يعتبر أحد أهداف الرقابة الداخلية، غير أن المعلومات

في حد ذاتها تمثل وسيلة لهذه الرقابة.

ز- **مبدأ التناسق**: ويقضي هذا المبدأ تطابق الرقابة الداخلية مع صفات البنك ومحيطه.

### خامسا: وظائف الرقابة الداخلية

يمكن اجمال وظائف الرقابة الداخلية في وظيفتين أساسيتين وهما:

أ- **وظيفة وقائية**: وتقوم على كشف الانحرافات الناجمة عن أخطاء السهو أو الأخطاء المتعمدة، والعمل على

تصحيحها، كما تعمل أجهزة الرقابة الداخلية على اكتشاف الثغرات التي تؤدي إلى حدوث خلل ما بالبنك، وبالتالي

تقوم بإعطاء انذار بوجود هذا الخلل، سواء أدى هذا الأخير إلى حدوث مخاطر مالية أو طرح احتمالا لحدوثها.

ب- **تعظيم الكفاءة:** حيث يؤدي اكتشاف الخلل إلى القيام بالدراسات والتحليل اللازمة للوصول إلى الاقتراحات المناسبة لمعالجته، وذلك من خلال وضع تعليمات جديدة أو العمل على تعديلها لتقادي وقوع الأخطاء، كما يمكن أن تعمل هذه الوظيفة على معالجة الأخطاء عند حدوثها. (LEGUEVAQUES، 2002، الصفحات 85-90)

#### سادسا: محددات الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية توفر ضمان معقول من أن أغراض الإدارة قد تم الوصول إليها، ولكن أي نظام للرقابة الداخلية ربما لا يعمل بصورة مرضية أسباب عدة. ومن هذه الأسباب: (التمييمي، 2004، صفحة 88)

- إمكانية الخطأ الإنساني الناتج من عدم الانتباه، غياب الذهن، الخطأ في التقدير أو إساءة فهم التعليمات.  
- احتمالات تخطي التعليمات الرقابية عن طريق الاتفاق مع جهات من خارج المؤسسة أو مع الموظفين من داخل المؤسسة.

- إمكانية أن شخصا مسؤولا أو أن الإدارة العليا تقوم بإساءة استعمال سلطتها وتخطي إجراءات الرقابة الداخلية.  
- إمكانية أن تصبح الإجراءات الرقابية غير كافية للغرض نظرا للتغيرات في الظروف، وتوسيع نشاط الشركة.

#### سابعا: العلاقة بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي

يساهم المدققين الداخليين أو الموظفون الذين يؤديون مهام مماثلة في متابعة عناصر الرقابة الداخلية للمؤسسة، من خلال تقييمات منفصلة، وهم يوفرون بشكل منتظم المعلومات حول عمل الرقابة الداخلية، وباهتمام كبير على تقييم فاعلية الرقابة الداخلية، كما أنهم يبلغون المعلومات حول نواحي القوة والضعف والتوصيات لتحسين الرقابة الداخلية، بقصد العمل على تحسينها وإحكامها.

كما يعتبر التدقيق الداخلي بؤرة التركيز في هيكل الرقابة الداخلية حيث يتولى مسئولية التحقق من قدرة بقية أدوات الرقابة على الحماية المادية للأصول، والتأكد من سلامة البيانات المالية، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية ورفع الكفاءة التشغيلية، ولقد نصت معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين على أنه يجب أن يتضمن مجال عمل التدقيق الداخلي فحص وتقويم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة

والحكم على درجة متانتها، كما يتعين على المدقق الداخلي الحصول على فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية، لغرض التخطيط لعملية التدقيق وتطوير طريقة فعالة لتنفيذها، وعلى المدقق الداخلي استخدام اجتهاده المهني لتقدير مخاطر التدقيق، وتصميم إجراءات التدقيق للتأكد بأنها قد خفضت إلى المستوى الأدنى المقبول. كما يشير الباحثون إلى مهنة التدقيق الداخلي تعد أهم عناصر منظومة الرقابة الداخلية الفعالة بأنواعها المختلفة، الهادفة والمانعة والمصححة، كما تعد وظيفة التدقيق الداخلي ليس فقط جزءا من نظام الرقابة الداخلية ولكنها تمثل بؤرة التركيز بالنسبة له وصمام الأمان خصوصا بعد تحويلها إلى مهنة معترف بها دوليا، ودور المدقق الداخلي ينحصر في هذا المجال في اختبار مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية وكذلك تقييم هذه الإجراءات ومراقبة مدى توافر مقومات نظام الرقابة الداخلية السابق ذكرها.

#### ثامنا: مساهمة التدقيق الداخلي في الرقابة الداخلية

دور التدقيق في تقييم نظام الرقابة الداخلية يهدف دور المدقق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية إلى الحصول على تأكيد من أن النظام يعمل بشكل جيد من ثم فإن عرض تقييمه على الإدارة العليا أو لجنة التدقيق يجعله مشاركا أساسيا في تطوير نظام الرقابة الداخلية في إطار وظيفته الاستشارية. فضلا على أن قيام المدقق الداخلي بتقييم الإجراءات الرقابية يمنح الإجراءات المزيد من القوة والقدرة على ضمان حسن استخدام المؤسسة لمواردها المتاحة لتحقيق أهدافها المسطرة كما أن وجود نظام فعال ومتين للرقابة الداخلية ضروري لضمان بقاء استمرار المؤسسة في خصم المنافسة الحادة المحلية والدولية التي تميز بنية الأعمال وفي هذا السياق التدقيق الداخلي يساعد في حماية أموال المؤسسة وضمان سلامة الخطط الإدارية الموضوعة من خلال دقة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسة العامة والمساهمة في إدخال تحسينات على الأساليب الإدارية والرقابية المعتمدة. (فروم،

2019، الصفحات 11-12)

## المحور الحادي عشر: حوكمة الشركات

في ظل بيئة الأعمال المعاصرة المتسمة بالتحديات المتزايدة والسعي نحو الشفافية والمساءلة، تبرز **حوكمة الشركات** كإطار عمل أساسي لا غنى عنه لضمان توجيه ورقابة المؤسسات بفعالية ونزاهة. إنها منظومة متكاملة من القواعد والممارسات والعمليات التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين أهداف الشركة الاقتصادية ومصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة، من مساهمين وموظفين وعملاء ومجتمع.

وفي صميم هذا الإطار الحيوي، يظهر **التدقيق الداخلي** كأحد أهم الأدوات والآليات التي تدعم وتُفَعِّل مبادئ الحوكمة الرشيدة. فهو يقدم لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق، وهما من أهم أركان الحوكمة، تقييماً مستقلاً وموضوعياً حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وكفاءة عمليات إدارة المخاطر، ومدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي تشكل جوهر الحوكمة. فالعلاقة بينهما ليست مجرد ارتباط سطحي، بل هي علاقة تكاملية وعضوية، حيث يُعد التدقيق الداخلي الفعال بمثابة العين الساهرة والضمير المؤسسي الذي يتحقق من تطبيق مبادئ الحوكمة على أرض الواقع، ويساهم في تعزيز ثقة أصحاب المصلحة وتحقيق الاستدامة.

### أولاً: مفهوم حوكمة الشركات

**التعريف الأول:** هي مجموعة من القوانين والقواعد والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال اختيار الأساليب الصحيحة والفعّالة من أجل إدارة المنظمات وتحقيق أهدافها. (بكرة مقالات، بلا تاريخ)

**التعريف الثاني:** هي الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات في الدولة من خلال سياسات وآليات وممارسات تقوم على الشفافية والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون ومكافحة الفساد والسعي لتحقيق العدالة وعدم التمييز بين المواطنين والاستجابة لاحتياجاتهم وتحري الكفاءة للوصول بالسياسات والخدمات لأعلي مستوى من الفعالية والجودة بما يرضي المواطنين. (الرقابة الادارية، بلا تاريخ)

## ثانيا: خصائص حوكمة الشركات

1- الانضباط: يعني إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، وهذا الانضباط يتحقق من خلال: (نجاة،

2015-2016، الصفحات 48-50)

- بيانات واضحة للجمهور؛

- وجود الحافز لدى الإدارة اتجاه تحقيق سعر أعلى للسهم؛

- الالتزام بالأعمال الرئيسية المحددة بوضوح؛

- التقدير السليم لحقوق الملكية؛

2- الشفافية: يقصد بها تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث، كما تعني العلنية في مناقشة الموضوعات، وحرية

تداول

المعلومات، كما تتحقق هذه الشفافية من خلال:

- الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة؛

- نشر التقرير السنوي في موعده؛

- الحفاظ على المعلومات وعدم تسريبها قبل الإعلان عنها؛

- الإفصاح العاد عن النتائج الختامية؛

- تطبيق معايير المحاسبة الدولية؛

- تحديث المعلومات على شبكة الإنترنت.

3- الاستقلالية: ويعني لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل، وتتحقق من خلال:

- وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن مجلس الإدارة العليا؛

- وجود لجنة تدقيق "مراجعة" يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل؛

- وجود لجنة لتحديد المكافآت يرأسها عضو إدارة مستقل؛
- وجود مدققين خارجيين غرا مرتبطين بالمؤسسة.
- 4- المساءلة:** أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، عن طريق تقديم كشف حساب عن اي تصرف يحدث، وتشمل المساءلة جانبيين هما التقييم ثم الثواب أو العقاب، ويعني أن يتم أولاً تقييم العمل ثم محاسبة القائمين عليه وتتحقق من خلال:
  - ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية؛
  - التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدودهم؛
  - التحقيق الفوري في حال إساءة الإدارة العليا؛
  - وضع آليات تسمح بعقاب الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة.
- 5- المسؤولية:** أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة، تتحقق إذا كانت هناك:
  - وجود لجنة تدقيق "مراجعة" ترشح المدقق الخارجي وتراق أعماله؛
  - وجود لجنة مراجعة تدقق تقارير المدققين الداخليين، وتشرف على أعمال التدقيق الداخلي؛
  - الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة
  - عدم قيام مجلس الإدارة بالإشراف بدور تنفيذي.
- 6- العدالة:** يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة، فتتحقق العدالة عن طريق:
  - المكافآت العادلة لأعضاء مجلس الإدارة؛
  - المعاملة العادلة لكافة الموظفين.
  - حماية حقوق المساهمين؛
  - إعطاء المساهمين حق الاعتراض عند الإساءة في حقوقهم.

7- المسؤولية الاجتماعية: ويقصد بها النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد ويتحقق هذا من خلال:

- وجود سياسة واضحة تؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي؛

- وجود سياسة توظيف واضحة وعادلة.

يتضح أن الشفافية والمساءلة والمصادقية تعد من العوامل المهمة لتفعيل الحوكمة، وتطوير الأطر المؤسسية

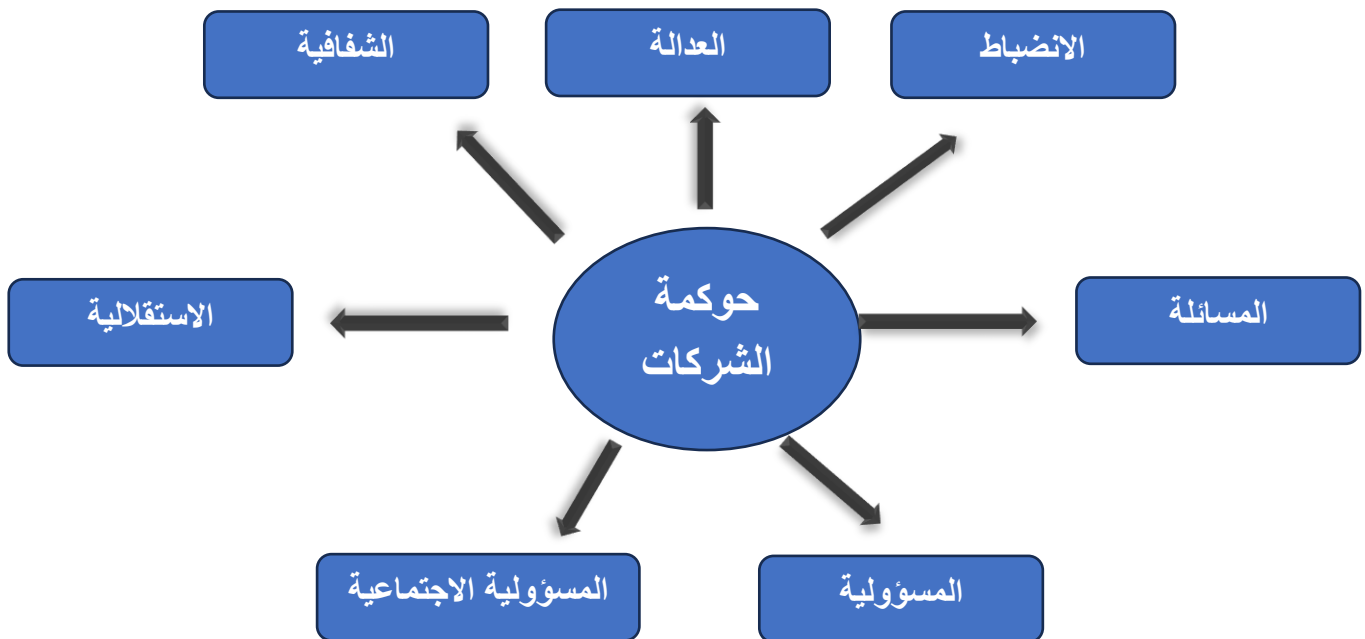
وتحسين

كفاءة أداء الأجهزة الحكومية والخاصة، ما يؤدي في النهاية إلى رفع معد النمو الاقتصادي، وتفعيل درجة

المشاركة جميع أفراد المجتمع ومؤسساته في صنع القرارات والقوانين، ومراقبة مستوى الأداء.

والشكل التالي يلخص خصائص حوكمة المؤسسات:

الشكل رقم (7): خصائص حوكمة الشركات



المصدر: (نجاه، 2015-2016، صفحة 50)

**ثالثا: أهمية حوكمة الشركات**

يمكن القول بأن مفهوم الحوكمة قد خرج من الإطار التقليدي كإطار عام يحكم وينظم العلاقة بين الإدارة او الملاك إلى إطار أوسع ليشمل عدد من الجوانب الاقتصادية او القانونية او الاجتماعية او المالية التي تحكم علاقة المؤسسات بالأطراف الأخرى ويمكن إظهار أهمية الحوكمة من خلال الجوانب التالية:

**1- الأهمية الاقتصادية لحوكمة الشركات:**

إن التطبيق الجيد للحوكمة عن طريق الإفصاح عن المعلومات المالية يمكن أن يعمل على تخفيض تكلفة رأس المال او المساعدة في جذب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد الذي يدرك كل فرد الآن لما يمثله من إعاقة للنمو. وما لم يتمكن المستثمرون من الحصول على ما يضمن لهم عائدا على استثماراتهم فإن التمويل لن يتدفق للمؤسسة، وبدون التدفقات المالية لن يتمكن من تحقيق الإمكانيات الكاملة للنمو، وعليه فحوكمة الشركات تساعد على زيادة فرص التمويل. كما أن حوكمة الشركات تجنب الوقوع في الأزمات المالية من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية بالأسواق، وكشف حالات التلاعب او الفساد وسوء الإدارة، مما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه الأسواق او العمل على استقرارها او الحد من التقلبات الشديدة بها، وعليه العمل على تحقيق التقدم الاقتصادي، حيث تعمل على كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة المؤسسة، وتدعيم تنافسيتها بالأسواق مما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية تجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق.

**2- الأهمية القانونية لحوكمة الشركات:**

يهتم القانونيين بحوكمة الشركات لأنها تعمل على ضمان حقوق الأطراف المختلفة بالمؤسسة، إذ تضم هذه الأطراف (المساهمين، مجلس الإدارة، أصحاب المصالح، إلخ)، ولذا فإن التشريعات المنظمة لعمل المؤسسات تعد العمود الفقري لأطر وآليات حوكمة الشركات، حيث تنظم القوانين او القرارات بشكل دقيق ومحدد للعلاقة بين الأطراف المعنية في المؤسسة وفي الاقتصاد ككل، حيث تتداخل مبادئ الحوكمة بعدد من القوانين مثل: قانون

الشركات، المنافسة، الجباية.... إلخ. إن الأشكال المختلفة للعقود بين كافة الأطراف المعنية في المؤسسة تمثل حجر الأساس في تنظيم العلاقات التعاقدية بينهم، بما يمكن أن يعمل على ضمان حقوق كل طرف منهم، وتأتي أهمية حوكمة الشركات من الناحية القانونية للتغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنتج من ممارسات سلبية تنتهك صيغ العقود المبرمة أو القرارات أو النظم الأساسية المنظمة للمؤسسة؛ كما اقترحت مؤسسة التمويل الدولية سنة 2002 أن يتم إصدار بنود تشريعية لحوكمة الشركات يتم تضمينها بكل من قوانين أسواق المال أو المؤسسات.

### 3- الأهمية الاجتماعية لحوكمة الشركات:

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من المفاهيم التي تزامن تطورها مع الانفصال المتزايد بين الملكية أو الإدارة في المؤسسات الحديثة. حيث أن في البداية كانت الفلسفة الاقتصادية الكلاسيكية تفترض بأن واجب المؤسسات هو تعظيم ربحها دون أن تقوم بأي واجب آخر اتجاه المجتمع، وبخلاف ذلك فقد شرع المدراء التنفيذيين بالاهتمام بأهداف أخرى إلى جانب تعظيم الأرباح، مثل مصالح المستهلكين، أو الموظفين، أو الدائنين، أو المجتمعات المحلية، وكان هذا التطور قد ارتبط بنشأة جماعات المصالح ولاسيما نقابات العمال، وفي الوقت نفسه كانت التشريعات الخاصة ببيئة الأعمال تتطور فأخذت الكثير من البلدان تمنح إعفاءات ضريبية للتبرعات المقدمة من الشركات أو الجمعيات للأعمال الخيرية. إن مفهوم حوكمة الشركات في إطارها الشامل يكون مرتبطا ليس فقط بالنواحي القانونية أو المالية، وإنما امتد ليشمل كافة النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية، ومن هنا تبلورت فكرة تذكير المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية، حتى لا يكون تحقيق الربح هو الشغل الشاغل لها.

### 4- الأهمية المحاسبية والرقابية لحوكمة الشركات:

استأثرت حوكمة الشركات باهتمام رجال الفكر أو الباحثين أو المنظمات المهنية أو الدولية نتيجة لحالات الفشل أو الإفلاس المالي لكثير من المؤسسات الكبرى في العالم، أو السبب في ذلك هو ضعف دور الأجهزة المالية أو الرقابية في هذه المؤسسات، بالإضافة إلى تواطؤ كبرى مؤسسات التدقيق من خلال قيامها بالمصادقة على التقارير

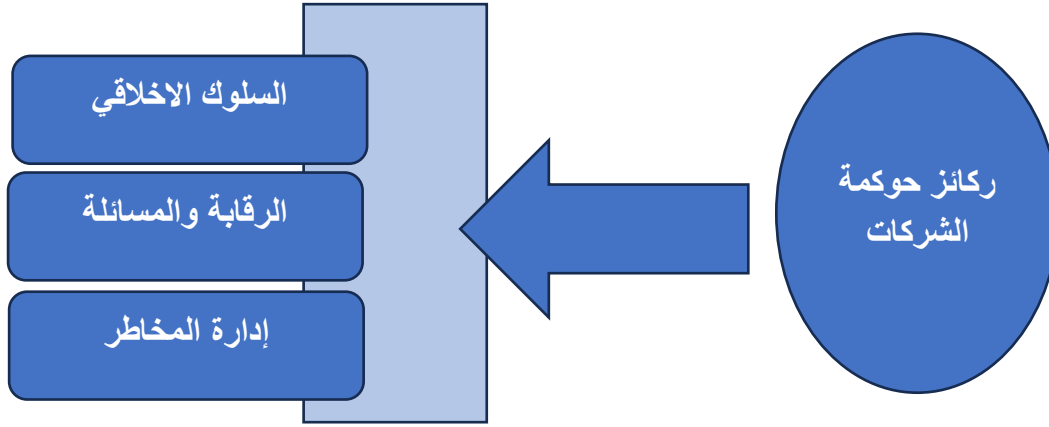
المالية التي كانت لا تعكس الواقع الفعلي لتلك المؤسسات الأمر الذي جعل من هذه الانهيارات وكأنها مثل الصاعقة. وقد اتفق على انهيار شركة Enron وغيرها من المؤسسات لم يكن نتيجة خرق في النظام، ولكنه فشل ذريع في أن الرقابة ومبادئ التحكم المؤسسي ولم تكن حالة مؤسسة Enron فريدة من نوعها، بل وقعت حالات فشل، لكثير من المؤسسات ومنها فضائح مؤسسة General Electric التي أظهرت مؤشرات التحقيقات أن أهم أسبابها هو الفضائح المالية او المحاسبية. والشكل التالي يوضح أهمية حوكمة الشركات. (حمزة، 2021-2022، صفحة 87\_88)

#### رابعاً: ركائز حوكمة الشركات

ركائز الحوكمة تعتبر أعمدة هامة في أسس بنيان نظام الحوكمة ككل، فهي تعمل على ضمان التطبيق السليم والفعال لهذا النظام ضمن الشركات، وتساعد الى الوصول نحو تحقيق مصالح المساهمين والمستثمرين بالدرجة الأولى ثم أصحاب المصالح أيضاً، وكل ركيزة تحمل في طياتها مجموعة من الارشادات التي تسمح بتفعيلها، وتتخلص فحوى هذه الركائز كمايلي:

- 1- السلوك الأخلاقي: يتحقق ذلك من خلال الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيدة، وكذلك الموازنة عند تحقيق مصالح كافة أصحاب المصالح للشركة، مع دعم كل ذلك بعنصر الشفافية والافصاح اللازمين.
- 2- الرقابة والمسائلة: تتحقق هذه الركيزة عن طريق تفعيل دور أصحاب المصالح، سواء الأطراف الرقابية العامة مثل السوق المالي بالنسبة للبنوك او الأطراف الرقابية المباشرة والمتمثلة في المساهمين ومجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، وأيضا الأطراف الأخرى المتمثلة في الموردين، العملاء، المستهلكين، والمقرضين.....
- 3- إدارة المخاطر: تتحقق بواسطة ضبط سليم لإدارة المخاطر، وأيضا غرس مبدأ الإفصاح وتوصيل المخاطر الى مختلف أصحاب المصالح للشركة. (جاوحدو، 2010، صفحة 06)

الشكل رقم (1): ركائز حوكمة الشركات



المصدر: (حماد، 2005، صفحة 47)

#### خامسا: محددات حوكمة الشركات

حتى تستفيد المؤسسات او الدول من مزايا تطبيق حوكمة الشركات يجب توفر مجموعة من المحددات التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، وهناك مجموعتين من المحددات هي:

**1-المحددات الخارجية :** هي العوامل الأساسية التي تضمن التطبيق الجيد او السليم لمبادئ حوكمة الشركات

وفي حالة عدم توفر تلك العوامل فإن تطبيق هذا المفهوم او الحصول على مزاياه يعتبر أمرا مشكوكا فيه. وتشمل ما يلي:

➤ المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل القوانين او التشريعات او الإجراءات

المنظمة لسوق العمل؛

➤ كفاءة وجودة القطاع المالي الذي يوفر الأموال لقيام المشروعات وكفاءة الأجهزة الرقابية في إحكام الرقابة

على المؤسسات؛

➤ وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم مثل الجمعيات المهنية او المؤسسات الأملية في السوق المالية؛

➤ وجود مؤسسات خاصة بالمهنة الحرة مثل مكاتب المحاماة او المكاتب الاستشارة المالية الاستثمارية.

**2- المحددات الداخلية:** هي المحددات التي تعمل على ضبط وتنظيم مصالح كل من الجمعية العامة،

مجلس الإدارة او المديرين التنفيذيين ليقفل ذلك من تعارض المصالح بينهم من خلال تحديد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات وتمثل فيما يلي:

➤ القواعد او التعليمات او الأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل المؤسسة.

➤ توزيع السلطات او المهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة او المديرين التنفيذيين من أجل تخفيف

التعارض بين المصالح. وعليه تشمل المحددات الداخلية للحوكمة على كل المتغيرات ذات صلة مباشرة

من التركيب الهيكلي الداخلي لمؤسسة ومنها:

- آليات داخلية تساعد في الحصول على التمويل الذي يعتبر أحد الأركان الأساسية لتحقيق الأرباح؛

- التوسع في نشاط المؤسسة مما يؤدي لخلق فرص عمل؛

- زيادة ثقة المستثمرين بالمؤسسة وبالتالي زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني من خلال تطبيق المحددات

الداخلية في المؤسسات؛

- تشجيع المدّخرات الوطنية وتعبئتها باستخدام إيجابي ومنتج ورفع التكوين الرأسمالي للمؤسسة؛

- ضمان حقوق صغار المستثمرين وحملة الأسهم ووضع آليات مناسبة تحدد أساليب اتخاذ القرارات؛

- المساهمة في نمو القطاع الخاص في الأجل القصير وتنميته في الأجل الطويل من خلال رفع طاقاته الإنتاجية

واستثماراته في الأصول الإنتاجية الثابتة، مما يرفع القدرة التنافسية محلياً واقليمياً ودولياً. (حمزة، 2021-2022،

صفحة 99)

**سادسا: الأطراف المعنية بحوكمة الشركات**

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتوثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى

درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد والتي نوردتها فيما يلي:

**1- المساهمين:** وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على

الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، أيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، ولديهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

**2- مجلس الإدارة:** بصفتهم من يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال

الشركة، ويرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم.

فقد أوضحت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة ملزمون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:

- **واجب العناية اللازمة:** ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظا وحذرا وأن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في

اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة. وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة.

- **واجب الإخلاص في العمل:** ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.

**3- الإدارة العامة:** تعتبر الإدارة هي الجهة المسؤولة في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعا إلى مجلس

الإدارة، كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسئوليتها تجاه الإفصاح

والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، وتعتبر هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف

المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم هم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة.

**4- أصحاب المصالح:** وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال و

الموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان.

يتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبرا بالعلاقات بين هذه الأطراف المهمة في معادلة العلاقة في الشركة، فهم

الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدونهم لا تستطيع

الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة، فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى، أما الممولين وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهي الحرص وكذا الدقة، فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خطأً للتمويل مما يؤثر سلباً على التخطيط المستقبلي للشركة. (نجاه، 2015-2016، الصفحات 53-54)

### سابعاً: دور نشاط التدقيق الداخلي في الحوكمة

- مصادقة مجلس الإدارة على ميثاق التدقيق الداخلي.
- تبليغ خطة مهام التدقيق.
- تبليغ الموضوعات الهامة المتعلقة بالتدقيق.
- تبليغ مؤشرات الأداء الرئيسية.
- مناقشة المواضيع التي تنطوي على مخاطر كبيرة.
- دعم مجلس الإدارة فيما يتعلق بتقييم المخاطر على مستوى المؤسسة
- موقع قسم التدقيق الداخلي ضمن المؤسسة الهيكل التنظيمي-
- متابعة الالتزام بقواعد السلوك والممارسات السليمة في المؤسسة.
- متابعة فعالية إطار الرقابة في المؤسسة والتبليغ حولها
- مساعدة مجلس الإدارة في تقييم استقلالية المدققين الخارجيين
- تقييم المناخ الأخلاقي السائد في مجلس الإدارة
- تقييم المناخ الأخلاقي السائد في المؤسسة
- تقييم الالتزام بالسياسات المتعلقة بمجالات معينة حساسة

- تقييم آليات التبليغ المتبعة في المؤسسة
- متابعة استجابة الإدارة لمراجعات الأجهزة الإشرافية والرقابية والمدققين الخارجيين والتبليغ عن ذلك
- تقييم مدى كفاية نظام قياس الأداء لتحقيق أهداف المؤسسة
- دعم بناء ثقافة الوعي بالمسائل المتعلقة بالاحتيال وتشجيع التبليغ عن التجاوزات. (الوردات، 2017، صفحة

(155)

## المحور الثاني عشر: التدقيق الداخلي في ظل تكنولوجيا المعلومات

### تمهيد:

في ظل التطورات المتسارعة لتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي، أصبح التدقيق الداخلي يواجه بيئة ديناميكية مليئة بالفرص والتحديات. حيث أدى الاعتماد المتزايد على الأنظمة الإلكترونية، والحلول السحابية، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة إلى تغيير جذري في منهجيات وأدوات التدقيق الداخلي. لم يعد التدقيق الداخلي يقتصر على المراجعة المالية والتقليدية، بل امتد ليشمل تدقيق نظم المعلومات، وضمان أمن البيانات، ومراجعة فعالية الضوابط الرقمية، وتقييم مخاطر التكنولوجيا مثل الجرائم الإلكترونية واحتيال البيانات. كما ساهمت أدوات التحليل الآلي والذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة التدقيق، مما يتيح للمدققين الداخليين تحليل كميات هائلة من المعلومات بدقة وسرعة.

في هذا السياق، أصبح من الضروري أن يمتلك المدقق الداخلي مهارات تقنية متقدمة، وفهماً عميقاً للمخاطر السيبرانية، ومعرفة بأفضل الممارسات، كما يتطلب الأمر تبني منهجيات تدقيق مرنة تستجيب لمتطلبات العصر الرقمي، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للتدقيق وهي الموضوعية، الاستقلالية، والشفافية. باختصار، يُعد التدقيق الداخلي في عصر تكنولوجيا المعلومات ركيزة أساسية لضمان الحوكمة الرشيدة، وحماية الأصول الرقمية، وتعزيز الثقة في البيئات التنظيمية المعقدة.

**أولاً: أهداف التدقيق الداخلي في ظل تكنولوجيا المعلومات**

أشار المعيار الدولي رقم 101 الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين على انه لا تتغير اهداف المراجعة المحددة للمراجع سواء تم تشغيل ومعالجة البيانات المحاسبية يدويا او عن طريق استخدام الحاسب الالكتروني. الا ان استخدام الحاسوب قد يساهم في تحقيق اهداف أخرى من خلال تسهيله للمدقق في التحقيق من صحة العمليات السابقة وبتكلفة أقل، وعليه فإدخال تكنولوجيا المعلومات، يراد من خلاله تحقيق الأهداف التالية:

**الاقتصاد:** أي ان هدف المراجع يراعي من خلال اعتماده على الحاسوب تحقيق اقصى طاقة ممكنة لخدمة المنشأة وبأقل التكاليف وتوفير المعلومات والبيانات المطلوبة في الوقت المناسب مما يعود بالمنفعة على المنشأة.

**الفعالية:** أي فعالية الأدوات الرقابية ونظام الرقابة الداخلية في جميع الأنشطة الإدارية والمالية والتشغيلية.

**الكفاية:** أي يجب على المراجع التحقق من استخدام الحاسوب لتلبية المتطلبات الأكثر أهمية بالنسبة للمنشأة بحسب مفهوم الأهمية النسبية.

**الحماية:** بمعنى ان يتأكد المراجع من حماية النظام من مختلف المخاطر المرفقة لاستخدامه ومن أهمها انهيار النظام وفقدان البيانات المخزنة على الأقراص الحاسوبية ومشكلات الفيروسات وسرقة البيانات او التخريب المتعمد الذي قد تتعرض له النظم لتغطية المخالفات التي قد يرتكبها بعض العاملين. (امحمد، أثر تكنولوجيا المعلومات على كفاءة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية دراسة عينة من المؤسسات بادرار، 2014، صفحة 194)

**ثانياً: أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق**

لا يمكن للمدقق أداء مهمته في تدقيق العمليات المحاسبية الإلكترونية دون استخدام الحاسوب وذلك للأسباب التالية:

- التطور المستمر في مهام واجراءات التدقيق نتيجة التشغيل الإلكتروني للبيانات؛
- توفير الوقت اللازم لأداء عملية التدقيق لما يترتب عن التدقيق من آثار على المركز المالي للعديد من المؤسسات، وخاصة في أسواق الأوراق المالية؛

- تبويب محتويات الملف في مجموعات (اختصار الملف) على أساس قيمة الحساب أو تاريخ الاستحقاق؛
- المعاينة الإحصائية، نظرا لان المدقق لا يمكنه تدقيق العمليات المحاسبية 100 % فإنه يلجأ إلى أسلوب المعاينة الإحصائية، أي أخذ عينة من الحسابات إما عشوائيا أو منتظمة؛

-إعداد المصادقات وتعدد المصادقات حسب العملية التي يقوم بها المدقق. (بولخوة، 2015-2016، صفحة

(50)

### ثالثا: إجراءات التدقيق الداخلي في ظل تكنولوجيا المعلومات

يمكن تقسيم إجراءات التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات إلى المراحل التالية :

#### 1-التدقيق الميداني :

تهدف هذه الخطوة إلى تكوين فكرة واضحة عن آلية تدقيق العمليات داخل نظام المعلومات المحاسبي الآلي، وتتم هذه الخطوة بإتباع الخطوات التالية:

- جمع المعلومات عن قسم المعالجة الآلية للمعلومات (موقع القسم، عدد الأفراد، التعرف على الناحية الفنية للحواسيب المستخدمة) ؛

-تحديد المعلومات المحاسبية الأساسية التي يتم تنفيذها باستخدام الحاسوب، والتي يمكن أن تؤثر بصورة جوهرية على التقارير المالية التي يتولى المدقق الداخلي اختبارها؛

- تحديد إذا كان الحاسوب يؤدي دورا رئيسيا أو ثانويا في نظام المعلومات المحاسبي، ويمكن تحديد مدى الاعتماد على الحاسوب من خلال دراسة الزمن المستخدم وعدد وأنواع العمليات وصحة المعلومة الصادرة منه، وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية للوقوف على نقاط القوة والضعف .على ضوء ذلك يتحدد طبيعة أدلة التدقيق المطلوبة بالزمن اللازم لعملية التدقيق الداخلي، وتحديد الأنشطة والعمليات التي تحتاج إلى تركيز خاص من قبل المدقق الداخلي، درجة المخاطرة الملازمة لعملية التدقيق الداخلي.

**2- اختبارات الالتزام :**

يقوم المدقق الداخلي بفحص وسائل الرقابة الداخلية التي تمت في مرحلة التصميم للبرنامج أو عند إجراء تعديل ما على برنامج معمول به حالياً، والهدف من هذه المرحلة هو تحديد نقاط الضعف القوة في نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي تحديد إمكانية الاعتماد عليه وحجم الاختبارات التي يجب أن يقوم بها وطبيعة أدلة التدقيق المطلوبة.

يمكن تقسيم إجراءات التدقيق إلى التدقيق المخطط والتدقيق الفجائي حيث يتمثل التدقيق المخطط والتدقيق الفجائي في إتمام إجراءات كل من التدقيق الداخلي والخارجي لذا نجد في أغلب الأحيان أن التدقيق إلى تخطيط مسبق من خلال التنسيق بين الأطراف المختلفة، وكذلك إخطار إدارة الفروع لتوفير المستندات الأصلية اللازمة لعملية التدقيق وما إلى ذلك، وهذا النوع من التدقيق يتطلب جدولاً معيناً يطلق عليه التدقيق المخطط، بينما التدقيق الفجائي فهو عملية فحص غير مجدولة حيث يسيطر المدقق على كافة عمليات المؤسسة بهدف التحقق من سلامة ودقة عمليات معالجة البيانات.

لنجاح التدقيق المخطط والتدقيق الفجائي فإن ذلك يعتمد على وجود مسار جيد للتدقيق، بدءاً بالمستندات الأصلية وانتهاءها بالإفصاح عن البيانات في التقارير المالية. (بولخوة، 2015-2016، الصفحات 57-58)

**رابعاً: العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وجودة التدقيق الداخلي**

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يؤدي إلى تقليل الوقت المبذول في العمليات الكتابية و الحسابية الخاصة بعملية التدقيق بأمور كثيرة مثل: تحميل و مراقبة التقارير الشهرية، وأحجام عينات التدقيق، وبالتالي يؤدي إلى تقليل الوقت و التكاليف وتحسين جودة عملية التدقيق، إذا أن المدقق يمكن أن يستخدم برامج الحاسوب التي تستطيع محاورة برامج العميل، وهذه العملية تعيد في مجال سرعة تنفيذ أعمال المدقق ودقتها، كذلك فإن استخدام المدقق لبرامج تخزين واسترجاع المعلومات وبرامج التدقيق التحليلي باستخدام الحاسوب يمكن المدقق

من إجراء المقارنات والتحليلات بين الأرقام الفعلية و المخططة، وقد يستخدم المدقق برامج خاصة تساعد في عملية إجراء

الاختبارات وفي عملية تكوين رأيه الذي يستخدم فيه درجة من الحكم المهني مما يساعد في دعم عملية اتخاذ القرارات، وهذه البرامج يطلق عليها ما يعرف بالأنظمة الخبيرة. كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يساعد في تحسين صورة ومهنة المدققين بالإضافة إلى تحسين كفاءة وفعالية التدقيق (الجودة) داخل المؤسسة. (خالد رجم، 2021)

#### خامسا: تأثير أنظمة تكنولوجيا المعلومات على اجراءات التدقيق الداخلي

يجدر الإشارة الى ان بيئة أنظمة تكنولوجيا المعلومات توجد عندما تستخدم المؤسسة الحاسب، من أي نوع أو حجم، في معالجة المعلومات المالية ذات الاهمية لعملية التدقيق، لذلك فان الهدف العام ونطاق عملية التدقيق الداخلي لا تتغير في بيئة تكنولوجيا المعلومات، ومع ذلك فان استخدام الحاسب سيؤدي الى تغيير معالجات وحفظ وابلغ المعلومات المالية، وعليه فان بيئة تكنولوجيا المعلومات قد تؤثر على:

- الاجراءات التي يتبعها المدقق في الحصول على الفهم الكاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية
- اعتبارات المخاطر الذاتية و مخاطر الرقابة والتي من خلالها يتوصل المدقق الى تقدير المخاطر
- التصاميم التي يضعها المدقق و إنجازها لاختبارات الرقابة وللإجراءات الجوهرية المناسبة لتحقيق أهداف عملية

التدقيق. (زينب، 2021، الصفحات 25-26)

## خلاصة

يُمكن القول إن التدقيق الداخلي يلعب دورًا محوريًا في ضمان سلامة العمليات المالية والإدارية داخل المؤسسات، مما يساهم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية بكفاءة وفعالية. من خلال هذه المحاضرات، تم تناول الجوانب النظرية والعملية للتدقيق الداخلي، بدءًا من تعريفه وأهميته، مرورًا بخصائصه وأنواعه، ووصولًا إلى أدوار المدقق الداخلي والمعايير التي تحكم عمله.

لقد أظهرت هذه المطبوعة كيف أن التدقيق الداخلي ليس مجرد عملية رقابية، بل هو أداة تطويرية تُسهم في تحسين الأداء وتعزيز الثقة بين الأطراف المعنية. كما أكدت على ضرورة استقلالية المدقق وموضوعيته، فضلًا عن أهمية مواكبة التطورات التقنية والمهنية في هذا المجال.

ختامًا، نوجه شكرنا الجزيل للدكتورة لعروسي قرين زهرة على جهودها في إعداد هذه المحاضرات القيمة، والتي ستكون بلا شك مرجعًا أساسيًا لطلبة الماستر في مسيرتهم الأكاديمية والمهنية. كما نتمنى أن تكون هذه المادة قد حققت أهدافها في تعميق فهم الطلاب للتدقيق الداخلي، وإعدادهم ليكونوا مدققين أكفاء قادرين على المساهمة في بناء مؤسسات قوية ومستدامة.

## قائمة المراجع:

- 1- Bethoux. R. Kremper et Poisson .(1986) .L'audit dans le secteur public .Paris: cle.
- 2- Christophe LEGUEVAQUES .(2002 ) .Droit des défailances bancaires . Paris: Economica.
- 3- g.valin L.collin .(1992) .Audit et Contrôles Interne- aspects Financiers opérationnels et stratégique .paris: Dalloz.
- 4- leve من الاسترداد (2023 ,11 06) .<https://level.ae/ar/التدقيق-الداخلي/>
- 5- أبوبكر الصديق قيداون. (2019). التدقيق الداخلي ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية كآلية لإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية. (جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المؤدي) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف، قسم العلوم التجارية.
- 6- احمد حلمي جمعة. (2009). دراسات وبحوث في التدقيق والتأكيد. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- 7- أحمد صالح العمرات. (1990). الإطار النظري والمحتوى السلوكي. عمان: دار البشير للنشر و التوزيع.
- 8- احمد قايد نور الدين. (2015). التدقيق المحاسبي. عمان: دار الجان.
- 9- احمد محمد العمري ، فضل عبد الفتاح عبد المغني. (2018). مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية. المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 2، العدد 1.
- 10 احمد نور. (1996). مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية. بيروت: الدار الجامعية.
- 11- الرقابة الادارية. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://aca.gov.eg/News/1655.aspx>
- 13- العيد محمد، وآخرون. (جوان، 2015). دور وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظم الرقابة الداخلية وتدعيم الكفاءة والفاعلية للمؤسسة الاقتصادية. مجلة الاقتصاد والادارة، العدد 14.
- 14- اوصيف لخضر. (2016-2017). محاضرات في مقياس مدخل للتدقيق الداخلي. المسيلة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- 15- ايمان العماري. (2017). دور التدقيق في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات المحاسبية في تفعيل الرقابة الداخلية. (جامعة حسيبة بن بوعلي، المؤدي) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف، العلوم الاقتصادية، الجزائر.

- 16- بكة مقالات. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 24, 09, 2024، من <https://bakkah.net.sa/ar/consulting-insights> -ما-هي-الحوكمة
- 17- بن الدين امحمد. (30, 09, 2014). اثر تكنولوجيا المعلومات على كفاءة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية . مجلة الحقيقة، العدد 30، الصفحات 180-204.
- 18- بن الدين امحمد. (2014). أثر تكنولوجيا المعلومات على كفاءة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية دراسة عينة من المؤسسات بادرار. مجلة الحقيقة، المجلد 13 العدد 3، الصفحات 180-204.
- 19- بوصوفة سامي، حزام احمد. (2017-2018). تقييم اسلوب التدقيق الداخلي المعتمد في شركات التامين . (مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة 8 ماي 5491، المؤدي) كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، قالمة، قسم علوم التسيير، الجزائر.
- 20- بيت. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q/24748> -ما-هي-مهام-و-واجبات-المدقق-الداخلي-في-المؤسسة/
- 21- تحري صبيحة. (2021-2022). اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي واثره في التنبؤ بالفشل المالي للشركات. (اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة العربي بن مهدي، المؤدي) كلية العلوم تالاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، ام البواقي، قسم المالية والمحاسبة، الجزائر .
- 22- ثناء القباني، نادر شعبان إبراهيم السواح. (2006). المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- 23- حورية حمني. (2005-2006). اليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها. (مذكرة مقدمة لنيل لشهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، المؤدي) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطينة، الجزائر .
- 24- خالد أمين عبدالله. (1999). العمليات المصرفية: الطرق المحاسبية الحديثة. الاردن: دار وائل للنشر.
- 25- خلف عبد الله الوردات. (2017). دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الطبعة الاولى. الوراق للنشر والتوزيع.
- 26- زبيدة بولخوة. (2015-2016). التدقيق الداخلي باستخدام تكنولوجيا المعلومات سير عملية التدقيق بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في مؤسسة نفضال. (مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة العربي بن مهدي، المؤدي) كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، أم البواقي، قسم العلوم التجارية، الجزائر .

- 27- شمالال نجاة. (2015-2016). مدى مساهمة التدقيق الداخلي في التجسيد الأمثل لحوكمة الشركات. (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة عبد الحميد ابن باديس، المؤدي) كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، مستغانم، الجزائر.
- 28- طارق عبد العال حماد. (2005). حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- 29- عبد الفتاح محمد صحن، سمير كامل. (1998). الرقابة والمراجعة الداخلية. الاردن: دار وائل للطباعة والنشر.
- 30- عبد الفتاح محمد صحن، فتحي رزق السوافري. (2004). الرقابة والمراجعة الداخلية. الجزائر: الدار الجامعية.
- 31- عبد الواحد محمد. (2017-2018). محاولة لتقييم حوكمة نظم المعلومات من خلال التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة . (جامعة محمد خيضر، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، المؤدي) كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، بسكرة، قسم العلوم التجارية، الجزائر .
- 32- علون محمد لمين. (2016). دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة. (جامعة محمد خيضر، المؤدي) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، العلوم التجارية، الجزائر .
- 33- عمار بلعادي، رضا جاوحدو. (07-08 12, 2010). دور حوكمة الشركات في ارساء قواعد الشفافية والافصاح. الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، واقع، رهانات وافاق. ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي.
- 34- غسان فلاح المطارنة. (2006). تدقيق الحسابات المعاصرة. الاردن: دار الميسرة.
- 35- كبلوتي حمزة. (2021-2022). جودة أنشطة التدقيق الداخلي في ضوء تبني حوكمة الشركات. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أحمد بوقرة، المؤدي) كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، بومرداس، علوم التسيير، الجزائر.
- 36- كمال محمد سعيد كامل النونو. (2009). مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة. (مذكر ماجستير في المحاسبة والتمويل، المؤدي) الجامعة الإسلامية، غزة.
- 37 - لقايد حفيظة. (2014-2015). مدى التزام المدقق الداخلي بمعايير الكفاءة و التأهيل. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، المؤدي) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم، قسم المالية والمحاسبة، الجزائر.
- 38- لياس قلاب ذبيح. (2019-2020). محاضرات في مقياس التدقيق المالي . علوم التسيير.

- 39- مجرة. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://hbrarabic.com>/المفاهيم-الإدارية/مدقق-داخلي/
- 40- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي. (2005). المراجعة وتدقيق الحسابات: الاطار النظري والممارسات التطبيقية، ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 41- محمد زامل فليح، حكيم حمود فليح. (2019). التدقيق الداخلي في الشركات العامة على وفق معايير التدقيق الدولية، الطبعة الاولى. بغداد: دار عشتار الاكاديمية.
- 42- محمد صالح فروم. (2 ديسمبر, 2019). دور التدقيق الداخلي يف تفعيل حوكمة امؤسسات العمومية الاقتصادية لولاية سكيكدة. مجلة أرصاد الدراسات الاقتصادية و الادارية.
- 43- محمد يازيد صالحى. (2016). واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد 5.
- 44- مختار. (بلا تاريخ). مئاب. تاريخ الاسترداد 10 02, 2023، من <https://motaber.com>/التدقيق/
- 45- مروة مويسي. (2017-2018). دراسة تأثير تكامل التدقيق الداخلي والخارجي على قيمة المؤسسة الاقتصادية في ولاية غرداية. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة غرداية، المؤدي) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية، قسم العلوم التجارية، الجزائر..
- 46- مطارنة. (بلا تاريخ). ستار تايمز. تاريخ الاسترداد 10 02, 2023، من <https://www.starshams.com/2021/04/accounting%20audit.html>
- 47- مغدوري شهرزاد، محمد الجوادي زينب. (2021). دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التدقيق الداخلي - دراسة حالة المؤسسات المالية لولاية الجزائر العاصمة. مجلة الابداع، المجلد 11، العدد 01، الصفحات 22-42.
- 48- ملوكي اوس. (2015-2016). دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف حوكمة البنوك. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة علي لونيبي، المؤدي) كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، البليدة، قسم العلوم التجارية، الجزائر.
- 49- منتصر منهاز. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://www.iedunote.com/ar>/أوراق-عمل-التدقيق
- 50- منتصر منهاز. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://www.iedunote.com/ar>/تقرير-التدقيق
- 51- مينث. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://minthr.com/ar/careers>/مدقق-داخلي/

- 52- نورالدين مزياني. (2013-2012). تقييم فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية. (جامعة باجي مختار، اطروحة دكتوراهمقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، المؤدي) كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، عنابة، قسم العلوم التجارية، الجزائر.
- 53- هادي التميمي. (2004). مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثانية. الاردن: دار وائل للنشر والطباعة.
- 54- هيبه قواسمية. (2016-2017). دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنوك. (جامعة باجي مختار ، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، المؤدي) كلية العلوم الاقتصادية والاقتصادية والمالية، عنابة، العلوم المالية، الجزائر.
- 55- خالد رجم واخرون. (جانفي، 2021). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على كفاءة عملية التدقيق الداخلي دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار. مجلة التنمية الاقتصادية، الصفحات 127-140.
- 56- وكيبيديا. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من [https://ar.wikipedia.org/wiki/تدقيق\\_داخلي#:~:text=والمدقق%20الداخلي%20هو%20شخص%20يعمل,أن%20ووصل%20لكامل%20المستويات%20التشغيلية.](https://ar.wikipedia.org/wiki/تدقيق_داخلي#:~:text=والمدقق%20الداخلي%20هو%20شخص%20يعمل,أن%20ووصل%20لكامل%20المستويات%20التشغيلية.)

## فهرس المحتويات:

01	مقدمة
	المحور الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق
02	أولاً: مفهوم التدقيق
03	ثانياً: خصائص التدقيق
05	ثالثاً: أهمية التدقيق
08	رابعاً: أهداف التدقيق
09	خامساً: مزايا التدقيق
10	سادساً: تصنيفات التدقيق
13	سابعاً: أسباب الحاجة الى وجود تدقيق
15	ثامناً: الفرق بين المحاسبة والتدقيق
	المحور الثاني: ماهية التدقيق الداخلي
17	أولاً: مفهوم التدقيق الداخلي
18	ثانياً: مراحل تطور مفهوم التدقيق الداخلي
21	ثالثاً: العوامل التي أدت الى نمو وتطور التدقيق الداخلي

- 23 رابعا: خصائص التدقيق الداخلي
- 25 خامسا: أهمية التدقيق الداخلي
- 28 سادسا: أهداف التدقيق الداخلي
- 29 سابعا: وظائف التدقيق الداخلي
- 30 ثامنا: أنواع التدقيق

## المحور الثالث: المدقق الداخلي

- 34 أولا: مفهوم المدقق الداخلي
- 34 ثانيا: صفات المدقق الداخلي
- 36 ثالثا: مهام ومسؤوليات المدقق الداخلي
- 39 رابعا: مهارات ومؤهلات المدقق الداخلي

## المحور الثالث: خدمات، مقومات، تقنيات التدقيق الداخلي

- 40 أولا: خدمات التدقيق الداخلي
- 43 ثانيا: مقومات التدقيق الداخلي
- 44 ثالثا: تقنيات التدقيق الداخلي

## المحور الرابع: أدوات التدقيق الداخلي

47 أولاً: أدوات وصفية

49 ثانياً: أدوات استفهامية

### المحور الخامس: معايير التدقيق الداخلي

54 أولاً: مفهوم معايير التدقيق الداخلي

54 ثانياً: أهمية معايير التدقيق الداخلي

55 ثالثاً: هيئات وضع معايير التدقيق

58 رابعاً: اهم معايير التدقيق الداخلي

### المحور السادس: عملية التدقيق والتخطيط

63 أولاً: خطوات تنفيذ التدقيق

71 ثانياً: العوامل المؤثرة على التدقيق الداخلي

73 ثالثاً: المستفيدون من التدقيق الداخلي

### المحور السابع: ادلة الاثبات واوراق العمل

74 أولاً: مفهوم ادلة الاثبات

74 ثانياً: خصائص ادلة الاثبات

76 ثالثاً: أهمية أدلة التدقيق

- 79 رابعا: أنواع ادلة الاثبات
- 82 خامسا: مفهوم أوراق عمل التدقيق
- 82 سادسا: أهمية اوراق العمل
- 83 سابعا: محتويات أوراق العمل
- 83 ثامنا: خصائص أوراق العمل الجيدة
- 85 تاسعا: أنواع أوراق العمل

### المحور الثامن: تقرير التدقيق الداخلي

- 88 أولا: مفهوم تقرير التدقيق الداخلي
- 88 ثانيا: العناصر الأساسية لتقرير التدقيق
- 90 ثالثا: خصائص تقرير التدقيق الجيد
- 91 رابعا: إعداد التقرير ومتابعة نتائج التدقيق
- 92 خامسا: الهيكل العام للتقرير

### المحور التاسع: علاقة التدقيق الداخلي بالتدقيق الخارجي

- 94 أولا: مفهوم التدقيق الخارجي

95 ثانيا: أهداف التدقيق الخارجي

98 ثالثا: الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي

99 رابعا: التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

### المحور العاشر: علاقة التدقيق بالرقابة الداخلية

102 أولا: مفهوم الرقابة الداخلية

103 ثانيا: تطور مفهوم الرقابة الداخلية

103 ثالثا: أهداف الرقابة الداخلية

104 رابعا: مبادئ الرقابة الداخلية

105 خامسا: وظائف الرقابة الداخلية

106 سادسا: محددات الرقابة الداخلية

106 سابعا: العلاقة بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي

107 ثامنا: مساهمة التدقيق الداخلي في الرقابة الداخلية

### المحور الحادي عشر: حوكمة الشركات

108 أولا: مفهوم حوكمة الشركات

109 ثانيا: خصائص حوكمة الشركات

- 112 ثالثا: أهمية حوكمة الشركات
- 114 رابعا: ركائز حوكمة الشركات
- 115 خامسا: محددات حوكمة الشركات
- 116 سادسا: الأطراف المعنية بحوكمة الشركات
- 118 سابعا: دور نشاط التدقيق الداخلي في الحوكمة

### المحور الثاني عشر: التدقيق الداخلي في ظل تكنولوجيا المعلومات

- 120 أولا: اهداف التدقيق الداخلي في ظل تكنولوجيا المعلومات
- 120 ثانيا: أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق
- 121 ثالثا: إجراءات التدقيق الداخلي في ظل تكنولوجيا المعلومات
- 122 رابعا: العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وجودة التدقيق الداخلي
- 123 خامسا: تأثير أنظمة تكنولوجيا المعلومات على اجراءات التدقيق الداخلي

124 خلاصة

125 قائمة المراجع